رؤية .... على طريق تشكيل هوية اقتصادية تنافسية للمحافظة

فتح مسارات تنافسية

تتطلب

التنمية بعيدة المدى امتلاك رؤية انمائية واقعية تستهدف تشكيل ملامح هوية تنافسية متميزة تأخذ بالاعتبار الاهمية النسبية للمحافظة ، لتكون محورا لتوجيه المقومات والموارد في بناء قاعدة اقتصادية .

وبقدر تعلق الامر بمحافظة المثنى ، فان فرضية تشكيل هوية قادرة على التميز والريادة والمنافسة والجاذبية في المحيط الجغرافي ، تتطلب توظيف افضل عناصر القوة المتاحة محليا(مادية وبشرية وجغرافية)في صياغة الاطار العام لهذه الهوية وما يبنى عليها من مرتكزات ومنظومة من المتبنيات والخيارات المجدية.

في منظور خارطة طريق واضحة المعالم ، في التحرك نحو المستقبل مع التميز بما هو خاص لصالح التطور الداخلي .

باستقراء الفضاء الجغرافي للمحافظة وما تملك من مقومات متاحة لاستشراف عناصر التنمية وتحقيق مؤشرات ومعدلات نمو ملموسة ، يفترض الاهتمام بأكثر المحاور جدوى وموضوعية .... والتركيز على المحاور التالية، مع عنصر الترابط العضوي في استراتيجية البناء ، حيث لا اولوية لواحدة على اخرى مع اهمية حشد جهود الاصطفاف المؤسساتي :-

- ضرورة الاهتمام بتحويل الموقع الجغرافي المتميز الى مجال حيوي على قدر من الاهمية النسبية في محيطه الوطني والاقليمي باعتباره موقعا ومعبرا وممرا ومحطه لأنشطة تجارية حيوية ولوجستية .... والشروع بتأسيس بنية تحتية ومؤسساتية تخدم التجارة والتبادل التجاري ووكالات النقل والتخزين ومعارض دائمية . وفي هذا المجال ، المحافظة تمتلك مؤهلات الموقع والمساحة وطرق المواصلات والحدود الدولية .... والاقتداء بتجربة دبي في انتعاش اقتصادياتها على قاعدة (استيراد واعادة تصدير البضائع) ابتداءا .... ثم التحول الى مجالات اخرى متلازمة فتحت امامها افاقا رحبة .

- ضرورة الاهتمام بتحويل بادية السماوة (التي تشكل 90% من مساحة المحافظة) الى عمق استراتيجي انتاجي برؤية مستقبلية في الترويج لاستقدام وتوطين اصول استثمارية في الانشطة الاستخراجية والصناعية والزراعية والسياحية والنقل التجاري .. ومصادر الطاقة التقليدية والمتجددة وتقنيات المعلوماتية والبرامجيات . تفعيل هذا المحور يتطلب المرونة التشريعية والتنظيمية وكمثال عملي على ذلك التجربة السعودية في توطين مدن صناعية في صحراء مترامية وما تقدمه من امتيازات وتسهيلات استثنائية.

- المضي قدما في برنامج التحري الجيولوجي والمعدني لاستكشاف ما يحتوي (منجم البادية) من مكونات وخامات وطاقات اقتصادية ، بهدف تنويع الخيارات والفرص وتحسين جاذبية بيئة الاعمال ومصادر النشاط .

- تبني استراتيجية بناء قاعدة صناعية على مقومات محلية وامتلاك مركز الصدارة في الصناعات الاسمنتية والانشائية والتحويلية .... وامتلاك ناصية الريادة في بناء قاعدة للصناعة الكيميائية – القلوية وما يرتبط بها (كلور ومنظفات) على مستوى الوطن (التجربة الماليزية مثال جدير بالاهتمام) .

- بناء قاعدة لاقتصاد قائم على المعرفة والتقنيات والبرامجيات وربط مخرجات جامعة المثنى باحتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية والانتاجية والعمرانية والبيئية والاجتماعية (التجربة الكورية مثال على ذلك) .

نحن في قلب تجربة تحولات في الاعمار والاستثمار وتحفيز القطاع الخاص وتمتين البنى الارتكازية .... وفق عمل دؤوب ومتلازم.

تفعيل هذه المحاور ، يعني توجيه القدرات الذاتية نحو الريادة والاستدامة والتنافسية .... فمن يمتلك عنصر التميز يمتلك مقومات النهوض والمستقبل عندها يتوجب وجود اطار فكري لمقومات رؤية فكرية وطروحات عميقة ،والمحافظة تمتلك فضاء متعدد الابعاد وتفوقها في هذه المجالات هو الرهان المستقبلي :-

(الموقع الجيوحيوي)و(العمق الانتاجي والاستخراجي والاقتصادي في البادية)و(تنويع خامات الصناعات الانشائية والكيمياوية بالإضافة الى المقدرة على امتلاك بنية مؤسساتية وتنظيمية قادرة على ادارة وتوجيه هذه الموارد والخيارات بكفاءة ومنهجية ... بما يضمن تشكيل (هوية اقتصادية) متميزة وامتلاك ناصية التخصص في الانتاج المادي والخدمي ومقومات سياحية .

هذه ، بعض ملامح الهوية الاقتصادية التي يبنى عليها المستقبل الاقتصادي للمحافظة خلال المرحلة القادمة وما يرتبط بها من بناء مجمعات صناعية وسكنية واسواق وبنى تحتية . مع وجود امكانات لتحريك فرص السياحة التاريخية والترفيهية والمرافق والخدمات ذات العلاقة . هذه بمجموعها امكانات مفتوحة ومتحركة وذات جدوى تستهوي بجاذبيتها رجال المال وشركات الاعمال التخصصية لتوطين اصولها بثقة واطمئنان .

الرؤية هذه تحمل دلالات فكرية وتنظيمية وفهم مقتضيات التفاعل وتطوير مستلزماتها وصولا الى التكامل وما يلبي تحقيق اهداف التنمية الانمائية وتوفير مقومات النجاح .... بإرادة منهجية .

السيد إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى

تفعيل هذه المحاور يعني توجيه القدرات الذاتية نحو الريادة والاستدامة والتنافسية

مجلة استثمارية تصدر عن قسم العلاقات العامة في هيئة إستثمار المثنى

■ رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة
المهندس عادل داخل الياسري

■ الاستشاري
محمود هادي راضي

■ مدير التحرير
علي حنون آل معلا الشمري

■ سكرتير التحرير
كاظم مسافر الأعاجيبي

■ الترجمة:
جواد عبد الكاظم حلبوص

■ التصوير
أمين علي داخل

■ تحرير
حيدر فاضل العامري
ضرغام مجيد الياسري
علي كامل عبد الله

■ التدقيق اللغوي
قاسم عبد الكاظم عطية

■ التنضيد
زهراء نور الموسوي
سماح عبد الكريم الخفاجي

■ البريد الإلكتروني:
samawa_investment@yahoo.com

هيئة إستثمار المثنى
موقع الهيئة على الانترنت
www.miciraq.org
www.miciraq.com

تنويه: المقالات والمواضيع المنشورة تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

■ التصميم والإخراج الفني والطباعة:ـمركز أديان للتصميم والتحضير الطباعي - السماوة - موبايل: 07810419494

نحن جزء من عالم متحرك .... في التنمية المستدامة والاستثمار

مع بدايات القرن الحادي والعشرين ، يشهد العالم العديد من المتغيرات والاحداث الاقتصادية في نظام متحرك يتجه نحو العالمية والمعرفة والتفاعل والتداخل والمشتركات ... ومجتمعات تواجه التحديات بأنظمة اقل تعقيدا واكثر انفتاحا وشفافية ... وازاحة للعوائق الادارية والتشريعية امام حركة الاصول وانتقال رؤوس الاموال وتسهيل الاستثمار .

غالبية التقارير الدولية تنظر بإيجابية الى هذه التحولات ومدى تأثيراتها على مستقبل التنمية من خلال :-

- انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الغرب الى الدول الناشئة وتشكيل اسواق جديدة .
- تدفق الاستثمارات والنشاط التجاري على الاسواق الناشئة ، باعتباره المحرك الرئيسي على مدى (2050 م) والمستقبل المنظور .
- تسارع وتيرة الاقتصاد القائم على المعرفة والاستدامة والمعلوماتية والاقتصاد الاخضر .
- اتساع قاعدة الالتزام بمؤشرات وضوابط المحافظة على البيئة في جميع الانشطة الانتاجية والخدمة والتطورات العمرانية والهندسية .
- التوجه نحو التنوع في مزيج الطاقة الكهربائية وزيادة نسبة انتاج الطاقة المتجددة والنظيفة الى الطاقة التقليدية .
- وضع استراتيجيات معتمدة لمواجهة تحديات (الطاقة والمياه والغذاء والوظائف) .
- اتساع فاعلية(الترويج الاستثماري) كنشاط منهجي في عرض الفرص وجذب المستثمرين .

مجمل هذه الاهتمامات والمتبنيات تلقي بظلالها على جميع اقتصاديات الدول وتفرض علينا(باعتبارنا جزء من هذا العالم)اخذ ذلك بالاعتبار وتطوير اساليبنا الاستثمارية وقدراتنا التنافسية لتحسين جاذبية وشفافية بيئة الاعمال في التشريعات والادارة فكما معروف ، ان قوة وحيوية البلدان تقاس بمقدار توظيف واستثمار ثلاثة مقومات محورية :-

- استثمار راس المال البشري بما يحقق الاستجابة لاحتياجات السوق المستقبلية .
- تقوية مرتكزات الاستثمار الاجتماعي في انتاج السلع والخدمات الاجتماعية والبنى التحتية .
- الاستثمار المستدام للموارد الطبيعية والثروة الكامنة في باطن الارض لإشباع احتياجات المجتمع حاضرا ومستقبلا .

انطلاقا من هذه الاساسيات ومشهد التحديات والتوجهات العالمية ، يفترض صياغة رؤيتنا المستقبلية لتعجيل التنمية ورفع قدراتنا الاستثمارية وتكريس الاستدامة ، في سياق يتوافق مع المقومات المحلية ويستوعب حركة وتجارب نهوض الامم وتطورها وبمراجعة متواضعة،نرى ان العراق ما زال امام تحديات استثمارية جدية(لكنها ليست بالعسيرة)خاصة في الاستثمار الانتاجي والبنية التحتية والاستثمار المعدني والمعرفي ما يتطلب التفكير بحرص بما يلي :

- وضع استراتيجية لإعطاء هوية واضحة المعالم للاقتصاد العراقي كأولوية في الاصلاح .
- ازاحة كافة المعوقات الادارية والتنظيمية والتشريعية،تكريس قيم العمل بشفافية ونزاهة وحرص على بناء اقتصاد حيوي وفعال، وتنشيط دور القطاع الخاص كشريك حقيقي في كل التوجهات التنموية
- فتح الاستثمارات في جميع قواعد البنى التحتية والطاقة بأنواعها وادارة المياه والتقنيات الحديثة والاستثمار المعدني وتأهيل مواقع للمجمعات والمدن الصناعية والمعارض الدائمية ، ووضع الاساس للتمويل المصرفي .
- اعتبار اهتمامات الاستدامة خيارا مستقبليا في كل الانشطة القطاعية(واعتبار هذه القضايا محركات للاقتصاد واولوية في الاصلاح الشامل) .

ان المتغيرات في المشهد العالمي تصب في مزيد من المنافع والتداخل وفتح افاق للمصالح المتبادلة والشركات ، ما يفرض علينا التناغم مع لغة الاقتصاد والانسجام مع وتيرة الايقاع وترتيب الاولويات وتطوير التشريعات ومواجهة كل مظاهر الفساد والابتزاز التي ينفر منها المستثمرون وتعزيز بيئة الاعمال بما يعود على اقتصادنا ومجتمعنا بالمنافع ..مع ضرورة :-

- اخذ الاهتمامات والمستجدات العالمية بالاعتبار عند رسم خارطتنا الاستثمارية وطرحها بمزايا تنافسية وفرص قوية واغراءات مشجعة .
- ترتيب الاولويات الاستثمارية بما ينسجم مع معايير الاقتصاد الاخضر والطاقة النظيفة والضوابط البيئية العالمية والمواصفات القياسية .
- بناء اقتصاد واستثمارات ترتكز على المعرفة والاستدامة والنوعية والجدارة .
- الادارة الاقتصادية للموارد وبناء الوظائف والفرص المدرة للخير .

ان الفهم العميق للمشهد الاقتصادي وحركة الرساميل في عالم متحرك ومتداخل مع تنامي الطلب على السلع والخدمات ، سيوفر فرصا اكيدة للنجاح .... واذا ما عرف ان حجم الطلب على الطاقة والمياه والغذاء والسكن سيتضاعف خلال 25 عاما قادمة ، وما لهذه القضايا من الفعل المؤثر على توجيه بوصلة الاستثمارات في كل بقاع الارض ، يكون بمقدورنا توجيه اهدافنا برؤية غايات واضحة على طريق التنمية المستدامة واخذ الطريق الصحيح .

لقد اصبحت الخارطة الاستثمارية عالمية والمنافسة محتدمة في الجاذبية،وللمستثمر حرية الاختيار والقرار .

في عالم يتجه نحونظام اقل تعقيدا، واكثر شفافية وتسهيلات .

الرهان / ان نفكر عالميا ونتحرك محليا

المهندس: عادل داخل محمد
المدير العام ورئيس التحرير

ادامة التواصل الدوري مع المجتمع المحلي لنشر الوعي الاستثماري والتعريف بأهداف ومنافع دخول الاستثمارات الى المنطقة لإيجاد مصادر العيش الكريم لا بناءها من خلال المشاريع الانتاجية والتجارية والترفيهية والسكنية.

هيئة استثمار المثنى تمنح شركة كلالة

إجازة استثمارية لإنشاء مجمع الخير السكني في السماوة

منحت هيئة استثمار المثنى إجازة استثمارية لحساب شركة كلالة للمقاولات الإنشائية المحدودة لإنشاء مجمع الخير السكني المتكامل بناء أفقي في السماوة برأس مال يقدر ب (190 مليون دولار أمريكي) .

وقال المهندس عادل داخل الياسري إن هيئة استثمار المثنى منحت إجازة استثمارية لحساب شركة كلالة للمقاولات الإنشائية المحدودة لإنشاء مجمع الخير السكني والذي يتكون من 2300 وحدة سكنية حديثة .

فيما بين المدير المفوض لشركة كلالة الدكتور عدنان ياسين الأسعد إن الشركة تسعى لإنشاء مجمع سكني بمواصفات فنية وحضارية متطورة ، وأضاف الاسعد ان المشروع يتكون من 2300 وحدة سكنية من البناء الأفقي بمساحة 200 م2 للوحدة السكنية ، كما يحتوي على محال تجارية ومركز تسوق كبير (مول تجاري) ومدارس ومركز ثقافي ورياضي إضافة إلى الخدمات الأخرى كمحطات الوقود ومسجد وقاعة للمناسبات ومركز صحي و مركز اطفاء كما يشتمل المجمع على مناطق خضراء وخدمات عامة .

يذكر ان هيئة استثمار المثنى قد وضعت الاستثمار في القطاع السكني في سلم الأولويات من خلال طرح العديد من الفرص الاستثمارية في هذا القطاع في مسعى منها لحل أزمة السكن في المحافظة .

هيئة استثمار المثنى تمنح إجازتين استثماريتين لإنشاء معامل اسمنت في المحافظة

وشركة محلية تتقدم بطلب الحصول على إجازة استثمارية لإنشاء معمل اسمنت

منحت هيئة استثمار المثنى إجازتين استثماريتين لإنشاء معامل اسمنت إحداهما لشركة الجوف العراقية للاستثمارات الصناعية المحدودة و الأخرى لشركة الرافدين للصناعات الإسمنتية الإماراتية، فيما تقدمت شركة رعد الخليج بطلب الحصول على إجازة استثمارية لإنشاء معمل اسمنت في المحافظة.

وقال المهندس عادل داخل الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى ان الهيئة منحت إجازة استثمارية لإنشاء معمل اسمنت في منطقة معامل الاسمنت لحساب شركة الجوف العراقية للاستثمارات الصناعية المحدودة لإنشاء معمل اسمنت الجوف العراقي برأس مال يقدر ب 230 مليون دولار أمريكي ، كما منحت إجازة استثمارية أخرى لحساب شركة الرافدين للصناعات الإسمنتية لإنشاء معمل اسمنت الخليج بطاقة إنتاجية تصل إلى 1,5 مليون طن سنوياً برأس مال 166 مليون دولار أمريكي بمدة تنفيذ تصل الى 36 شهراً ، واكد الياسري إن الهيئة قد منحت في الفترة الأخيرة عدداً من الإجازات الاستثمارية لإنشاء معامل اسمنت في المحافظة آخرها هاتين الإجازتين ، مضيفا ان شركة رعد الخليج تقدمت هي الاخرى بطلب رسمي لاستحصال إجازة استثمارية لإنشاء معمل اسمنت عن طريق الاستثمار والشركة بصدد إكمال المخططات التفصيلية ومتطلبات الإجازة ، واستطرد إن معامل الاسمنت توفر العديد من المميزات أهمها توفير فرص العمل لأبناء المحافظة كذلك رفد السوق المحلية بمادة الاسمنت بما يسهم في دعم الحالة الاقتصادية وتوفير مناخات المنافسة في العرض والطلب بين المنتجات .

وعلى صعيد متصل زار وفد من شركة (هولتك للاستشارات الهندسية الهندية) مقالع الحجر في بادية السماوة حيث اكد نائب المدير العام للشركة السيد (ساندیب تانیجا) ان الشركة بصدد اعداد جداول بكميات المواد الاولية المتاحة وانواعها لغرض اقامة معمل اسمنت الجوف الذي ستنفذه شركة الجوف العراقية مضيفا انه تم اخذ مجموعة من العينات لغرض اجراء التحليلات الكيميائية والفيزيائية والجيولوجية للمنطقة .

الميالي يزور هيئة استثمار المثنى ويؤكد على توفير الاجواء المناسبة لعمل الشركات الاستثمارية في المحافظة

اكد محافظ المثنى السيد ابراهيم سلمان الميالي على اهمية توفير المناخات المناسبة لعمل الشركات الاستثمارية في المحافظة وتقديم كافة التسهيلات الممكنة التي يضمنها قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته .
مثمنا خلال الزيارة التي قام بها الى هيئة استثمار المثنى الدور الكبير لهيئة الاستثمار في جذب واستقطاب مختلف الشركات الاستثمارية للعمل في المحافظة واقامة المشاريع الاقتصادية والعمرانية التي من شانها دفع عجلة البناء والتنمية في المثنى .
واضاف الميالي اننا نعتمد على الاستثمار كرافد مهم في تنمية الموارد الاقتصادية والتنموية للمحافظة مشيرا الى ما تتمتع به المحافظة ثروات طبيعية وبشرية تسهم في استيطان العديد من المشاريع الصناعية والزراعية والاسكانية .
من جانبه اكد مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري على دور الحكومة المحلية بدعم العملية الاستثمارية مشيرا الى انه لولا تظافر جهود الجميع والتسهيلات التي منحتها الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي لم تتحرك عجلة الاستثمار في المحافظة مستعرضا في الوقت ذاته المشاريع الاستثمارية التي تم انجازها في المحافظة خلال الفترة الماضية والمشاريع التي يجري العمل بتنفيذها مؤكدا على ان اغلب تلك المشاريع وصل مراحل متقدمة في نسب الانجاز .

استثمار المثنى تمنح شركة فين وتار للبناء اجازة استثمارية لبناء القرية النموذجية الفنلندية السكنية في ناحية الهلال

وشركة المحامد للمقاولات تستحصل موافقة هيئة الاستثمار على تحويل مجمع سكني من عمودي الى أفقي

منحت هيئة استثمار المثنى إجازة استثمارية لشركة فين وتار للبناء المساهمة الفنلندية إجازة استثمارية لإنشاء مجمع سكني (القرية النموذجية الفنلندية) في ناحية الهلال برأس مال يقدر ب 9,25 مليون دولار أمريكي وبمدة تنفيذ للمشروع تصل إلى 30 شهراً .
وقال مدير عام الشركة و رجل الأعمال السيد حسن كرم الوتار ستضم القرية النموذجية 100 وحدة سكنية في ناحية الهلال بناء أفقي مع كافة المرافق الخدمية.
فيما قال الدكتور علي حاجي ابراهيم رئيس مجلس ادارة شركة المحامد للتجارة والمقاولات العامة ان شركته بصدد تغيير المخططات الاولية للمشروع لبناء المجمع السكني عمودي الى افقي حسب الاجازة الاستثمارية الممنوحة للشركة ، وبين إبراهيم سبب تغيير صفة المجمع من عمودي إلى أفقي بقوله ان شركتنا أجرت استطلاعا للرأي شمل نخبة من موظفي المحافظة رغبوا بتنفيذ المجمع السكني بطريقة الوحدات السكنية المستقلة معللين السبب بالخصوصية الاجتماعية للعائلة السماوية.

رئيس مجلس المحافظة يزور هيئة الاستثمار ويبحث مستجدات العمل الاستثماري في المحافظة

زار رئيس مجلس المحافظة الدكتور عبد اللطيف حسن الحساني هيئة استثمار المثنى لبحث آخر المستجدات في العملية الاستثمارية وسبل تفعيل العمل الاستثماري في المحافظة .
وكان في استقباله مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري وعدد من مدراء الأقسام ، وقد تناول اللقاء المستجدات في العمل الاستثماري الجاري في المحافظة واستعرض مدير عام الهيئة عدد من المشاريع الاستثمارية ونسب انجازها كذلك بحث إمكانية إجراء بعض التسهيلات لعمل الشركات والمستثمرين والتي تسهم في دفع الاستثمار في المحافظة.
وأكد الحساني على سعي الحكومة المحلية الجاد إلى النهوض بواقع المحافظة من خلال دعم العملية الاستثمارية وتوفير التسهيلات الممكنة لرجال الأعمال والشركات الاستثمارية الراغبة بالعمل في المحافظة مشيدا بالدور الكبير الذي تقوم به الهيئة في استقطاب الشركات الاستثمارية المحلية والاجنبية .
من جانبه شكر مدير عام الهيئة زيارة رئيس المجلس وعدها من الخطوات الايجابية التي تسهم في تبادل الرؤى بين المجلس والهيئة للدفع بمسار العملية الاستثمارية في المحافظة .

شركة هنوا الكورية تجري جولة من المفاوضات مع هيئات استثمار المثنى والنجف الاشرف لإنشاء معمل اسمنت والمثنى اقرب خيارات الشركة لتنفيذ مشروعها

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري وفد شركة هنوا الكورية الجنوبية المنفذة لمشروع بسمايه السكني ، حيث أبدى الوفد المكون من السيد جانيكو هان معاون مدير عام الشركة والسيد سيلم كيم المدير المقيم في مشروع بسمايه السكني رغبة الشركة بإنشاء معمل اسمنت عن طريق الاستثمار في المحافظة .
بعد ذلك أجرى الوفد جولة ميدانية لمنطقة المعامل واطلع على طبيعة المواقع المخصصة لإنشاء معامل الاسمنت وعلى المقالع الخاصة بمادة (اللايم ستون) التي تدخل بصناعة الاسمنت بشكل رئيس وتميز المنطقة بقرب هذه المادة من سطح الأرض مقارنة بالدول المجاورة مما يسهل استخراجها وانسيابية عمل النقل إلى المعمل .
كما أجرى وفد شركة هنوا الكورية زيارة لمعمل اسمنت الدوح واطلع على مراحل ونسب الانجاز فيه والتقى السيد حسن محمود احمد المدير التنفيذي للمعمل الذي قدم شرحا تفصيليا عن مراحل انجاز المشروع وطبيعة العمل مع شركةCNBM الصينية المنفذة للمعمل .
وفي سياق متصل أجرت شركة هنوا الكورية جولة مفاوضات ثانية مع هيئات استثمار النجف الاشرف والمثنى بغية إنشاء معمل اسمنت في احدى المحافظتين لتغطية حاجة الشركة من مادة الاسمنت في مشروع بسمايه والمليون وحدة سكنية في عموم البلاد.
وقال السيد سليم كيم المدير التنفيذي للشركة انهم اجروا كشفاً موقعيا لمنطقة المعامل في المحافظتين لغرض إنشاء معمل اسمنت في إحداهما ، وأكد كيم ان المثنى تمتاز بعدد من المقومات تفتقر اليها منطقة المعامل في النجف الاشرف مما يجعل المثنى اقرب الخيارات لإنشاء المعمل منها قرب المواد الأولية الداخلة في صناعة الاسمنت الى سطح الارض ووفرتها كذلك وجود خط السكة الحديد الذي يربطها بالمحافظات الاخرى كذلك وجود السكة الحديد بالقرب من منطقة المشروع الامر الذي يسهل عملية نقل المواد الأولية والإنتاج من والى المعمل.
من جانبه اكد مدير عام هيئة استثمار المثنى ان الهيئة تسعى الى جذب الشركات الرصينة للاستثمار في المحافظة وتقدم كافة التسهيلات بما ينسجم مع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل خدمة للعملية الاستثمارية الجارية في البلاد والمحافظة ، واضاف الياسري ان شركة هنوا تعد من الشركات الرصينة و لها تاريخ جيد وان مشروعها سيقدم العديد من النتائج الطيبة اهمها توفير فرص العمل لأبناء المحافظة كذلك دعم الاقتصاد الوطني من خلال انتاج الاسمنت داخل البلاد لبناء مشروع مدينة بسمايه السكني و المليون وحدة سكنية.

مجموعة من الشركات الصربية تبحث فرص الاستثمار في محافظة المثنى

بحث وفد من مجموعة الشركات الصربية مجمل الفرص الاستثمارية مع محافظ المثنى وهيئة الاستثمار في المحافظة.

وقال رئيس الوفد السيد ميلومير فليكورتج مدير شركة (TELEGROUP) ان مجموعة الشركات الصربية التي تتألف من ثمانية شركات جاءت لمحافظة المثنى من اجل الاطلاع على الفرص المتاحة والمشاركة في العملية الاستثمارية الجارية, مضيفا انه تم الاطلاع على الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة والاتصالات والنقل الجوي .

مشيرا الى الرغبة الجادة من قبل الشركات الصربية الى الاستثمار في المثنى خاصة في قطاع الاتصالات وتطوير خدمات (الانترنيت) .

من جانبه اكد محافظ المثنى السيد ابراهيم الميالي ترحيبه بوفد مجموعة الشركات الصربية مبديا في ذات الوقت استعداد الحكومة المحلية لتقديم كافة التسهيلات لجميع الشركات الاستثمارية الراغبة بالقدوم الى المحافظة ,كما سلم الميالي درع المحافظة للوفد تعبيرا عن رغبته بمد جسور التعاون الاقتصادي بين الشركات الصربية ومحافظة المثنى .

واشار مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري ان الهيئة اطلعت الوفد عبر الجولة الميدانية التي نظمتها لبحيرة ساوه على الواقع الفعلي للبحيرة واعلانها كفرصة استثمارية مطروحة امام الشركات الاستثمارية الراغبة بالاستثمار في القطاع السياحي, مجددا تأكيد الهيئة على منح كافة التسهيلات اللازمة لعمل الشركات الاستثمارية في المحافظة.

هيئة استثمار المثنى تمنح شركة رعد الخليج للتجارة والمقاولات العامة إجازة استثمارية لإنشاء مجمع لؤلؤة ساوة السكني في المحافظة

منحت هيئة استثمار المثنى إجازة استثمارية لحساب شركة رعد الخليج للمقاولات العامة و الوكالة التجارية والنقل العام والخدمات النفطية والسفر والسياحة لبناء مجمع لؤلؤة ساوة السكني برأس مال يقدر ب 81 مليون دولار أمريكي وبمدة انجاز تصل الى 36 شهراً على ارض مجمع الغدير السكني .

وقال المهندس عادل داخل الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى بان الهيئة تسعى إلى سد النقص الحاصل في القطاع السكني عن طريق الاستثمار من خلال الترويج للفرص الاستثمارية وفق قانون الاستثمار النافذ الذي منح كافة التسهيلات خصوصا في قطاع الإسكان ، ونحن وضعنا هذا القطاع في سلم الأولويات بهدف إنشاء مجمعات سكنية أفقي وعمودي وفق احدث التصاميم العمرانية الحديثة ، والهيئة منحت في هذا المجال عددا لاباس به من الإجازات بهدف توفير وحدات سكنية لأبناء المحافظة .

وفد اقتصادي واستثماري من المثنى يزور السفارة الصربية في بغداد ويبحث معها اطر التعاون المشترك

قام وفد اقتصادي واستثماري من محافظة المثنى بزيارة إلى سفارة جمهورية صربيا في بغداد والتقى السفير الصربي رادي ساف بتروفيش لبحث آفاق التعاون المشترك بين الجانبين ، وتشكل الوفد من المستشار القانوني في هيئة استثمار المثنى الأستاذ خزعل كاطع عيسى ورئيس ونائب رئيس غرفة تجارة المثنى ورئيس ونائب رئيس اتحاد رجال الأعمال في المثنى وأكاديميين اقتصاديين من جامعة المثنى.

وتم خلال اللقاء بحث طبيعة العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين العراق وصربيا وإمكانية قدوم الشركات الصربية إلى محافظة المثنى بهدف الاستثمار وإعادة اعمار المحافظة ، كما استعرض الوفد الخارطة الاستثمارية للمحافظة والمزايا والمقومات التي تتمتع بها ، كذلك استعرض المستشار القانوني عدد الإجازات الممنوحة للشركات وطبيعة المشاريع الاستثمارية بهدف الترويج للفرص وتهيئة الأجواء أمام الشركات الاستثمارية الصربية .

من جانبه رحب السفير الصربي بتروفيش بالوفد وأبدى تفاؤله بالمرحلة المقبلة على الصعيد الاقتصادي وأكد على قيامه بعرض الفرص والخارطة الاستثمارية وما جرى خلال اللقاء على الشركات الصربية الرصينة بهدف حثها على الاستثمار في المثنى نظراً لما تتمتع به من مقومات الاستثمار الواعدة بمختلف القطاعات .

هيئة استثمار المثنى تواصل عملية الترويج للفرص الاستثمارية

عن طريق الوسائل الإعلامية والمعارض والمؤتمرات و قناة الحرة عراق تقوم بإجراء تغطية اعلامية ميدانية خاصة للخارطة المعدنية للمثنى

تواصل هيئة استثمار المثنى ومن خلال قسم العلاقات العامة والإعلامعملية الترويج للفرص الاستثمارية الموجودة في المحافظة من خلال طرحها على صعيد الاعلام من خلال المحافل الدولية والمحلية كذلك وجود الموقع الالكتروني الخاص بالهيئة واعداد وتوزيع المطبوعات الخاصة بالفرص الاستثمارية واجراء اللقاءات والبرامج مع الوسائل الاعلامية والقنوات الفضائية.

ومن بين الانشطة التي قامت بها الهيئة هو التنسيق مع قناة الحرة عراق الفضائية التي اعدت برنامجاً خاصاً بالمسوحات والخارطة المعدنية في المحافظة حيث شمل اجراء لقاءات مع الدوائر ذات العلاقة لتوضيح حجم الخزين الاستراتيجي من المواد المعدنية الاولية التي تدخل في العديد من الصناعات الانشائية والزجاجية وغيرها ، والقيام بزيارة الى منطقة معامل الاسمنت في بادية السماوة.

وقال المهندس عادل داخل الياسري ان الاعلام هو احد اسس واعمدة الاستثمار حيث لا يمكن العمل بمعزل عنهفمن خلاله تحصل المعرفة للجميع بمميزات ومقومات الاستثمار في هذه المنطقة او تلك.

بغداد تستضيف الملتقى الاستثماري العراقي – البريطاني والهيئة الوطنية للاستثمار تعرض عشرة قطاعات كفرص استثمارية

اعلن رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي ان الهيئة الوطنية عرضت على الشركات البريطانية عشرة قطاعات استثمارية.

مضيفا ان الهيئة ناقشت خلال الملتقى الاستثماري العراقي – البريطاني لرجال الاعمال الذي عقد في بغداد اهمية مشاركة رجال الاعمال والمستثمرين البريطانيين في الحصول على الفرص الاستثمارية في العراق .

لافتا الى ان الهيئة عرضت الاستثمار في قطاع النفط من خلال بناء ثلاث مصافي نفطية في كركوك وميسان وذي قار بالإضافة الى منصات تصدير المشتقات النفطية والانابيب التصديرية وكذلك تهيئة (500) مليون دونم وعرضها كفرصة استثمارية في القطاع الزراعي فضلا عن عرض فرص استثمارية اخرى في مجال السياحة الدينية والاثارية والسياحية .

من جانبه اكد مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري الذي تراس وفد الهيئة في الملتقى اهمية تفعيل عقد اللقاءات الثنائية مع رجال الاعمال والشركات الاستثمارية البريطانية والاستفادة من الخبرات والامكانات الفنية والتقنية المتطورة للشركات البريطانية لتأخذ دورها المنشود في العملية الاستثمارية الجارية في البلاد .

يشار الى ان الملتقى الذي اقيم برعاية دولة رئيس الوزراء العراقي حظي بمشاركة فاعلة من قبل الحكومة العراقية ورجال الاعمال وهيئات الاستثمار في العراق .

معرض بغداد الدولي في دورته التاسعة والثلاثين بوابة للإعمار والاستثمار

برعاية دولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي انطلقت في بغداد فعاليات الدورة التاسعة والثلاثين لمعرض بغداد الدولي بمشاركة 20 دولة واكثر من 1500شركة وحضر حفل افتتاح المعرض وفود من الدول المشاركة وعدد من الوزراء واعضاء مجلس النواب.

فيما توزعت قاعات المعرض التي شغلتها الشركات العالمية للدول المشاركة في الدورة (39) تحت شعار (معرض بغداد الدولي بوابة الاعمار والاستثمار)، وفي شتى المجالات الاقتصادية والتجارية، بهدف توطيد العلاقات الاستثمارية التجارية بين هذه الشركات ، والجهات ذات العلاقة في العراق، فضلا عن تفعيل التبادل التجاري بينها وبين العراق، الذي اصبح سوقا منفتحة على الكثير من الدول، لاسيما دول المحيط الاقليمي .

وفي تصريح صحفي لوسائل الاعلام، اكد وزير التجارة الدكتور حسن بابكر، ان معرض بغداد الدولي بدورته الحالية، يمثل ارضا خصبة للعراق للكثير من الفرص الاستثمارية، لان العراق عموما بحاجة الى اعادة اعمار لاسيما في البنى التحتية.

واعلن الوزير بان الحكومة العراقية مستعدة لإقرار الكثير من القرارات والقوانين التي تسهل دخول رؤوس الاموال الخارجية الى العراق، للقيام بمشاريع استثمارية. منوها الى ان معرض بغداد الدولي، هو رسالة للعالم بشأن التوجهات الاقتصادية للعراق، الذي اصبح متمكنا بالرغم مما تعرض له في السنوات السابقة من مصاعب وعقبات، بحسب قوله.

وقال مدير عام شركة المعارض في وزارة التجارة صادق حسين سلطان ان الشركة اكملت الاستعدادات الفنية والادارية المتعلقة بإقامة الدورة 39 لمعرض بغداد الدولي، مشيرا الى انه تم توجيه الدعوات الى جميع الدول للمشاركة بفعاليات دورة المعرض من خلال الملحقيات التجارية والمؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص الاجنبي والعربي، كما أقامت وزارة التجارة ندوة موسعة للملحقيات التجارية والاقتصادية الموجودة داخل البلاد لغرض توجيه شركات بلدانها للمشاركة مع التركيز على اختصاصات معينة وهي البناء والاعمار والطاقة اضافة الى المجالات الصحية كون البلاد بحاجة الى هذه الاختصاصات بشكل واسع للنهوض بواقعها وبناها التحتية، منوها بأن استجابة الشركات جاءت مبكرة وبشكل كبير من خلال حجم الشركات المتخصصة بهذه المجالات التي ستشارك في المعرض.

وأفاد بان اكثر من 20 دولة منها الولايات المتحدة والمانيا وايطاليا وفرنسا والامارات وقطر وكذلك الاردن ومصر وتونس وتركيا وايران اعلنت عن مشاركتها الرسمية في المعرض منها دول شاركت للمرة الاولى وهي الكويت وباكستان وصربيا واليابان، فضلا عن اكثر من 1500 شركة محلية وعربية واجنبية، لافتا الى ان وزارة التجارة لمست وجود رغبة حقيقية من قبل الشركات الرصينة والمختصة والدول الاجنبية والعربية للمشاركة بفعاليات هذه الدورة والدخول الى السوق المحلية والاستثمارية من خلال اقامة مشاريع استراتيجية كبيرة وحقيقية والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة وليس الاقتصار على المشاركة الشكلية كما في الدورات الماضية، اذ ان هناك دولا طلبت حجز قاعات كبيرة منها اميركا وفرنسا وايطاليا لكثرة الشركات التي ستشارك في عرض منتوجاتها. وكشف سلطان عن ان شركته استنفدت جميع المساحات الموجودة سواء الاصلية او المضافة التي تم تسقيفها لاستغلالها كقاعات عرض فضلا عن استعمال الفضاءات الخارجية والارصفة لتلبية الطلبات المتزايدة الامر الذي جعل الدورة هذا العام متميزة بجانبين الاول هو حجم المشاركة الواسعة والاخر هو الاستعدادات الفنية واللوجستية الكثيرة اذ بلغ حجم المساحات المضافة 20 الف متر مربع، اضافة الى بناء قاعة كبيرة بمساحة 10 الاف متر مربع تم تخصيص مساحة كبيرة منها لإقامة جناحي دولتي الكويت وباكستان اللتين اعلنتا عن مشاركتهما للمرة الاولى اضافة الى عدد كبير من شركات القطاع الخاص العربي والاجنبي، الى جانب بناء قاعة كبيرة (VIP) مخصصة للقاء كبار الشخصيات وعقد الاجتماعات والاتفاقات على هامش فعاليات المعرض، فضلا عن انشاء مطعم كبير ومركزي في مقدمة المعرض وقاعة دائمة لعرض السيارات يتم افتتاحها للمرة الاولى.

وقد شهد المعرض خلال هذه الدورة حضورا فاعلا للهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات و من ضمنها هيئة استثمار المثنى التي تشارك للمرة الثانية في المعرض. وقال مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل الياسري خلال زيارته جناح الهيئة في المعرض اننا نسعى من خلال هذه التظاهرة الاقتصادية الى طرح الفرص الاستثمارية في محافظة المثنى امام الشركات الاستثمارية ورجال الاعمال الراغبين بالعمل والاستثمار في المحافظة واستعراض المشاريع المنجزة الهيئة خلال الفترة الماضية.

مؤكدا ان جناح هيئة استثمار المثنى حظي بزيارة العديد من الشركات ورجال الاعمال الذين حظروا المعرض خلال دورته الحالية واكدوا رغبتهم بالاستثمار في المحافظة.

نائب مدير عام هيئة الاستثمار

المهندس عامر عباس عزيز

اجرى اللقاء: كاظم مسافر الاعاجيبي
تصوير : امين علي داخل

لا يختلف اثنان عن ما تحتويه بادية السماوة من ثروات طبيعية ومنجم غني للمواد الاولية الداخلة في الكثير من الصناعات التي تكفي لتشغيل عشرات المعامل لفترات ربما تصل الى مئات السنين الا ان مما يؤسف له انه طوال السنوات الماضية لم تخضع تلك المنطقة الى مسوحات شاملة لتوضيح كمية ونوعية الاحتياطي فيها الامر الذي ادركته هيئة استثمار المثنى وبالتعاون مع الحكومة المحلية في المحافظة للتأكيد على اهمية البادية في تعزيز الموقع الاقتصادي والاستثماري للمحافظة حيث عمدت الى التعاقد مع هيئة المسح الجيولوجي في وزارة الصناعة والمعادن العراقية لإجراء مسح شامل ومكثف لبيان كمية ونوعية المواد الاولية للثروات المعدنية في البادية .

وللتعرف اكثر عن هذا المشروع الستراتيجي, التقت استثمار المثنى بالمهندس عامر عباس عزيز نائب مدير عام هيئة الاستثمار عبر الحوار التالي:

نتائج التحاليل الكيمياوية أظهرت وجود (88) نموذج صخري صالح لصناعة الاسمنت

نائب مدير عام هيئة الاستثمار

هيئة استثمار المثنى تدعو كافة رجال الاعمال والشركات الاستثمارية المحلية والاجنبية للقدوم الى هيئة استثمار المثنى للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة وبمختلف القطاعات الاقتصادية

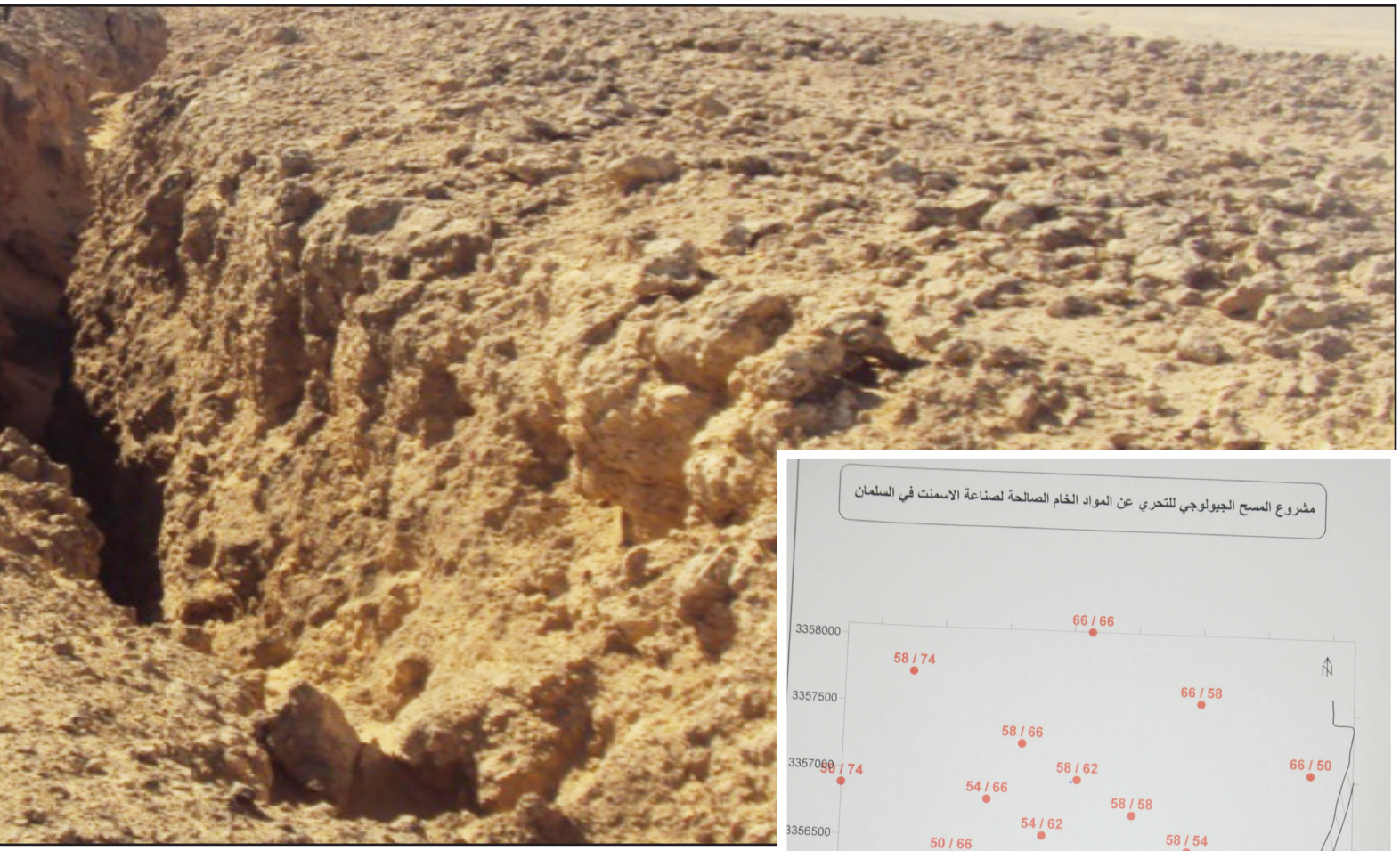

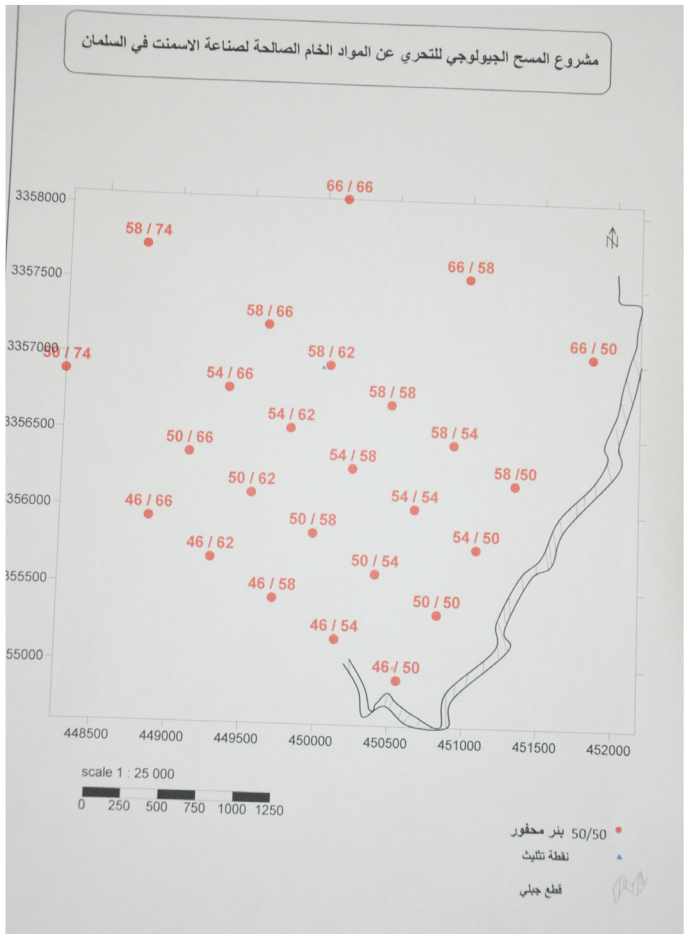

في البدء هل لك ان تحدثنا عن ماهية المشروع ؟

على ضوء معطيات دراسة التواجدات المعدنية والصخور الصناعية في محافظة المثنى تقدمت هيئة استثمار المثنى بطلب الى هيئة المسح الجيولوجي التابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية وتم ابرام عقد معها لدراسة المواد الاولية الداخلة في صناعة الاسمنت وقد تم الامر على مرحلتين حيث شملت المرحلة الاولى اجراء مسح جيولوجي استطلاعي يهدف الى التعرف على الشواهد المعدنية والاقتصادية للصخور المتكشفة والترسبات لمنطقةالدراسة التي تشمل جميع المناطق الداخلة ضمن الحدود الإدارية لمحافظة المثنى وتقدر مساحتها بنحو اليخمسين الف كيلو متر مربع،وق دتم خلالها التقاط مامجموعه(1038)نموذج ،أجريت عليها مختلف أنواع التحاليل والفحوصات الكيمياوية والبتروفيزيائية والميكانيكية والمعادن الثقيلة والصخارية ودراسة المستحاثات والأشعة السينية.اما المرحلة الثانية فقد تضمنت الاتفاق على اجراء عمليات الحفر والمسح الشامل في منطقتي جنوب السلمان وبصيه بعد الاشارة على وجود شواهد لتوفر حجر الكلس الصالح لصناعة الاسمنت في الاماكن القريبة من تلك المنطقتين وتقدير الاحتياطي فيهما ضمن صنفي(C1,C2) لتغطية حاجة معامل الاسمنت المقترح أنشاؤها هناك ولايزال العمل جاري في تنفيذ المرحلة الثانية بعد اكتمال نتائج المرحلة الاولى .

ماهي ابرز النتائج التي ظهرت بها المرحلة الاولى ؟

أظهرت نتائج التحاليل الكيمياوية وجود(88) نموذج صخري صالح لصناعةالاسمنت وحسب المواصفات العراقية رقم 25 لسنة 1993 تتوزع على خمسة مناطق رئيسة إضافة إلى مناطق ثانوية،وثمانية عشر نموذج طيني صالح لصناعة الاسمنت تتوزع على منطقتين رئيستين إضافة إلى مناطق ثانوية،وعشر نماذج من حجر الدولومايت الصالح لصناعة الزجاج تتوزع على خمسة عشر مقطعا،وخمسة عشر نموذجا صخريا غني بالمعادن الطينية توزعت على ثمانية مقاطع واثني عشر نموذجا موزعة على أربعة كثيبات رملية تحتوي على نسبة مهمة من الفلدسبارتتراوح بين (14.1 – 24.2%).كماأظهرت نتائج الفحوصات الهندسية واستنادا الى المواصفات الأمريكية القياسية المعتمدة للرخام وحجرالبناء،وجود تسعة نماذج صخرية تصلح للاستخدام كبدائل للرخام في أكساء الأرضيات والسلالم وتغليف الجدران الخارجية والداخلية واثني عشر نموذج صالحة لأغراض التغليف

الداخلي والخارجي فقط وستة نماذج صالحة لأغراض التغليف الداخلي فقط،وثلاثة عشر نموذج تصلح للاستخدام كأحجار بناء ذات الكثافة العالية واربعة عشر نموذج ذات الكثافة المتوسطة. كذلك أظهرت النتائج الهندسية وجود نموذج واحد ناجح كحجر تحكيم هو (M12/1) حيث تنطبق عليه المواصفة الهندية القياسية المعتمدة لحجر التحكيم،إضافة إلى نموذجين آخرين قريبين جدا من مطابقة المواصفات المطلوبة لحجرالتحكيم.بالإضافة الى ظهور نتائج الفحوصات الهندسية واستنادا الى المواصفات القياسية العراقية وجود عشرة مناطق للأطيان صالحة لصناعة الطابوق المفخور من الصنف(B)،اضافة الى منطقتان ناجحة من الصنف(C).

كم ستبلغ المساحة التي سيغطيها مشروع المسح ؟

كما تعلم ان هناك منطقتين تم الاتفاق على دراستهما وتقدير كمية الاحتياطي فيهما حيث ستشمل المنطقة الواحدة مساحة (6 كم2) وسيتم تغطيتهما بشبكة حفر (1كم1 Xكم) حيث سيتم حفر اثنا عشر وهي مايطلق عليها بعملية التحري صنف (C2) بعدها سيتم اختيار مساحة(3كم2)ويتم تكثيف شبكة الحفر لتصبح (500 X 500) ليتم خلالها حفر ثلاثة عشر بئرا وهي مرحلة التحري صنف (C2) وسيكون مجموع الابار التي يحفرها في المرحلتين خمسون بئرا بمعدل عمق خمسة عشرا مترا للبئر الواحد . وسيتم ايضا تثبيت احداثيات وارتفاعات الابار المقترحة باستخدام جهازي (Level) (G.P.S) وكذلك عمل صبات كونكريتية يثبت عليها ارقام الابار وسنة الانجاز .

متى ستنتهي اعمال المرحلة الثانية ؟

من المقرر ان يتم انجاز المشروع خلال عشرة اشهر في المنطقتين وحسب جدول زمني معد سلفا يشمل عمليات الحفر وانجاز التحاليل الكيمائية والفحوصات الفيزيائية حيث ستتضمن الاعمال الطبوغرافية شهرين بجنوب السلمان وشهرين في بصيه بعد ذلك الوصف والنمذجه ثم تؤخذ هذه النماذج الى المختبرات في الهيئة العامة للمسح الجيولوجي في بغداد من اجل التحليل الكيميائي والفيزيائي للمواد وبعد ذلك يتم تحديد الاحتياطي من هذه المادة حيث ان محافظة المثنى تتميز من سنه 1955 انها محافظة اسمنتية تحتوي على مقالع الحجر والجبسون بمواصفات عالية وبكميات اقتصادية كبيرة..النتائج الاولية نتائج مشجعة ونحن نتأمل خيرا ان تتضاعف كمية الاحتياطي من مادة الليمستون وبالتالي ليجلب المزيد من فرص الاستثمار ومعرفة ما تحتويه المحافظة حيث تقوم الهيئة مع المحافظة بعمل كبير جدا لمعرفة الخامات والاحتياطيات في المحافظة والتكوينات المعدنية اذ ان الدراسات القديمة لم تكن تغطي المحافظة بالكامل وهي بالأساس دراسات اولية ومحدودة .

هل توصلتم الى نتائج جديدة من خلال اعمال المرحلة الثانية ؟

النتائج الاولية في اعمال المرحلة الثانية تشير الى وجود مايقارب -150 200 مليون طن من المواد الاولية الداخلة في صناعة الاسمنت وكذلك صناعات الزجاج والورق ضمن مساحة البحث المحددة ب(6كم2) في منطقة جنوب السلمان وبالإمكان طبعا زيادة هذه الكميات مع زيادة منطقة البحث وامتدادها في المناطق المجاورة ومن المهم الاشارة الى ان هذه المواد الاولية تمتاز بدرجة نقاوة عالية يمكن اعتبارها الافضل في العراق بالمقارنة بما موجود في مناطق صحراء الأنبار والنجف .

كلمة اخيرة ؟

مانود قوله اخيرا ان هيئة استثمار تدعو كافة رجال الاعمال والشركات الاستثمارية المحلية والاجنبية بالتقدم الى هيئة استثمار المثنى والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة وبمختلف القطاعات الاقتصادية سيما وان النتائج الاولية لمشروع المسح الجيولوجي في بادية السماوة ستفتح افاقا واسعة امام الاستثمار الصناعي وفي عدة مجالات اهما صناعة الاسمنت والزجاج والورق وهذا بالتأكيد سيعزز مكانة المحافظة الاقتصادية ويوفر الاف فرص العمل امام ابناء المحافظة وهو ما تسعى الية الهيئة جاهدة من اجل تحريك سوق العمل وتنمية موارد المحافظة الاقتصادية .

مدير بلديات المثنى

لابد من تظافر الجهود من قبل الجميع لإيجاد الثقافة الاستثمارية للمواطن

تعمل مديرية بلديات المثنى لتطوير القدرات المادية والبشرية من خلال تعزيز القدرات الآلية

اجرى اللقاء : حيدر فضل لفتة
تصوير : سالار طه احمد

دوائر البلدية تنظر إلى هيئة الاستثمار نظرة الجهة الساندة والداعمة

تضطلع مديرية بلديات المثنى بمهام وادوار عديدة ، وهي من المؤسسات الحكومية العريقة في المحافظة ، فليس هنالك عمل في أي رقعة أو موقع داخل مدن أقضية ونواحي المحافظة بمعزل عن هذه المؤسسة أو بتنسيق معها أو مع الدوائر التابعة لها رقابة كانت أو موافقات سواء كانت دائرة حكومية أو غيرها، فهي بذلك تمسك بزمام الأمور في شتى المجالات من بنى تحتية أو إنشاءات عمرانية أو استحداث مباني أو تغيير جنس ارض أو عقار، ولها تماس مباشر مع حياة المواطن والمجتمع بصورة يومية في البيت أو العمل أو الشارع ، والجميع يلمس الجهد الملقى على عاتق تلك المديرية أو الدوائر التابعة لها فالأذرع الخدمية تصل إلى ابعد نقطة في الأحياء السكنية ، وللتعرف أكثر على عمل هذه المديرية الموقرة كان لمجلة استثمار المثنى هذا اللقاء مع المهندس صالح فهد الزيادي مدير بلديات المثنى.

هل لكم أن تعرفونا بعمل مديرية البلديات والمهام الموكلة إليها ؟

تعتبر مديرية بلديات المثنى من الدوائر العريقة في المحافظة والتي لها دور كبير في المساهمة بتقديم الخدمات للمواطنين في أقضية ونواحي المحافظة ولازالت ، وان من أهم الواجبات التي تضطلع بها مديريتنا هي الإشراف والمتابعة لعمل المؤسسات البلدية في أقضية ونواحي المحافظة كذلك تقوم بتوزيع موازنتها التشغيلية السنوية إضافة إلى الخطة الاستثمارية يضاف إلى ذلك توزيع الأراضي السكنية على الشرائح المشمولة والأراضي الصناعية بموجب القوانين النافذة .كما تقوم مديرية بلديات المثنى بالإشراف والمتابعة لإدارة أعمال التنظيفات ورفع المخلفات الصلبة وتهيئة المناطق الخضراء وزراعتها وكذلك الجزرات الوسطية ومداخل المدن وتنظيم أعمال التقاطعات وهندسة المرور وتنظيم المدن الصناعية وخدماتها وكذلك الخدمات التجارية ومناطق الأسواق وغيرها من الأعمال التي تقع داخل حدود البلدية .

طبيعة العلاقة بين مديريتكم ودوائر البلدية في الاقضية والنواحي ؟

ان طبيعة العلاقة هي الإشراف على أعمال المؤسسات البلدية وتقوم بإعداد الخطط لتوزيع الموازنات السنوية والملاكات البشرية والآلية وبالمشاركة مع المؤسسات البلدية ، وهذه العلاقة مبنية على التواصل والمهنية والعلاقة الأخوية .

نبذة سريعة عن الخطة السنوية لمشاريع دوائر البلدية لعام 2013 ؟

بالنسبة لموضوع الخطة السنوية للمشاريع فان المؤسسات البلدية تعد خطة سنوية لجميع الأنشطة والفعاليات والأعمال التي ستقوم بها في العام المقبل وهناك خطتان(خطة الأعمال الموازنة السنوية التشغيلية والخطة الاستثمارية المقترحة) وتعرض هذه الخطط على المجالس البلدية في الاقضية والنواحي بهدف مناقشتها بعد ذلك تعرض تلك الخطة على مديريتنا لتوحيدها ودراسة إمكانية توفر وسائل تنفيذها ونجاحها مع السيد المحافظ ولغرض لغرض مصادقتها وعرضها على مجلس المحافظة لمصادقتها النهائية وإقرارها كخطة للتنفيذ .

الفرق بين طبيعة عمل مديرية البلدية والبلديات ، ونوع النشاط المشترك بين الجهتين ؟

ان طبيعة العمل في المؤسسات البلدية في الاقضية والنواحي هو عمل ميداني بالدرجة الأساس ضمن حدود التصميم الأساس لحدود البلدية لتلك المؤسسات والتي تتمثل برفع النفايات وأعمال التنظيف وتهيئة وفرز قطع الأراضي السكنية والصناعية وتقديم خدمات تجميل وتخطيط المدن وتنظيم التقاطعات ومناطق الأسواق والمحاور التجارية ومنح إجازات البناء للوحدات السكنية والتجارية والصناعية من خلال الجهود البشرية للطاقم الإداري والفني و المهندسين والجهود الآلية المتمثلة بالمعدات والآلات والسيارات التخصصية الموجودة لدى المؤسسات البلدية .

ما هو الدور الذي تلعبه مديرية بلديات المثنى في تنمية وتطوير الاقضية والنواحي في المحافظة؟

تعمل مديرية بلديات المثنى لتطوير القدرات المادية والبشرية من خلال تعزيز القدرات الآلية من خلال توفير الآلات ومعدات ومكائن تخصصية وكذلك تنمية القدرات البشرية وتطويرها من خلال إدخال الإفراد في دورات تاهيلية داخل العراق وخارجة وتنظيم ورش عمل لكافة الاختصاصات مساهمة في تطوير القدرات وإعداد كفاءات متخصصة في مجالات مختلفة وكان عدد الأفراد المشاركين في تلك الدورات والورش التي تم تنظيمها خلال عام 2012 بلغ 118 موظف .

طبيعة العلاقة بين مديرية بلديات المثنى وهيئة استثمار المثنى ؟ وماهي المعوقات التي قد تعترض العمل المشترك بين الجانبين ؟

تعتبر العلاقة بين مديرية بلدية المثنى وهيئة استثمار المثنى من العلاقات المتميزة على المستوى المهني من التخطيط والتنفيذ وذلك بان قامت بلديات المثنى بوضع وتهيئة وإعداد خارطة لأهم المواقع المتوفرة والمرشحة للاستثمار حسب الاستعمالات المثبتة بالتصميم الأساس لمدن واقضية ونواحي المحافظة بما يدعم عمل الهيئة التي أعدت الخارطة الاستثمارية في كافة القطاعات المختلفة. ومن أهم المعوقات التي تعترض مجال الاستثمار تعارض بعض فقرات قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل النافذ مع القوانين النافذة التي تعمل بها البلديات وكذلك مشاكل عائدية الأرض وحالات التجاوز على الأراضي المملوكة للدولة من قبل المواطنين والبناء العشوائي غير المرخص .

هل حددتم أراضي خاصة للاستثمار , مساحتها وموقعها ؟

بالتأكيد فقد آلت مديرية بلديات المثنى على نفسها أن تقوم بجهود استثنائية تجاه العملية الاستثمارية في المحافظة والتي تسير وفق برنامج معد ومخطط،وقد أفرزت عدد من الأراضي التي تصلح لإقامة مشاريع استثمارية عليها بموجب خارطة معتمدة ومصادق عليها من قبل معالي وزير البلديات والأشغال العامة وهي الخارطة الاستثمارية تتضمن معلومات عن رقم القطعة والمقاطعة ومساحة القطعة المطلوب استثمارها ونوع الاستثمار مع الإشارة إلى نوع الاستعمال حسب التصميم الأساس لمديرية البلدية وعلى سبيل المثال فان الفرص المتاحة التي أعدتها البلدية هي :-

- ناحية الهلال(فرص لإنشاء مدينة العاب ، إنشاء مجمع سكني،إنشاء منطقة ترفيهية مع ملعب).
- قضاء الخضر(فرص لإنشاء عمارة تجارية ،إنشاء مجمع سكني ،مجمع تجاري).
- ناحية النجمي (محطة تعبئة وقود ، مجمع سكني محوري ،مشاريع صناعية مختلفة).
- قضاء الرميثة(بناء سوق تجاري حديث ، عمارة تجارية وشقق سكنية)إضافة إلى العديد من الفرص التي تم ذكرها مفصلة ضمن الخارطة الاستثمارية التي أدرجتها هيئة استثمار المثنى للأعوام المقبلة .

★★★★★

الكثير من هيئات الاستثمار في العراق تعد الدوائر البلدية جزء معرقل لعملية الاستثمار خاصة في مسالة تسليم الأراضي للمشاريع الاستثمارية هل ينطبق الأمر على بلديات المثنى ؟

الان دوائر البلدية تنظر إلى هيئة الاستثمار نظرة الجهة الساندة والداعمة إلا إن حرص هذه الدوائر على الالتزام التام و الجاد في عدم التفريط في التصاميم القطاعية وتنفيذ ما جاء فيه حرفيا لان إعداد هذه التصاميم يمر بعدة مراحل وتشترك في انجازه اغلب دوائر الوزارات كالبيئة والنفط والآثار والتخطيط عليه فان ليس من السهولة بالإمكان تسليم الموقع قبل استكمال الجهة المستثمرة لكل الإجراءات والموافقات اللازمة

كلمة أخيرة تودون قولها ؟

لابد من تظافر الجهود من قبل الجميع لإيجاد الثقافة الاستثمارية للمواطن وإشاعتها حتى يكون الاستثمار مؤثراً تأثيرا مباشرا في مفهومه وقناعته لأنه عاش فترة طويلة في عهد اثر سلبا على البلاد من مواكبة للتطور العالمي في كافة النواحي و عليه نطمح جميعنا لان يكون للشركات الاستثمارية العالمية الحصة الأكبر للاستثمار في العراق عموما ومحافظتنا العزيزة خصوصا ، ونحن على أتم الاستعداد للاستمرار بالتعاون مع هيئة استثمار المثنى بما يخدم ويحقق أهداف المحافظة نحو الإعمار .

الصناعات الكيميائية
تحديات وتحولات

ملامح الصناعات الكيميائية
في
القرن الحادي والعشرين

ظهرت الصناعات الكيميائية في الربع الاخير من القرن التاسع العشر (قبل 150 عام من اليوم) بقيادة شركات كبرى ، لتتحول الى المحرك الرئيسي في اقتصاديات العالم والتفرد بتاريخ حافل من المنجزات والمعرفة والابتكار وحجم الانتاج والرساميل الكثيفة في الاستثمار والثروة.
اجتازت الصناعة الكيميائية ثلاثة مراحل مفصلية :-

الاستشاري / محمود هادي

امامنا فرصة الاستفادة من المشهد العالمي والاستفادة من التجارب الدولية في مجال بناء قاعدة للصناعات الكيميائية والبتروكيميائية والتحويلية بالاعتماد على المقومات الواسعة في الهيدروكوربونات والكبريت الفوسفات والملح والاطيان والصخور والرمال الصناعية

- مرحلة التحول من الصناعات اللاعضوية الى الكيميائيات العضوية وطرح منتجات جديدة ومبتكرة .
- مرحلة التحول من الاعتماد على قاعدة الفحم الى القاعدة المعتمدة على النفط والغاز .
- مرحلة اعادة هيكلية الصناعات الكيميائية والتخصصية والتوسع في الاسواق .

تاريخيا ، تعتبر المرحلة الثالثة ، منعطفا ثوريا في مسيرة الانتاج والتصدير والمنافسة وامتيازات حقوق المعرفة ، تمخض عنها ثلاثة متغيرات لعبت دورا في التأثير على بوصلة التوجهات :-

- تراكم فائض القدرات الانتاجية في الاسواق العالمية .... في البحث عن مناطق نفوذ .
- الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة وكثافة راس المال في تحدي المنافسة والبحث العلمي .
- دخول معايير البيئة والنوعية كتحديات واستحقاقات ومحددات دولية ملزمة .

هذه التحولات وضعت مجمل الصناعات امام مسؤوليات جدية ، استوجبت البحث عن بدائل وحلول استراتيجية ، والتفكير بإعادة الهيكلة والتخصص في الانتاج والتسويق .... بأساليب مبتكرة :-

- توظيف البحث العلمي التخصصي ومزايا التقنيات في مسارات البدائل والاختبارات .
- تغيير التوجهات الاستثمارية العابرة للحدود والبحث عن اسواق مستقرة .
- ايجاد اساليب حاسمة في خفض التكاليف وزيادة الانتاجية وتحسين النمو والقيمة المضافة .

هذه القضايا ارغمت الشركات الضعيفة على ترك الاسواق او بيع بعض الخطوط والاصول لتامين مصادر مجدية تغطي تكاليف البحث العلمي واستمرارية عمل الخطوط الانتاجية بفعالية ، ودخول عامل التوازن بين التكاليف الانتاجية وتكاليف الالتزام بمؤشرات البيئة والمقدرة على الترويج والمنافسة .

تمخضت استراتيجية اعادة الهيكلة والاعتماد على البحث المعرفي التخصصي والتنظيم الذاتي ، والعمل بروح (فريق عمل متكامل ومتلازم في البحث العلمي والانتاج والبيئة والتسويق) . اعادة هيكلة بنيوية ، مع تحمل صدمة المنافسة بالتخصص النوعي والابتكار في الانتاج والاستثمار .

هذه الاستراتيجيات سيكون لها الفعل المؤثر في توجيه القرارات الاستثمارية وتوطين الاصول مستقبلا ..... وتدفع باتجاه تبني مسارات (محلية وعالمية) وخلق الاندماجات والتوسع في الشراكات لضمان استمرارية وتيرة النمو وكسب مزيد من النجاحات ..... باعتبار (الاندماج والتخصص) طريقا لعوائد استثمارية اعلى ومفاتيح لقيمة مضافة مجزية .

ان التوجه نحو العالمية ومغادرة الحدود الوطنية اضحى منهاجا راسخا في الانتاج الكيميائي والبتروكيميائي ، خاصة بالانتقال الى اسواق الدول الناشئة ودخول المصارف كلاعب يضمن كفاءة التمويل مقابل الكفاءة في الانتاج والربحية .

ستبقى الصناعات الكيميائية ولعقود قادمة الرائدة في تغطية احتياجات الاسواق ، بما تحرز من انجازات وتفوق في حجم الانتاج (20 % من مجمل اقتصاديات الانتاج العالمي في البتروكيمياويات والاسمدة والمنظفات والاصباغ ومواد التجميل والعطور والالياف النسيجية والمطاط والعقاقير والادوية) . وستبقى جديرة بالتفاؤل والربحية ودورة الابتكار المرتكز على البحث التخصصي في تلبية الاحتياجات الانسانية .

في الالفية الثالثة ، المتوقع ان تبقى هذه الاستراتيجيات قائمة وتحتل الاولوية في ترتيبات اعادة الهيكلية وسياسة التموضع(الانتاجي والجغرافي)وتحديد مقدار تدخل الدولة بسياسة(Hand – off) عوضا عن سياسة (Hand – on)في استراتيجيات الاندماج والتوطن ،والتركيز على الابتكار في الصناعات (الدقيقة والادوية والمواد الصيدلانية) .... هذه بعض ملامح الصناعات الكيميائية في القرن الحادي والعشرين وبوادر تحول موازين الانتاج من الغرب الى الشرق والدول الناشئة وما يصاحب ذلك من الحرية في تحرك رؤوس الاموال والاستثمارات والرؤى الخاصة في بدائل الحلول التي تواجه اوروبا وامريكا (النمو الضعيف) .

وفيما يخص العراق ، امامنا فرصة الاستفادة من المشهد العالمي والاستفادة من التجارب الدولية في مجال بناء قاعدة للصناعات الكيميائية والبتروكيميائية والتحويلية بالاعتماد على المقومات الواسعة في الهيدروكوربونات والكبريت الفوسفات والملح والاطيان والصخور والرمال الصناعية ..... وخلق اقتصاد قائم على المعرفة والتنوع والتخصص والمؤشرات النوعية والبيئية والتنافسية وجذب شركات استثمارية ذات دراية بهذه القطاعات ، العراق الذي انقطع لأكثر من ثلاثة عقود عن هذه المجالات تدهورت خلالها البنية التحتية للإنتاج امام تحدي منهجي بأهمية وجود عقيدة وطنية لتسريع التنمية ووتيرة الانتاج المادي واخذ التوجهات العالمية بالاعتبار ، فالانعزال اصبح امرا مستحيلا في عالم اليوم .

وبالنسبة لمحافظة المثنى ، فان هيئة الاستثمار طرحت ملفا متكاملا ، باخذ موقع الريادة على مستوى العراق في انتاج القلويات والكلور والمنظفات وكاربونات الصوديوم والعديد من الصناعات الانشائية والتحويلية ، ودعوة الشركات الرائدة في التخصص والسمعة والجدارة ، بهدف تنويع اقتصاديات المحافظة والانتشار على الخارطة الاستثمارية العالمية .... ورسم ملامح الهوية الاقتصادية للمحافظة . برؤية ومشروع يؤسس لقاعدة يبنى عليها المستقبل.

المثنى

وفرص الاستثمار الجديدة للمشاريع المفيدة

ر . مهندسين أقدم حاكم بدر علي الاسدي

من خلال المعنى الدقيق والتعريف الواقعي لمفهوم الاستثمار عندما يكون على مستوى الاقتصاد الوطني،فأنه يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاع المرافق العامة والبنى التحتية مثل مشاريع التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة والاتصالات اضافة الى المشاريع التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الانتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والاسكان والسياحة ..

ويمكن تعريفه(اي الاستثمار)على انه اضافة طاقات انتاجية جديدة الى الاصول الانتاجية الموجودة في المجتمع والمتمثلة في(أنشاء مشاريع جديدة ـ او التوسع في مشاريع قائمة ـ أو أحلال أو تجديد مشاريع انتهى عمرها الافتراضي).ومرورا بأنواع الاستثمار المتعارف عليه كالاستثمار(الوطني ـ الاجنبي ـ المباشر والغير مباشر ـ المالي والذي يعني شراء المشاريع القائمة ـ القصير والطويل الأجل ـــ ذو العائد السريع ـــ ذو العائد البطيء ... الخ) .

نرى أن من الضروري التخطيط الجدي للاستغلال الامثل لاختيار نوع الاستثمار وطبيعة المشروع الذي يراد تنفيذه وكيفية الوصول الى الاهداف المرسومة له وتحقيقها بما يخدم المجتمع.

وبالمقارنة الواقعية الدقيقة مع متطلبات محافظة المثنى بشكل خاص,نجد ان تحديد المشاريع المهمة والتي تعطي ثمارها بالشكل السريع للمواطن هي من أولويات أدارة الاستثمار في المحافظة, حيث يجب ان تكون هذه المشاريع في المرحلة الراهنة مرتبطة بما يلي :-

أ ـ سرعة انجازها بجدول زمني قريب لتعطي الأمل الجدي في نفسية المواطن .

ب-تغطي متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية حد تشبع حاجات المواطن وتصدير الفائض.

ج ـ استمرارها في العطاء لفترات مستقبلية بعيدة

د ـ مساهمتها في استيعاب البطالة وتقليلها ان لم يكن القضاء عليها .

هـ - انعكاسها الايجابي على رفع المستوى الحضاري والعلمي والفني وخلق الموارد البشرية المتخصصة.

ولكل ما تقدم نرى من الضروري ان نساهم في تحديد مجال الاستثمار المناسب لطبيعة مجتمع محافظة المثنى لا سيما وان النسبة الكبيرة من نفوسها تتمركز في الاقضية والنواحي ذات الطابع الريفي الذي أتجه نحو التحضر والتمدن في السنوات الاخيرة . فلذلك نجد ان الافضل من هذه المشاريع الاستثمارية لهذه المحافظة هي تلك التي تتسم بالنقاط التي مر ذكرها والمعبرة في محتواها عن اهمية الاستثمار عندما تترجم هذه النقاط حيز الواقع عبر الاستثمار الناجع والقريب من متطلبات مواطني السماوة وفي مقدمة هذه

المشاريع ما يلي :ـ
1 ـ إقامة مزارع تربية المواشي .
2 ـ تربية الدواجن بمراحلها المتعددة(بياض,لحم , امهات).
3 ـ إقامة مزارع الاسماك في المياه العذبة والمالحة.
4- انشاء المناطق السياحية وخاصة في بحيرة ساوه(وعيون الوحاشية)في قضاء الخضر.
5- أنشاء الشقق والدور السكنية .
6ـ مشاريع البناء الجاهز .
وبتعليق مقتضب وعام حول هذه المشاريع نجد أن:-
أولا :ـ المشاريع ذات التسلسل(1 و2 و3)تكمن في متطلبات المواطن للتغذية التي هي من ضرورات الحياة اليومية.
ويمكن الوصول الى تنفيذها من خلال ما يلي:-
1 ـ توفير اللحوم الحمراء والبيضاء بسعر منخفض ويمكن ان يفيض عن الحاجة حد التصدير الى الخارج لزيادة مردودات العملة الصعبة .
2ـ توفير منتجات الالبان بكافة انواعها وبجودة عالية واسعار أقل من الموجود في الاسواق وهنا يفتح باب المنافسة التي تصب لصالح المواطن .
3 ـ زيادة الثروة الحيوانية والسمكية بما يتناسب مع الاستهلاك المحلي لها والذي يتعاظم يوم بعد آخر.
4 ـ أن فائض هذه المنتجات سيتمخض منه مشاريع استثمارية صناعية جديدة ومنها :-
أـ أنشاء مصنع لتعليب منتجات الالبان بكافة انواعها .
ب ـ أنشاء مصنع لتعليب اللحوم الحمراء والبيضاء بالشكل المتطور والحديث وتصديرها الى الخارج بمردود مالي كبير وبالعملة الصعبة .
ج ـ انشاء مصنع لتأهيل الجلود الى منتجات جلدية متنوعة.
5 ـ استيعاب العديد من الخريجين والايدي العاملة والفنيين في كافة المجالات وبذلك نساهم في تقليل البطالة بشكل جدي ومؤثر وفعال .
6 ـ تطوير البنى التحتية للمواد البشرية المتخصصة .
ثانيا:- التسلسل(4)والذي هو انشاء المناطق السياحية:-
كلنا نعلم ان في المحافظة مناطق سياحية مهمة يمكن استغلالها وخلق وجه جديد للمحافظة يتمثل بالسياحة وخاصة في اماكن(ساوه ـ منابع الخضر ـ آثار الوركاء)حيث يمكن ان يتمخض من هذه المشاريع ما يلي:-
أـ انفتاح المحافظة على المجتمعات الاخرى من خلال انشاء هذه المعالم الجديدة وتطوير الجانب الحضاري لها .
ب ـ زيادة الحركة الاقتصادية في المدينة من خلال دخول اعداد الزوار لهذه المجمعات السياحية .
ج ـ المساهمة في تقليل البطالة وتشغيل العديد من الايدي العاملة .
ثالثا:- التسلسل(5 , 6)المتعلقة في مشاريع السكن. أن محافظة المثنى من المحافظات التي تفتقر لمشاريع السكن الجدية في توفير الدور والشقق السكنية للمواطنين,ومن المهم ايضا خلق شراكات استثمارية بين المستثمر الاجنبي والمحلي تسهم في تطوير الخبرة العملية والفنية والادارية للمستثمرين المحليين ويمكن ان ينتج عن هذه الشراكات :
1 ـ سرعة أنجاز الشقق والدور السكنية التي تساهم في الاستقرار العائلي وبالتالي المساهمة الجدية والسريعة في تقليل ازمة السكن .
2 ـ توفير الوقت في انجاز الدور السكنية التي تعتمد على البناء الجاهز وبالتالي نكون قد ساهمنا بسرعة العمل على توفير السكن للمواطنين وخاصة اصحاب الدخل المحدود .
3- توفير فرص عمل عديدة للمئات من العاطلين .
4 ـ تسهيل مهمة المواطن الذي يروم بناء دار سكنية بأقل كلفة من خلال مشروع البناء الجاهز.
وختاما نرى ان هناك نتائج مهمة لا تقل اهمية عن الايجابيات التي ذكرت ومن هذه النتائج هي :-
1ـ زيادة دخل العائلة الشهري ورفع مستواها الاقتصادي بما يؤمن العيش الكريم.
2ـ تقليل الجريمة التي كانت تحدث بسبب الوضع الاقتصادي المتردي الناتج عن البطالة.
3ـ خلق جيل يتحمل المسؤولية في البناء الاسري وتوفير متطلبات العائلة.
4ـ انتشال الشباب من التسكع في المقاهي وممارسة الاعمال التي لا تليق في مجتمعنا وتقاليده الاصيلة.
ومن هنا نجد ان مثل هذه المشاريع هي الافضل والاقرب لواقع السماوة ومؤثرة وناجحة بسبب توفر متطلبات نجاحها والتي ستنقل ابناء المثنى نقلة نوعية كبيرة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي على وجه التحديد .
ومن الله التوفيق

الترويج الاستثماري

اياد الجبوري - اقتصادي

منهج علمي وعمل دؤوب

اضاءة : يكتسب مفهوم(الترويج)اهمية فائقة مع تعاظم الحاجة لرؤوس الاموال في تسريع التنمية وتحريك الفرص الاستثمارية.معلوم ان محصلة الاوضاع السياسية والاجتماعية والامنية والاقتصادية والثانوية تشكل الاطار العام لـ(البيئة الاستثمارية)ذات العلاقة بتدفق الرساميل وتحسين مؤشر الثقة.
ازاء هذه الاضاءة تتضح اهمية الجهد الموكل بعمليات وثقافة الترويج وتحقيق النتائج المستهدفة .

الترويج : الترويج عملية تحتاجها جميع المنتجات والخدمات ، وبطبيعة الحال ، ما يهمنا هنا ، الترويج للاستثمار(طبيعته واهدافه واساليبه)تحديدا،باعتباره يمثل حزمة من الجهود المنظمة التي تتوخى تنظيم العلاقة بين الاطراف المعنية بتحقيق المنفعة المشتركة ، وخلق الثقة بالفرص المتاحة والتشريعات النافذة والقناعة بالامتيازات الممنوحة وجاذبية بيئة الاعمال والمقومات المحلية.

دور الترويج : تحقيق الاهداف الاستثمارية ، لا يبنى على النوايا والرغبة ، بمقدار الحاجة الى قاعدة معلومات رصينة وطرح فرص ذات قيمة اقتصادية تحضى بقناعة المستثمرين وتتوافق مع اهدافهم ، ما يجعل عملية(الترويج)مسؤولية ثقيلة في تحسين سمعة ومركز العراق على خارطة الاستثمار العالمي ، وايصال صورة واضحة عن الفرص والموارد ومنظومة التشريعات .

اهداف الترويج : تسويق الفرص الاستثمارية وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية والحصول على مستثمر حقيقي ومقتدر ماليا ومهنيا ، يؤمن بالمزايا والمقاصد واحيانا ، يتطلب الجمع بين الاطراف المؤثرة في القرار الاستثماري(المستثمر والممول وهيئة الاستثمار) للوصول الى مستوى اعلى من الثقة والاطمئنان.
هذه المهمة لم تنجز بالمستوى المطلوب وعلى مستوى الطموح في العراق،مرحليا ،فالترويج عملية لا تتكامل بدون استهداف ثقة المستثمر واستتباب بيئة العمل والجدوى الاقتصادية والوصول الى مصادر التمويل، والتحريك الميداني وصولا الى المستثمرين مباشرة.

خصوصية الترويج : تتفاوت اساليب الترويج من بلد الى اخر حسب قوة الرؤية الاقتصادية السائدة والقوانين النافذة وطبيعة الموارد والمعطيات المتاحة . وغالبا ما يتم اللجوء الى اساليب ترويجية تتصف بالخصوصية عندما تقتضي المصلحة الترويج لاستثمارات نوعية والحصول على مستثمر متمرس لتحقيق المنافع.
وفي بعض البلدان يندرج الترويج تحت باب(التجارب الخاصة..وحتى السرية) والخبرة الذاتية التي تقوم بها مكاتب استشارية متخصصة.
وفي بلدان اخرى تأخذ عملية(الترويج)منهجا ، يقوم على توجيه جهود الجهات ذات العلاقة باستقطاب رؤوس الاموال بما يعجل في تسويق الفرص وتسريع عملية التنمية .

الاليات : يأخذ التنافس على كسب ثقة المستثمرين اولوية استراتيجية في العمل الاستثماري والاهتمام بالأولويات :-
- الترويج للاستثمار بأساليب احترافية وتنافسية وشفافية .
- وجود جهاز يتولى مهمة الترويج بمقدرة وامتلاك معلومات عن منظومة القوانين والاجراءات والفرص.
- خلق ثقافة محلية تؤمن بمنافع الاستثمار في تنشيط الاقتصاد والتنمية .
- استقراء المجالات التي تحضى باهتمام الشركات الاستثمارية والعالم عموما .

التحديات : يختلف المستثمرون من حيث البيئة والتجربة والاهتمامات والدراية والثقافة والامكانات(وحتى الامزجة)مما يفرض على(مسؤول الترويج)تفهم كل ذلك في التعامل والتحلي بالمقدرة والواقعية على تحقيق الفرص والابتعاد عن(النمطية)في التسويق والجمود في الحوار والطرح،مع امتلاك معلومات كافية في الجغرافية والاقتصاد والموارد المادية والبشرية ، وتعزيز ذلك بالنشرات الترويجية.
وان يكون(المروج)على دراية بالتوجهات الاستثمارية العالمية والاولويات الاستثمارية الوطنية وامتلاك المعرفة بالمقومات ... والانفتاح بقاعدة العلاقات مع العالم الخارجي لرفع ثقة العالم بالقدرات والسياسة الاقتصادية الوطنية...والتمكن من اللغة الثانية .
واخيرا ، لا تنحصر (عملية الترويج) في تسويق الفرص فحسب ، بل وتتعدى ذلك الى الترويج لبيئة الاعمال والاستثمار عموما والمرونة في حرية انتقال الرساميل والتقنيات والعمالة والدخول في استثمارات مشتركة بين البلدان وتحقيق تنمية شاملة من وراء توطين الاصول الاستثمارية .العمل الاستثماري في العراق ، في بداية منطلقاته ، وامامه مهمة طويلة وشاقة(لكنها ليست عسيرة)خاصة مع ما يكتنف المحيط الجغرافي من ظروف استثنائية ما يتطلب توظيف منهج علمي ديناميكي ، في الترويج لتسويق الفرص والابتعاد عن (النصوص الجامدة)في عالم متحرك وزمن سريع المتغيرات والمستجدات والمنافسة ، على مستوى الاقتصاد وخاصة .

صناعة الطابوق في العراق

اعداد المهندس / عبدالستار محمد حران

تعتبر صناعة الطابوق من الصناعات القديمه في العراق وليس ادل على ذلك ما تشير اليه المشاهد ألأثريه والتاريخيةالمنتشرةكآثار اور وبابل والمدائن والكوفة وبغداد وسامراء وغيرها.

استخدم الطابوق في بناء المساكن والمعابد او المساجد ومراكز الاداره والقلاع والحصون وقد اعتمد الطابوق كبديل فعال عن الحجر الذي يتطلب كلف عاليه وكبديل عقلاني تأمينا للاكتفاء الذاتي .

لقد ساهمت صناعة الطابوق في حفظ معالم الحضارة القديمه شاخصه لحد الان بالرغم مما تعرضت اليه البلاد من موجات الغزو العاتية التي صاحبتها اعمال التخريب والهدم والتدمير اضافه الى ماتعرضت اليه بسبب الفيضانات العارمة التي كانت تكتسح الكثير من المشيدات .

ان توفر المادة الأولية لصناعة الطابوق في التربه العراقيه ومطاوعتها للتطورات وعدم حاجتها لمستويات عاليه من المهارة كان من الاسباب الكامنة وراء رسوخ الجذور التاريخيه لهذه الصناعه في العراق.

بدأت صناعة الطابوق في العصر الأكدى (الالف الرابع قبل الميلاد) واستخدم الطابوق في بناء المجاري والارضيات واكساء الجدران المهمة وكان بأحجاممختلفة وقد تبين من الفحص ان الطابوق كان يحوي نسب من مادة التبن واحيانا قطع من الجص والكلس واستخدم العراقيون شواء القوالب الطينية المجففه بطرق بدائيه ثم استخدمت بناء الكور المعروفه لحد الان .

لقد عثر على طابوق من العصر الكشي بإحجام كبيره تصل الى نصف متر مربع يستخدم لفرش الارضيات وقد ازدهرت صناعة الطابوق في عصر نبوخذ نصر حيث شيدت الكور الكبيره وتم بناء الزقورات والمباني الكبيره وكانت من اهم مشاكل الطابوق منذ القدم مشكلة السبخ (الاملاح) حيث تكثر الاملاح في تربة العراق وقد استخدمت قديما اساليب بزل الارض للتخلص من الاملاح الذائبة واضافة الرمال حيث تم تحديد صلاحيه للتربة لصناعة الطابوق.

وكانت اهم مشاكل الطابوق منذ القدم هي كيفية مزج التربه وتجانسها ونسب اضافة الرمل للحصول على افضل ناتج وكذلك مشكلة الحرق والمادة المستعمله للحرق.

لقد تقدمت صناعة الطابوق بشكل كبير في العصر الاسلامي حيث تم تطويرها وصنع الطابوق بشكل زخارف جميله واصبحت بجوده عاليه ولا زالت بعض الأبنية بحاله جيده تعود الى تلك الفترة مثل ابنية الجامعه المستنصريه والقصر العباسي.

ولكي يكون الطابوق جيد يجب ان تتوفر فيه الخصائص التاليه

خصائص الطابوق الجيد :

1. ان يكون الطابوق صلباً.
2. ذو حافات حادة. خالي من المواد الغريبة ومتجانس المقطع.
3. متوازي المستطيلات ومنتظم.
4. ذو لون واحد.
5. ان يكون فيه وجه واحد على الاقل.
6. ذو مسامية مطابقة للمواصفات.
7. لايتفتت اثناء الكسر.
8. لاتقل مقاومة الانضغاط له عن (7) نت/ملم2

من خلال الزيارات الميدانيه للمعامل فان الملاحظ لجوء تلك المعامل الى الاساليب القديمه في الصناعه ونوضح هنا نموذج مراحل صناعة الطابوق في معمل حديث :

1. تحضير التربه ونقلها الى صندوق التجهيز
2. سايلو تعتيق الطين مع احزمة ناقلة
3. ماكنتي تنعيم الطين الخشن والناعم
4. عجانة الطين وتعديل نسبة الماء
5. مكبس انتاج عمود اللبن الطري
6. طبلة تقطيع اللبن الطري حسب المواصفة والاشكال المطلوبة
7. ابراج تجميع اللبن الطري وعربات مناقلة اللبن الطري الى المجففات .
8. المجففات وهي غرف يتم تجميع اللبن الطري فيها برفوف وتعريضها الى هواء حار بدرجة اكثر من 100 درجة مئوية وتستغرق عملية التجفيف 72 ساعه
9. منظومة رصف اللبن الجاف على عربات تغذية الافران النفقية لحرق اللبن الجاف وبدرجة تصل الى اكثر من 950 درجة مئوية وتستغرق عملية الحرق 48 ساعه .
10. منظومة تحميل الطابوق جاهز الصنع بسيارات النقل.
11. مختبر السيطرة النوعية.

ان من الامور المهمة جدا وضوح المواصفاتالعراقية لمادة الطابوق حيث تم ملاحظة صعوبة الحصول عليها ونبين ادناه المواصفات العراقية للطابوق رقم (25) لسنة 1988.

اولا: الاصناف

صنف (أ) : يستخدم لإجراءالمنشآت والاسس المحملة بالأثقال والمعرضة لتآكل بفعل العوامل المناخية والجدران الخارجية المعرضة للتأكل .

صنف (ب) : يستخدم لإجراء المنشات والاسس المحملة بالأثقال وغير المعرضة للتآكل او في الجدران الداخلية المحمية من الرطوبة .

صنف (ج) : يستخدم لإجراء المنشات التي لا تتعرض للعوامل المناخية وغير المحملة كالقواطع .

ثانيا : المظهر العام

شكل الطابوق منتظم وزواياه قائمة وجوانبه مستقيمة ضمن حدود التفاوتات المسموح بها في حالة وجود تشقق او تثلم فيجب ان لا تسبب اضعافا لخواص الطابوق وان لا يزيد التثلم على 10% من حجم الطابوق يكون الطابوق متجانسا جيد الحرق خالي من قطع الحصى والحجر والعقد الجيرية وان لا تقل نسبة الطابوق السليم الخالي من العيوب اعلاه عن 90% من الارسالية .

ثالثا : انواع وابعاد الطابوق

1. الطابوق المصمت : خالي من الثقوب والتجاويف بأبعاد(75×115×240 ملم)
2. الطابوق المثقب : لا تزيد نسبة الثقوب فيه على 25% حجما وبأبعاد(75×115×240 ملم)
3. الطابوق المجوف : تزيد نسبة الثقوب فيه على 25% حجما وبأبعاد(75×115×240 ملم)

رابعا : التفاوتات

الحد الاعلى للتفاوتات

الطول والعرض +_ 3%

السمك +_ 4%

استواء السطح 5 ملم

خامسا : تحمل الضغط وامتصاص الماء والتزهر كما مثبت في الجدول ادناه:

الاستنتاجات :

1. ان لصناعة الطابوق اهمية كبيره في عملية الاعمار التي يشهدها العراق حيث يشكل ماده اساسيه لإعمال البناء ولا بد من وضع رؤيه واضحه لضمان توفير نوعيه جيده في الاسواق لتجنب حالات الفشل الكبيره في نوعيات الطابوق المتوفرة حاليا.
2. لا يطبق الكثير من المهندسين المواصفات العراقية في اعمال البناء بالطابوق بسبب ندرة وجود الصنفين الاول والثاني من الطابوق في الاسواق المحليه.
3. تعتمد اعمال البناء في المشاريع على الطابوق المنتج من معامل اهليه تستخدم الاساليب القديمه جدا في عملها.
4. ان اغلب ما متوفر في الاسواق المحليه من مادة الطابوق المحلي ذو منظر وشكل غير هندسي بسبب عدم انتظام الابعاد والحافات.
5. توجد في الاسواق المحليه انواع مستورده من الطابوق المجوف والمثقب مغلفه بالبلاستيك في الغالب لا تصلح للجدران الحامله وتصلح فقط للقواطع.
6. تم ملاحظة فشل اغلب نوعيات الطابوق المنتج محليا في الفحوصات المختبريه حيث ان المتوفر لا يصلح للجدران الحامله للأثقال اي ليس من صنف (أ) ولا من صنف (ب) .
7. تطورت صناعة الطابوق في العالم بشكل كبير في حين لا زالت اساليب الصناعه للطابوق في العراق قديمه ولجميع مراحلها من الطحن والعجن والتجفيف والحرق والنقل ولا تتم اي عمليات معالجه للتربة من الاملاح الذائبة مما يسبب تقشر سريع للطابوق وشكل غيرمقبول.
8. تعاني معامل الطابوق المحليه من عدة مشاكل منها عدم توفر الوقود اللازم وانقطاع طويل للكهرباء وعدم وجود طرق نظاميه تؤدي الى مناطق المعامل وعدم وجود شبكات مياه وارتفاع اجور العماله الفنيه .
9. لا توجد في الاسواق الانماط المتممه من الطابوق كالكاس والمدور والترك وغيرها والتي تستخدم في بناء الاركان والحواشي وان صناعة الطابوق حاليا لا تساعد على اجراء عمليات التشكيل مثل الريازه العربية خلافا للأنواع القديمه التي كانت مطواعه لعمليات التشكيل والحفر.
10. عدم وجود سيطرة نوعيه حكوميه على انتاج المعامل وان اصحاب المعامل لا يوفرون سيطرة نوعيه داخل معاملهم لتحسين الانتاج.
11. يسبب الطابوق غير المنتظم اضرارا كبيره وهدرا في مواد البناء مثل مونة السمنت للبناء او اللبخ و التبطين اوالتلهيد .
12. ان عدم توفر الوقود والكهرباء ادى بأصحاب المعامل الى استخدام اساليب بدائيه في العمل ولتقليل اجور العماله يتم استخدام النساء والاطفال بأجورمتدنيه جدا .
13. لجأت غالبية معامل الطابوق الى استخدام النفط الاسود في عمليات حرق الطابوق بسبب عدم تجهيز المعامل بالوقود من الديزل اوالنفط او الغاز مما سبب تلوثا بيئيا كبيرا بسبب تصاعد دخان كثيف.

المقترحات :

1. لقد تطورت اساليب البحث والتحليل الصناعي في العالم من حيث الأجهزة والمعدات و اساليب السيطرةالإليكترونية ومن المهم نقل تلك التطورات الى واقع الصناعه للطابوق في العراق .
2. تشجيع المستثمرين على احياء صناعة الطابوق لإيجاد اصناف بنوعيه جيده حيث تتوفر الماده الأولية بكثره في جميع المناطق .
3. دخول الدوله شريك في عمليات انشاء مصانع حديثه تؤمن الحاجه في كل محافظه من محافظات العراق في حالة عزوف المستثمرين حيث تعتبر مادة الطابوق اساسيه لا يمكن الاستغناء عنها.
4. ان على الجهات الحكوميه المختصة تعميم وابلاغ المواصفة العراقيه لجميع الجهات الفنيه وتامين سيطرة نوعيه مركزيه لجميع معامل الطابوق في كل المحافظات.
5. وضع ضوابط تمنع نقل الطابوق بطرق بدائيه داخل المعامل وخارجها.
6. ان معالجة التربه العراقيه التي تحتوي الكثير من الاملاح الذائبة وغير الذائبة يتطلب اجراء البحوث حولها للتوصل الى افضل المعالجات لتحسين نوعية التربه وبالتالي تحسين نوعية الطابوق المنتج.
7. تشجيع اعمال الزخارف والحفر على الطابوق واستخدامه بدل الحجر في التغليف باعتبار ان الماده الأولية متوفرة في العراق بدل استيراد الحجر بمبالغ كبيره.
8. تشجيع تطوير صناعة الطابوق لإنتاج نوعيات مختلفة مثل الطابوق المخرم والطابوق المجوف والسطحي وبإحجام مختلفة لتامين كافة انواع الاحتياج لما يمثله ذلك من اهمية الاعتماد على توفر الماده الأولية في التربه العراقيه .
9. من الضروري قيام معامل الطابوق الحاليه بإجراء الفحوصات الدوريه لمواقع جلب الأتربةوالتأكد من نسب الرمل والطين والغرين واجراء عمليات المزج اللازمة ودرجات الحرارة اللازمة للحرق والتجفيف لتحسين نوعية الطابوق المنتج.
10. من المهم قيام معامل الطابوق باستخدام المواد الكيميائيه لمعالجة الاملاح الذائبة في حالة وجودها في التربه بكميات زائده.
11. ان تحديد عمق الحفر في مقالع الأتربة يجب ان يتم عند البدء باستخدام تلك المقالع استنادا لتحريات التربه ومستوى المياه الجوفيه فيها وتجنب رفع التربه بشكل طبقات من الاعلى الى الاسفل واعتماد الحفارات بدل الشفلات في عملية رفع التربه وتحميلها الى المعامل.
12. ضرورة منع قيام معامل الطابوق باستخدام الحيوانات والاطفال في عمليات صناعة الطابوق وبشكل بدائي .
13. ضرورة ايصال المياه الصالحه الى مناطق المعامل وتبليط الطرق العامه المؤديه اليها .
14. ضرورة وضع ضوابط لإعداد العاملين في المعامل من اداريين ومهندسين وفنيين وعمال والمحاسبة بصددها.
15. ضرورة تجهيز المعامل بالوقود المناسب لتحسين عمليات الحرق وتقليل الاضرار على البيئةوالصحةالعامةبسبب استخدام مخلفات النفط الثقيل.
16. من المهم ايصال خدمة الكهرباء لمناطق المعامل وضرورة توفير المولدات داخل المعامل وحسب الاحتياج للطاقةالكهربائية المطلوب توليدها للمعمل.

مشروع نور الولاية الاستثماري

اعداد / كاظم مسافر الاعاجيبي

في محافظة تعد هي الاكبر من حيث المساحة في العراق بعد محافظة الانبار تتنوع فرص الاستثمار فيها بين الصناعة و السياحة والترفيه والاسكان الى مختلف القطاعات الاخرى . الا ان قطاع الزراعة يأتي متصدرا تلك القطاعات بجملة من المميزات التي تؤهل المحافظة ان تكون سلة العراق الغذائية في المستقبل القريب, فالمساحات الواسعة من الاراضي الصالحة للزراعة في بادية السماوة وعلى ضفتي نهر الفرات وتفرعاته وشط الحلة الذي يصب في مدينة الرميثة ووفرة المياه السطحية من الانهار المذكورة والمياه الجوفية التي تشير الدراسات والمسوحات الجيولوجية الى وفرتها بكميات هائلة في بادية السماوة, بالإضافة الى وجود الايدي العاملة الماهرة والموقع الجغرافي المميز للمحافظة وتوسطها بين عدد من المحافظات العراقية وحدودها الخارجية مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الشقيقتين من جهة اخرى .

هذه العوامل وغيرها منحت محافظة المثنى فرصة بان تكون محط انظار رجال الاعمال والشركات الاستثمارية المحلية والاجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية متنوعة في قطاع الزراعة ومن بين اهم المشاريع التي يجري تنفيذها في القطاع مشروع نور الولاية الاستثماري للمستثمرة بشرى هاشم نور الياسري والمتضمن انشاء مجمع حقول دواجن متكامل الحلقات (امهات البيض , بيض التفقيس, مفقس, معمل اعلاف, قاعات انتاج فروج اللحم) .ويتضمن المشروع الذي يجري تنفيذه في قضاء الخضر على مساحة (40) دونم انشاء عشر قاعات للدواجن خمسة منها لأمهات البيض سعة القاعة الواحدة (4500) دجاجه بمساحة (900)م2 للقاعة الواحدة وكذلك خمس قاعات اخرى لإنتاج فروج اللحم بواقع (9000) دجاجة بمساحة (900)م2 للقاعة الواحدة ايضا وانشاء معمل لإنتاج الاعلاف بطاقة انتاجية قدرها 5طن/ساعة اي ما يعادل (40-35) طن يوميا بالإضافة الى انشاء مفقس بطاقة انتاجية قدرها (150 الف) بيضه شهريا اب بواقع انتاج بين (120-100 الف)فرخ دجاج شهريا الامر الذي سيحقق للمحافظة حالة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الحيوانية من الدجاج والبيض فضلا عن مدة العلف للدواجن وامكانية طرح الفائض منه الى السوق المحلية وتشغيل اكثر من (46) من الايدي العاملة الفنية من ابناء المحافظة بين اداريين وحراس وعمال خدمة وفنين وطبيب بيطري ومهندس زراعي .

معمل انتاج الاعلاف :-

مع وجود اكثر من (180) قاعة دواجن عاملة في عموم محافظة المثنى بإمكانها توفير سوق جيده لتصريف منتجات المعمل الفائضة عن حاجة المشروع البالغة (1250) طن سنويا من مجموع الناتج السنوي للمعمل

البالغ (3500) طن حيث يهدف المشروع الى توفير مادة اعلاف الدواجن وبكميات كبيرة من الممكن لها تغطية حاجة السوق المحلية لعلف الدواجن من الانواع الجيدة التي تعتمد على مادة فول الصويا والبروتين الحيواني المستورد لعدم وجودها داخل العراق بالإضافة الى المواد المحلية الداخلة في العلقية .

التكنلوجيا المستخدمة :-

يعتمد المشروع على استخدام تكنلوجيا حديثة في تشغيل المفقس باعتماد النموذج (البلجيكي) وهو من الانواع المتطورة ويعمل بأجهزة سيطرة اليكترونية من حيث التحكم بدرجات الحرارة والرطوبة وحركة البيض داخل المفقس وكذلك الحال في معمل انتاج الاعلاف ذو المنشأ الصيني المتطور .

الأثر البيئي للمشروع:-

من خلال دراسة موقع المشروع وتقرير الأثر البيئي والمنطقة المقترح تشييد المشروع عليها واستنادا الى الكشوفات الميدانية التي اجريت من قبل لجان زراعية وبقية الدوائر يتضح عدم وجود تأثير ضار للمشروع على المنطقة في الوقت الحاضر ومستقبلا من خلال بعده عن المناطق السكنية والتعليمية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية والنفط والغاز والطرق العامة والجداول والمبازل والانهار, بل ان هناك جملة من الفوائد للمشروع ومنها طرح فضلات الدواجن كأسمدة عضوية للمناطق الزراعية والبساتين القريبة واستخدام حزام اخضر حول المشروع .

الطاقة الانتاجية :-

1- الطاقة الانتاجية المقدرة للمفقس تصل الى ما يقارب (1,350,000) فرخ دجاج باعتماد نسبة تفقيس قدرها 75% للبيض داخل المفقس .

2- الطاقة الانتاجية لمعمل الاعلاف(3500)طن سنويا .

3- الطاقة الانتاجية المقدرة لحقول فروج اللحم (216,000) طير بعد طرح 20% نسبة الهلاكات كحد ادنى واعتماد ادخال ستة وجبات في السنة الواحدة لكل قاعة .

كلفة المشروع ونسبة الانجاز الحالية :-

تبلغ كلفة المشروع الاجمالية ما يقارب (2,853,000,000) دينار عراقي وبمدة انجاز مقررة بسنتين من تاريخ منح الاجازة الاستثمارية , وقد باشرت الجهة المستثمرة بتنفيذ المشروع حيث وصل آلان الى المراحل النهائية بنسبة انجاز تتجاوز 98% كما تم المباشرة بالإنتاج الفعلي منذ الاشهر الماضية وتجهيز السوق المحلية بالمنتجات الحيوانية من البيض والدجاج من مشروع نور الولاية الاستثماري ليكون فاتحة الخير على مشاريع استثمارية اخرى يجري العمل بتنفيذها حاليا ومشاريع اخرى في طور اكمال الاجراءات الرسمية للمباشرة بتنفيذها في عموم مناطق المحافظة وبمختلف القطاعات المتاحة .

الاستثمار في قطاع الإسكان حاجة ملحة لسد الحاجة في أزمة السكن في المثنى و مجمع لؤلؤة ساوة السكني مدينة عصرية وفق معايير الحداثة والتطور العمراني

اعداد / حيدر فاضل لفته

يحتل قطاع الإسكان محل الصدارة ضمن سلم الأولويات التي حددتها هيئة استثمار المثنى نظراً لازمة السكن التي تعاني منها البلاد عموما حسب ما أعلنته وزارة الإعمار والإسكان ، مقدرة حاجة العراق من الوحدات السكنية الى مليوني وحدة، و مشيرة في الوقت ذاته إلى قلة التخصيصات المالية لبناء هذه الوحدات لا تتجاوز 1% من الميزانية العامة.

كما تظهر مصادر إعلامية من وزارة الإعمار والإسكان إن "السياسة الوطنية للإسكان قدرت احتياج العراق من الوحدات السكنية بحدود مليوني وحدة وفقا للبيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وبواقع 200 ألف وحدة سكنية سنويا خلال السنوات العشر المقبلة"، وقد أشارت هذه المصادر إلى عدم قدرة العراق في تنفيذ هذه الوحدات بسبب قلة التخصيصات المالية المخصصة للوزارة .

كما تضيف المصادر أن وزارة الإعمار قادرة على تنفيذ 10% من هذه الوحدات إذا توفرت التخصيصات اللازمة والأراضي والخدمات من البنى التحتية فيما يعول تنفيذ الباقي من قبل القطاع الخاص العراقي والاستثمار المحلي و الأجنبي"، مبينة أن "ما يتم تخصيصه من ميزانية لبناء الوحدات السكنية لا يتجاوز 1% من الميزانية العامة للدولة العراقية برغم زيادة هذه النسبة خلال عام 2012".

الأمر الذي يدفع الدولة باتجاه اعتماد الاستثمار في قطاع الإسكان لحل هذه المشكلة وتلافي تفاقمها في السنوات المقبلة ، فنجد أن محافظة المثنى تحتاج في الوقت الحاضر إلى 25 ألف وحدة سكنية حسب التقديرات والمعطيات الحالية و قد دفعت هذه الأزمة العديد من المواطنين باتجاه إيجاد حلول وقتية كشطر المنازل او البناء في المناطق الزراعية و التجاوز التابعة للدولة الأمر

الذي أدى إلى إحداث إرباك في مستوى الخدمات الأساسية المقدمة من قبل الدوائر و الأحياء السكنية المجاورة لإحياء التجاوز العشوائي كالماء والكهرباء وخدمات النظافة .

وقد سعت هيئة استثمار المثنى إلى الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع الإسكان محاولة فك الاختناق وحلحلة هذه المشكلة من خلال طرح العديد كفرص استثمارية لإنشاء مجمعات سكنية في نوعيه الأفقي والعمودي ،وهيئت الأراضي الخاصة بالاتفاق والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، وقد منحت عدداً من الإجازات لإنشاء مجمعات سكنية استثمارية كان آخرهاالإجازةالممنوحة لشركة رعد الخليج وهي شركة عراقية ومقرها الرئيس بغداد لبناء مجمع لؤلؤة ساوة السكني الذي يضم (1034) دارا في مدينة السماوة وبرأس مال يقدر ب (81 مليون دولار أمريكي) وبمدة تنفيذ تصل إلى ثلاث سنوات وعلى ثلاث مراحل .

دور سكنية وبمساحات متعددة

تروم شركة رعد الخليج للمقاولات العامة المستثمرة لمجمع لؤلؤة ساوه السكني إنشاء 1034 دار سكني بأنواع ومساحات مختلفة بهدف إتاحة عدداً من الفرص و الخيارات أمام المواطن وفق محدداته وإمكانياته الاقتصادية و حجم العائلة وهي دور بمساحة 360 م2 و 300 م2 و بمساحة 200 م2 .

مدينة عصرية

تضم مخططات مشروع مجمع لؤلؤة الخليج السكني مرافق وأبنية خدمية متكاملة بمثابة مدينة عصرية وفق البناء الحديث مما يتيح انسيابية العيش في المجمع السكني بصورة جيدة لما يقدم خدماته إلى المواطن بصورة مباشرة مما يؤمن سهولة وصول المواطنين الى ضمن المجمع السكني الواحد حيث سيضم المجمع السكني جامعين ومدرستين ابتدائية ومتوسطتين ومدرستين ثانويتين ومعهد تقني ومركز تجاري ومصرف ومركز صحي ومركز للدفاع المدني ومركز شرطة ومكتبة وأربع أسواق تجارية وبناية للبلدية وتحتوي على اقسام للكهرباء والماء والمجاري مع بناية للخدمات العامة .

بنى تحتية متكاملة

ستحتل البنى التحتية لمجمع لؤلؤة ساوة السكني مرتبة متقدمة من الاهتمام حين الشروع بتنفيذ المجمع فقد شملت الدراسة مخططات لإنشاء بنى تحتية متكاملة حيث سيضم شبكة الكهرباء وشبكة للماء الصافي وشبكة مجاري لمياه الامطار واخرى للمياه الثقيلة يضاف الى ذلك وجود الشوارع الرئيسة والفرعية والارصفة مع مواقف للسيارات وحدائق ومناطق خضراء تتوزع في انحاء المجمع كذلك ملاعب للاطفال والشبيبة.

هيئة إستثمار المثنى تسد الحاجة الفعلية لقطاع الاسكان في المحافظة

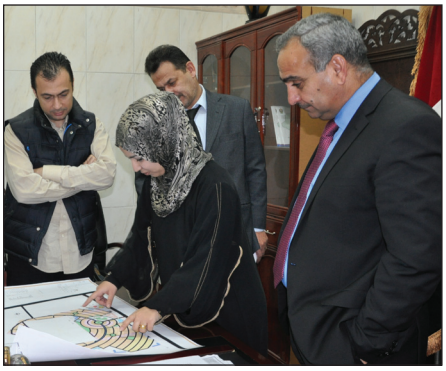

معمل اسمنت الرافدين

اعداد/ قسم العلاقات العامة

مع ما تشهده البلاد من توجهات فعلية نحو اقامة العديد من المشاريع الاستراتيجية والخدمية في عموم المحافظات وما يقابل تلك المشاريع من نمو واضح وزيادة في الطلب على مادة الاسمنت الاساسية في بناء جميع المشاريع اصبحت هيئة استثمار المثنى اكثر التزاما لفتح باب الاستثمار على مصراعيه امام الشركات المحلية والاجنبية الراغبة بالاستثمار في قطاع الصناعة الاسمنتية وبالاعتماد على ماتمتلكه المحافظة من كميات هائلة من الخامات والمواد الاولية الداخلة في صناعة الاسمنت والايدي العاملة الفنية المدربة سيما وان المحافظة لها علاقة تاريخية مع صناعة الاسمنت تمتد الى خمسينيات القرن الماضي حيث تم انشاء معملين للإسمنت احداهما في بادية السماوة والاخر في مركز محافظة المثنى .

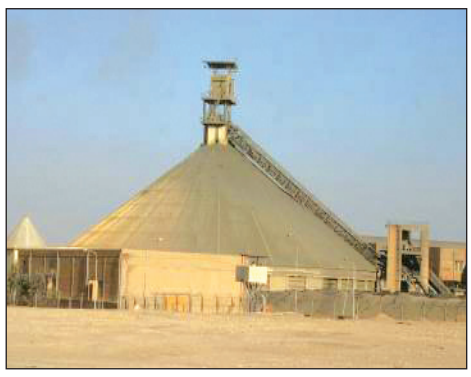

واعتمادا على هذا المنطلق فقد منحت هيئة استثمار المثنى مجموعة من الرخص الاستثمارية في مجال الصناعات الاسمنتية لإنشاء معامل اسمنت جديدة ومتطورة في بادية السماوة المنجم الغني باحتياطيات المواد الاولية اللازمة لقيام هذه الصناعة الاستراتيجية المهمة .

ومن بين الشركات التي منحتها الهيئة مؤخرا رخصة استثمارية لتنفيذ معمل لإنتاج الاسمنت ومادة الكلنكر في بادية السماوة شركة الرافدين الاماراتية بكلفة تصل الى (166) مليون دولار امريكي وبمدة تنفيذ تصل الى ثلاث سنوات من تاريخ منح الاجازة , حيث تبلغ الطاقة الانتاجية لمعمل اسمنت الخليج المقرر انشائه من قبل شركة الرافدين الاماراتية (1,5) مليون طن سنويا.

وبحسب دراسة الجدوى المقدمة من الشركة انها بصدد اكمال الاجراءات للمباشرة بتنفيذ المعمل ذو المنشاء الالماني في بادية السماوة حيث المواد الاولية لصناعة الاسمنت بعد اكمال نقلة من دولة الامارات العربية المتحدة مع جميع المعدات وهياكل الصلب الملحقة به .

وتشير دراسة الجدوى الى ان نشاط البناء الاستثنائي في عموم العراق خلق زيادة كبيرة على حجم الطلب لمادة الاسمنت كونه يدخل كعامل اساس في انتاج معظم المواد المستخدمة في التشييد للمباني الخرسانية بما في ذلك المؤسسات والواح السقوف والجدران الخرسانية وغيرها الكثير من الاستعمالات .

كما ان الطلب الحالي على هذه المادة قد تجاوز الى حد بعيد المعروض في السوق مما ادى الى تدفق كميات كبيرة من الاسمنت المستورد خاصة من الدول المجاورة , الامر الذي دفعنا لإنشاء المعمل في المثنى حيث سنعمل على رفد السوق المحلية للعراق بمادة الاسمنت مع توفير مبالغ النقل على الجهات المستفيدة مقارنة بالإسمنت المستورد من خارج العراق بالإضافة الى تشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة الفنية وتدريبها على احدث التقنيات الحديثة في مجال صناعة الاسمنت الامر الذي يسهم في تقليل نسب البطالة وتوفير فرص العمل .

مراحل الانتاج :-

تشير دراسة الجدوى الى المصنع يعتمد على تكنلوجيا حديثة ومبسطة حيث سيتم اخذ المواد الاولية (اللايم ستون) من الكسارة ويتم مزجها ومعاملتها مع المواد المضافة قبل ان تتحد مع الجسيمات الدقيقة داخل المطحنة وارسالها الى مرحلة ما قبل التسخين ثم يتم تسخينها بعد تعرضها لدرجات حرارة عالية جدا لتغيير تركيبتها الكيمائية بعدها تنقل المواد الى تغذية الفرن لتصهر الجزيئات تحت درجات الحرارة العالية مع مادة الكلنكر ثم يتم تبريدها وتحويلها الى مرحلة الطحن وتتلخص مرحلة الطحن بعمليتين الاولى لطحن الحجر الجيري والثانية لإنتاج مادة الكلنكر بعدها يتم تخزين الناتج من الاسمنت العادي داخل الصوامع بانتظار تعبئته في الاكياس الورقية زنة (50) كغم او ضخه في شاحنات الاسمنت السايلوات.

المواد الاولية

ان معظم المواد الاولية الداخلة في صناعة الاسمنت متوفرة في منطقة انشاء المعمل حيث سيتم استخراج الحجر الجيري وطحنه ونقلة الى المصنع عبر شريط متحرك من المقالع والكسارات الى المعمل.

اما المواد الجبسية المضافة فسيتم شراؤها من عمان او ايران وسوف تستخدم بكميات الحد الادنى (5%) من الانتاج واما المضافات الاخرى كالتربة الحمراء والسيليكا فهي متوفرة ومتاحة في السوق المحلية وبأسعار مناسبة.

المصارف الاستثمارية والاستثمار

بقلم الحقوقي سليم زغير الجياشي

شهد العراق وخصوصا بعد العام 2003 توسع وتعدد في المصارف الاسلامية وقد استطاعت هذه المصارف من منافسة المصارف التجارية الاخرى

وقد وجدت رغبة لدى المتعاملين الذين يميلون لهذا الاتجاه لأن هذه المصارف تفتقر الى تشريع قانون يساعدها على المواصلة والمداولة وغالبا ماتلجأ المصارف الاسلامية للأحتفاظ بسيولة نقدية لديها خوفا من عدم التعويض عند افتقادها مما ينعكس سلبا على ربحية المصارف الاسلامية وعلى ارباح اصحاب حسابات الاستثمار لأن مبدأ عملها يقوم على عدم الفائدة مما يفترض بالمصارف المركزية منح المصارف الاسلامية قروض بدون فائدة ولمدة معينة ويكون ذلك عبر الية يحددها خبراء المال تتيح للمصارف الاسلامية حق الاقتراض من غير فوائد ويكون استخدام الصافي لهذه التسهيلات يعادل الصفر ليؤمن هذا الاجراء شكل من اشكال التامين التعادلي من جهة اخرى ان البنوك المركزية تفرض على المصارف الاسلامية ايداع نسبة معينة من ودائعها على شكل نقد من اجل المحافظة على المركز المالي وحماية المودعين فان النسبة المودعة ستفقد جزء من الغطاء الاسنتثماري للمصارف وغالبا ماتقوم البنوك المركزية باصدار سندات بفائدة سنوية لسد.

فان المصارف الاسلامية لاتستطيع التعامل مع هكذا نشاط على اعتبار انها ((بفائدة))

اما بقية المصارف الاخرى فهي تلجا الى الاقتراض من البنوك المركزية بفائدة تفرض عليها

- المصارف الاسلامية لا تستطيع التعامل مع هكذا نشاط على اعتبار انها ((بفائدة))
- اما بقية المصارف الاخرى فهي تلجا الى الاقتراض من البنوك المركزية بفائدة تفرض عليها

★★★★

على البنوك المركزية تحفيز المصارف الاسلامية لأقامة سوق خاص بها يشجع على تسهيل وتنقل السيولة النقدية في مابينها وفقا للشريعة الاسلامية

والله ولي لبتوفيق

أهمية التخطيط الاستثماري في تنمية الموارد البشرية

جواد عبد الكاظم حلبوص

أولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة ذات الاسهام في تنمية الموارد البشرية

فهي الثروة الحقيقية والرئيسة للأمم وخصوصا الأمم المتقدمة التي أكدت تلك الحقيقة , فأحسنت التخطيط الاستراتيجي بكل تفاصيله ,ونفذت برامج هادفة لتنمية هذه الثروة البشرية على مدى عقود من الزمان , وتوصلت بنجاح حقيقي فيما خططت ونفذت , وها هي دول شرق آسيا مثل أندنوسيا وماليزيا وهي خير شاهد على نجاح الاستثمار , وها هي الصين صاحبة المليار من البشر تخطو بخطى ثابتة ومدروسة ونحو قيادة العالم بكل مفاصل الحياة وخصوصا في كافة القطاعات الصناعية , ولم تجعل منها عبئا ثقيلا أو شماعة تلقي عليها فشلها كما تفعل كثير من حكومات العالم الثالث أو الدول النامية والتي لا تأبه بالاستثمار كعامل اقتصادي .

إن جميع أنواع الموارد الطبيعية المتوفرة وحجم الأموال المتوافرة لدولة ما رغم أهميتها وضرورتها الكبرى,لا يغنيان أبدا عن العنصر البشري ذو الخبرة , والمهارة , والمعد إعدادا رصينا مبنيا على أسس علمية دقيقة , ووفق ضوابط معينة وهذه حقيقة راسخة ذات أسس منهجية وحتى عنصر الجودة في أي منتج أو أي قطاع بات يعتمد بشكل مباشر على مهارة الموارد البشرية , فالأموال والموارد الطبيعية لا ينتجان بذاتهما , فالبشر بخصائصهم التي خلقهم الله سبحانه وتعالى عليها هم القادرون على استخدام هذه الموارد بنسب متفاوتة حيث الكفاءة والفعالية في العمليات الإنتاجية , للحصول على السلع والخدمات التي تعمل على تحقيق الرفاهية أو الحياة الكريمة للفرد والمجتمع, ومن ثم التقدم الاقتصادي للدولة , وللاقتصاد العالمي ككل .

فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد,وال إبداع،والاختراع,والابتكار,والتطوير, يمكنه أن يتغلب على ندرة الموارد الطبيعية , وألا يجعلها عائقا نحو النمو والتقدم , عن طريق الاستغلال الأفضل إن لم يكن الأمثل لطاقات المجتمع العلمية والإنتاجية , فضلا عن الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والاستثمارات المتاحة.

ومما لا شك فيه أن الدولة التي لا تستطيع أو تعجز عن تنمية مواردها البشرية ولا يمكنها إن تحقق غاياتها وأهدافها المخططة والمأمولة , مهما ابتكرت من وسائل , وإنما يمكنها أن تحقق غاياتها وأهدافها عن طريق تضافر جميع عناصر الإنتاج (الأرض , العمل , ورأس المال , والإدارة , الموارد البشرية)

ونلاحظ : أن العنصر البشري من عقل وطاقات وجهد يمثل عنصرين من عناصر الإنتاج والاستثمار , وهذا التظافر يؤدي بلا ريب إلى التطور والتقدم المنشود , واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة والاستغلال الأمثل وفتح الأسواق والقيام بعمليات التبادل التجاري و الصناعي .... الخ , فهناك دول تمتلك موارد بسيطة , ومع ذلك فهي دول متطورة مثل اليابان وهذا يعود إلى الطاقات البشرية. ويعتمد توفر حاجة القوى العاملة الرخيصة أو ذات الخبرات والمهارات على موقع ونوع المشروع الاستثماري، ومدى احتياجات أي مشروع من القوى العاملة ومن مختلف الاختصاصات .

ومما ذكرنا يتبين لنا أهمية العنصر البشري في العملية الاستثمارية,والذي يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية,والثقافية ,والاجتماعية.

مما لا شك فيه أن الدولة التي لا تستطيع أو تعجز عن تنمية مواردها البشرية ولا يمكنها إن تحقق غاياتها وأهدافها المخططة والمأمولة,مهما ابتكرت من وسائل,وإنما يمكنها أن تحقق غاياتها وأهدافها عن طريق تظافر جميع عناصر الإنتاج (الأرض,العمل,ورأس المال,والإدارة,الموارد البشرية)

أهمية العنصر البشري في العملية الاستثمارية, والذي يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية , والثقافية ,والاجتماعية.

أهم الأولويات في التوجهات الاستثمارية

Top -15-Opportunities Approach Priority

ت	اسم المشروع	القطاع	الموقع	الكلفة التخمينية مليون دولار	طابع المشروع	المساحة دونم
١ -	مجمع الصناعات القلوية والأملاحcaustic soda complex	صناعي	مملحة السماوة	١٠٠	استراتيجي	٥٠
٢-	مدينة ساوة السياحيةUnique Sawa Tourism	سياحي	بحيرة ساوة	open	استراتيجي	١٥٠
٣-	مشروع اوروك التاريخي-السياحي UrukAncient Project	سياحي	الوركاء	open	استراتيجي	١٥٠
٤-	مدينة الخدمات الصحية Qualified Industrial Park	صناعي	البادية	٥٠	استراتيجي	٢٥٠
٥-	منفذ الخدمات اللوجستية الحدودي Logistic Trade Zone	تبادل تجاري	البادية	١٥٠	استراتيجي	١٠٠
٦-	ميناء جوي للخدمات التجارية CARGO Airport	تجاري	البادية المطار القديم	٥٠	استراتيجي	٥٠٠
٧-	مشاريع الزراعة الحديثة وتربية العجول Agro-Farms with live stock	زراعي	البادية	١٠٠	استراتيجي	١٠×١٠,٠٠٠
٨-	معمل الألبان Dairy Production	زراعي	الرميثة	٢٠	هام	١٥
٩-	تعبئة التمور Dates Processing	زراعي	الوركاء	١٠	هام	١٠
١٠-	تعبئة المياه والعصائر R.O &Joice Projects	صناعي	الوركاء	٥	هام	٢٥
١١-	المناديل الورقية المعقمة Sterilization Tissue	صناعي	الخضر	٥	هام	١٠
١٢-	المستحضرات الصيدلانية Pharm Preparation	صناعي	السماوه	٢٥	حيوي	٢٥
١٣-	مجمع تجاري متقدم Hyper Mall	تجاري	السماوه	٢٠	هام	٣٠
١٤-	مصنع تشكيل حديد التسليح Steel bars	صناعي	السماوه	٥٠	استراتيجي	٢٥
١٥-	اللقاحات البيطرية VaccinePreparation	صناعي	الهلال	١٠	هام	٢٥

المجمعات السكنية وآليات توزيعها

فتحي عبد العزيز حمود
عضو مجلس غرفة تجارة المثنى

تقام حاليا مشاريع انشاء العمارات السكنية الحديثة في مدخل المدينة وكذلك المجمعات السكنية الحديثة في قضاء الرميثة – منطقة ال خوام للقضاء على ازمة السكن الحالية في عموم المحافظة

نأمل ان تزداد المشاريع السكنية في عموم المحافظة والاقضية والنواحي حتى يكون التوزيع ضمن مسقط الرأس وتشكيل لجان متخصصة وعادلة في التوزيع اسوة بما معمول به في محافظة بغداد- المشروع الذي طرح للبيع بالتقسيط (مشروع اسكان بسمايه)

وكذلك المشاريع الاسكانية الاستثمارية التي تشيدها هيئة استثمار المثنى بجهود كبيرة لإسكان كافة المواطنين من ابناء المحافظة سواء كان موظفا او من القطاع الخاص والذي لايملك عقار بأسمة او بأسم زوجته وذلك لحصول اكبر عدد ممكن من طبقات المجتمع وذوي الدخل المحدود وصغار الموظفين وصغار التجار والكسبة وبأقساط مريحة مع طريقة الشراء المناسبة التي تحددها الدولة او هيئة الاستثمار وكذلك مشروع 150 دار سكنية واطئة الكلفة والمزمع الانتهاء من تشييدها في حي الرسالة ونأمل ان تزداد المشاريع السكنية في عموم المحافظة والاقضية والنواحي حتى يكون التوزيع ضمن مسقط الرأس وتشكيل لجان متخصصة وعادلة في التوزيع اسوة بما معمول به في محافظة بغداد- المشروع الذي طرح للبيع بالتقسيط (مشروع اسكان بسمايه) وكذلك مشاريع الاسكان في محافظة النجف الاشرف ومشاريع الاسكان في الاقليم وخاصة محافظة دهوك والسليمانية واربيل وبقية المحافظات ونأمل من حكومتنا المحلية ومجلس المحافظة الموقر ان يسارع الى وضع الضوابط الخاصة بالتوزيع خدمة للمصلحة العامة لأبناء المحافظة الذين يعانون من ازمة السكن الحادة وارتفاع بدلات الايجارات وكذلك ارتفاع اسعار قطع الاراضي السكنية التي تزداد يوميا مع ارتفاع نسبة الضريبة العقارية ورسوم التسجيل العقاري عند ترويج معاملات البيع والشراء مما يحمل المواطن عبئ كبير في تسوية هذه الرسوم لذا نثمن جهود السيد محافظ المثنى ولجنة الاعمار في مجلس المحافظة وهيئة الاستثمار في الاسراع بإنجاز هذه المشاريع الاسكانية .

والله الموفق

★★★★

نأمل من حكومتنا المحلية ومجلس المحافظة الموقر ان يسارع الى وضع الضوابط الخاصة بالتوزيع خدمة للمصلحة العامة لأبناء المحافظة الذين يعانون من ازمة السكن الحادة وارتفاع بدلات الايجارات

الاستثمار الفاعل ومعايير الشفافية

صفاء حسين ابو كحيلة

في عالمنا اليوم يعتبر الاستثمار عصب حيوي في الاقتصاد الوطني والقومي لأنه يسهم في زيادة الناتج المحلي كما وان الاستثمار يعتبر بمثابة رأس الاصلاح الاقتصادي الشامل وليس فقط شعارات وبرامج على شكل مشاريع غير واقعية

- لابد من احساس المواطن برابط الانتماء العام مع الدولة والمجتمع والشعور بالتفاعل والتضامن مع أقرانه في الحقوق والواجبات

ولان الاستثمار يتقاطع مع الفساد الذي يمكن تعريفة بإيجاز بأنه خلل في منظومة الحقوق والواجبات في المجتمع والفساد من اكبر المعوقات لمسيرة التنمية الاقتصادية وللأسف فان الفساد اصبح نظاما مؤسسيا في الوقت الذي يعكس الشعور السلبي لدى المواطنين وذلك لإحساسهم بانعدام المساواة والظلم وانهيار العدالة وعدم تكافؤ الفرص لأنه من مسؤولية المواطن وكما ورد في الدستور العراقي هو حماية المال العام.

ولابد من احساس المواطن برابط الانتماء العام مع الدولة والمجتمع والشعور بالتفاعل والتضامن مع أقرانه في الحقوق والواجبات ولابد من اثارة الوعي المجتمعي على خطورة هذه الظاهرة المريبة لابل اصبح الاستثناء وتعاظم الاثر السلبي على صعيد المجتمع والدولة بسبب الفساد وبكل أشكاله واصبح لزاما مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في تفشي الفساد وبسبب عدم توفر الادارة السياسية الحقيقية فكيف يمكن للإصلاح الاقتصادي ان يتحقق ويحد من نزيف المال العام الذي يتجه نحو الخدمات الاساسية للمواطنين والمجتمع .

ويؤدي الفساد الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج وهذا يتطلب اشاعة ثقافة الاستثمار وتنمية معايير السلوك الاخلاقي واطلاق مبدأ سيادة القانون وتفعيل اجهزة الدولة وكشف الاحصاءات الحقيقية وبالتفاصيل في الكشف عن جرائم الفساد فيه تعزيز مبدأ الشفافية الدولية في تشخيص وتحديد المؤشرات الخطرة للحد من هذه الآفة الخطرة التي لا تقل خطورتها عن الارهاب وغسيل الاموال ووضع المعالجات الانية الفاعلة لأنها تمثل تحديا كبيرا وخطيرا للاستثمار الذي هو بحاجة الى ضمانات امنة وبيئة اعمال ناجحة .

وفي الختام فأن موضوع استقصاء الفساد وتشخيص المفسدين اي كان بحاجة الى قانون صارم وان العملية الاستثمارية بحاجة الى زخم وعزيمة في التواصل لصنع الحياة وتحقيق تنمية مستدامة .

★★★★

أن موضوع استقصاء الفساد وتشخيص المفسدين اي كان بحاجة الى قانون صارم وان العملية الاستثمارية بحاجة الى زخم وعزيمة في التواصل لصنع الحياة وتحقيق تنمية مستدامة .

الاستثمار

الزراعي في العراق

ان تطوير القطاع الزراعي في العراق وتهيئته لمواجهة المتغيرات الدولية المتسارعة يتطلب اقامة العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية في مجال الانتاج والتصنيع والتسويق الزراعي والخدمات المساندة. وفي ظل المتغيرات الدولية الاقتصادية والتجارية التي تستوجب ضرورة وجود أنظمة انتاجية وتصنيعية وتسويقية متطورة وقادرة على الاستجابة للمتغيرات والمنافسة في ظل العولمة وتحرير التجارة العالمية لابد من توجه الحكومة العراقية لتفعيل قوانين تدعم الاستثمار وما يوفره من مزايا مناسبة لخلق بيئة استثمارية مشجعة.

ايناس محمد راضي

ولكن يبقى تدني مستوى البنى التحتية والخدمات المساندة الاساسية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي من المحددات المهمة في هذا الصدد، على أننا نتفاءل خيراً في المستقبل القريب لتوسيع الاستثمار في الزراعة العراقية.

دوافع الاستثمار:

يكمن اجمال دوافع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الزراعي بشكل خاص بالآتي:

1 -زيادة معدلات النمو الاقتصادي المقرونة بزيادة أرباح المستثمرين.
2 - زيادة معدلات التوظيف وفرص العمل.
3 - تأمين الغذاء وتوفير المواد الخام للصناعة.
4 - خفض العجز في الميزان التجاري الزراعي.
5 - استقرار المجتمعات الريفية وتقليل معدلات النزوح الى المدن.

6 - ادخال التقنيات الحديثة في القطاع الزراعي مما يعزز التراكم الرأسمالي في الزراعة.
ومن خلال التعرف على نوع المشاريع المتاحة للاستثمار وأهدافها يمكن معرفة جاذبيتها للقطاع الخاص والحوافز اللازمة لتشجيعه على الاقبال عليها خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الهدف الرئيسي للاستثمار الخاص هو تحقيق اكبر عائد ممكن على رأس المال المستثمر.
وتبعا لطبيعة الأنشطة الاستثمارية والاهداف المنشودة منها على المدى القصير والطويل ومدى اقبال القطاع الخاص عليها، يمكن تقسيم المشاريع الزراعية الجاري الاستثمار فيها الى :
1. المشاريع ذات الاهداف الاستراتيجية:
مثل هذه المشاريع تعتبر من مسؤولية القطاع الحكومي بشكل رئيسي، الا انه يمكن ترويجها للاستثمار المشترك العام والخاص او حتى كليا من قبل القطاع الخاص وفق مزايا واستثمارات محفزة من قبل الدولة على ولوج هذا النوع من الاستثمارات، وكأمثلة على هذه المشاريع يمكن ان نذكر مشاريع انتاج السلع ذات المزايا التنافسية في الاسواق العالمية وانتاج مدخلات الانتاج الصناعي ومشاريع الأمن الغذائي وغيرها.
2. المشاريع الزراعية الاقتصادية ذات الاهداف الاجتماعية:
هذه المشاريع تكون ذات أهداف اجتماعية اقتصادية ذات عائد اقتصادي متدنى ولكن عوائدها اجتماعية وبيئية وسياسية، مثل مشاريع توطين البدو الرحل وحماية المجتمعات الريفية من النزوح وتخفيف حدة الصراع على الموارد وحماية البيئة ووقف التصحر وزيادة التوظيف والعمالة وتخفيف حدة الفقر.
3. المشاريع الزراعية ذات الاهداف الاقتصادية:
وهي مشاريع ذات اهداف ربحية يكون مردودها الاقتصادي مجديا والأمثلة على هذه المشاريع كثيرة وفي كافة المجالات، منها المشاريع التجارية الزراعية ومشاريع الصناعات الزراعية مثل مصانع الألبان والعصائر والمطاحن والزيوت النباتية. والمشاريع الانتاجية للسلع والمنتجات ذات الطلب المرتفع محليا وعالميا مثل تربية الدواجن والأغنام والأبقار وزراعة أنواع الخضر والفواكه والاعشاب العطرية والطبية وغيرها من المشاريع التي يكون ربحها جيدا وعنصر المخاطرة فيها قليلاً ويمكن تشجيع القطاع الخاص على ولوج الاستثمار في مثل هذه المشاريع بشكل فردي او مشترك.
4. المشاريع الزراعية التنموية:
يمكن تعريف هذه المشاريع بأنها المشاريع التي تهدف الى احداث تغييرات شاملة في القطاع الزراعي وبالتالي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية من اجل نقلها الى اوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل من خلال تحقيق معدلات عالية من النمو في القطاع الزراعي وزيادة الطاقة الانتاجية ومتوسط دخل الفرد. والامثلة كثيرة على مثل هذه المشاريع المتعلقة بإدخال اصناف جديدة تمكن من قيام صناعات زراعية جديدة في المناطق الريفية ومشاريع انتاج البذور والتقاوي المحسنة والمقاومة للأمراض، وفي مجال توفير البنى التحتية مثل اقامة الاسواق المركزية الحديثة ومحطات التعبئة والفرز والتدريج والمخازن المبردة، وفي مجال الخدمات المساندة مثل مشاريع تأجير المعدات والآلات الزراعية والمشاريع الهادفة الى توفير خدمات الارشاد والتدريب الزراعي والمختبرات ومشاريع نقل التكنلوجيا وغيرها، وهنا ايضا يمكن ان تكون الاستثمارات المتاحة هي مختلطة أو من قبل النشاط الخاص مع تحفيزات مناسبة للحصول مع الارباح.
الترويج للاستثمار الزراعي:
لغرض تحسين الانشطة الترويجية للاستثمار الزراعي في العراق كماً ونوعاً ينبغي تنمية الجهود لغرض تطوير شبكات خاصة لتشجيع الاستثمار وايلاء أهمية خاصة للترويج الالكتروني وتأسيس قواعد بيانات ونظم لجمع معلومات الاستثمار ومعلومات وأخبار السوق وفق المصدر والقطاع. كما يجب تهيئة خرائط وفرص الاستثمار في المجالات الزراعية المختلفة واعداد دراسات جدوى اقتصادية ومالية للمشاريع المقترحة خاصة صغيرة ومتوسطة الحجم والترويج لها باستخدام كافة الطرق المتاحة من معارض ومؤتمرات وانترنت ووسائل اعلام مختلفة .
الآليات والاصلاحات المقترحة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي:
* تعديل التشريعات والقوانين وتضمينها لوائح تنفيذية لتعزيز مساهمة النشاط الخاص.
* اعداد خرائط وفرص الاستثمار في المجالات الزراعية المختلفة.
* تطوير الاجهزة القضائية وتوفير أنظمة قضائية ذات مقدرة عالية على الفصل في القضايا الاستثمارية والتجارية بالسرعة المعقولة وبتكاليف ملائمة.
* تسهيل الاجراءات المطلوبة لتصديق المشاريع وتنفيذها.
* ادخال مفهوم المنح الاستثمارية في قوانين الاستثمار.
* شمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقوانين تشجيع الاستثمار.
* تنظيم ملكية الاراضي الزراعية واحداث تغييرات من شأنها تحقيق قدر اكبر من المستفيدين من توزيع الاراضي الزراعية.
* التوسع في استصلاح الاراضي البور وتوزيعها على المستثمرين الزراعيين وتنفيذ مشاريع مكافحة التصحر.
* الترويج للفرص الاستثمارية من خلال اللقاءات وورش العمل والمعارض الزراعية.
* توفير قوانين وتشريعات التأمين الزراعي وتطبيقه وفق الأسس المالية والفنية والادارية والتنظيمية السليمة كما معمول به في دول العالم المتقدم.
* توفير القروض الزراعية وتسهيل اجراءات الحصول عليها وزيادة فترات السداد.
* انشاء صناديق أو بنوك متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة يتم تمويلها من المنح والمساعدات الدولية.
* الغاء القيود على التجارة الداخلية والخارجية مع وضع التشريعات اللازمة بحماية المنتج المحلي.

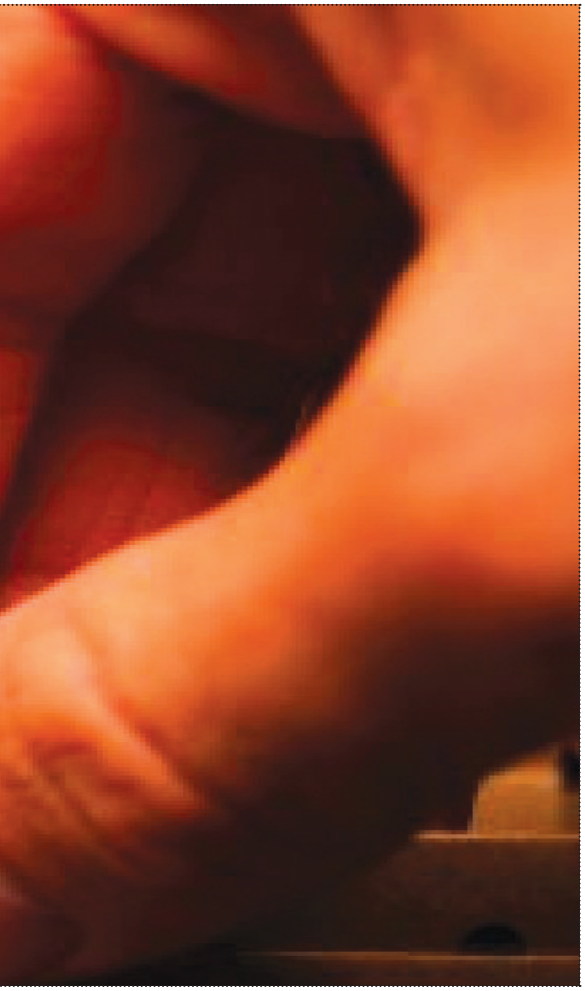

خضير جاسم الحمداني

يعتبر الاستثمار اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن دعائم النمو الاقتصادي في البلدان النامية فهو يمثل خلق وتكوين رأس المال الذي يساهم في خلق طاقات انتاجية جديدة حيث يتم استخدام رأس المال المدخر للمساهمة في العملية الانتاجية او تحسين او حماية الطاقة الانتاجية للمشاريع القائمة وبالتالي فأن تخصيص رأس مال معين للحصول على وسائل انتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الحالية بما يساهم في خلق النمو الاقتصادي ايه عملية انتقال رأس المال النقدي الى رأس مال منتج . وظهر هناك اختلاف واضح بين الاستثمار ورأس المال حيث الاستثمار يمثل تدفق للنقد وزيادة في العملية الانتاجية بما رأس المال يمثل رصيد قائم (استثمار مميت) وهذا يعني ان قياس رأس المال يتم عند نقطة زمنية محددة بما الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة .

★ انواع الاستثمار

ينقسم الاستثمار الى ثلاثة انواع لأغراض المحاسبة القومية وهي :
1. تكوين رأس المال الثابت ويمثل الانفاق الاستثماري لشركات قطاع الاعمال لغرض تشييد المصانع وشراء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات.
2. التغير في المخزون ويمثل الطلب على مخزون منتجات تلك الشركات .

الاستثمار بين النظرية والتطبيق

3. الاستثمار العقاري ويمثل الانفاق على تشييد المباني السكنية .
4. الاستثمار المستقل والاستثمار التابع (المولد) .

فالاستثمار المولد هو عبارة عن الاستجابة للزيادات في الطلب الاستهلاكي التابع من الزيادة في الدخل مثال على ذلك زيادة الطلب على البنزين ,الكاز في فصل الصيف يدفع شركات النفط لزيادة الطاقة الانتاجية فالاستثمار التابع يتوقف على النمو الاقتصادي الذي يدفع الى التوسع ويشجع على زيادة الطاقة الانتاجية بسبب الزيادة المتوقعة في الانتاج ,فالاستثمار التابع هو دالة متغيرة .اما الاستثمار المستقل لا يعتمد على الزيادة في الطلب الناتج عن الزيادة في الدخل او الزيادة في حجم المبيعات أي لا ترتبط مع الدخل ايه انه استثمار مستقل يعتمد على عوامل اخرى تدفع المستثمر الى اتخاذ قرار في زيادة الاستثمار الذي يستخدم في تقديم منتجات جديدة عن طريق استخدام التكنلوجيا الحديثة والابتكار والتجديد بهدف خلق طلب يتوقع المستثمر الحصول على ارباح وهذا يعني ان مقدار الانفاق على السلع الرأسمالية الجديدة لا يتغير تبعاً للدخل حيث انه يتغير بالرغم من بقاء مستوى الدخل على ما هو عليه .

★ محددات الاستثمار:

1. توفر الائتمان المحلي .
2. توفر النقد الاجنبي .
3. تحركات سعر الصرف الحقيقي .
4. مستوى الاستثمار العام .
5. درجة تقلبات الاقتصاد .
6. ارتفاع المديونية الخارجية .
7. عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .
8. الزيادة السكانية .
9. القوانين المنظمة للاستثمار .
10. البنية التحتية .

الموارد الطبيعية .

★ اهداف الاستثمار:

1. سد العجز في بعض الصناعات الخدمية المختلفة .
2. انتاج السلع والخدمات الجديدة .
3. المساهمة في بناء البنية التحتية .
4. زيادة رأسمال المتراكم .
5. خلق المنافسة بين المستثمرين والمنتجين المحليين .
6. تطوير الكوادر المحلية .
7. القضاء على البطالة .
8. القضاء على الفساد المالي .
9. تقليل نسبة الجرائم والارهاب .
10. تطوير الهيكل العمراني .

دوافع الاستثمار :

1. الرغبة في جني الارباح .
2. التقدم العلمي والتكنلوجي .
3. بناء رأس المال الاجتماعي .
4. توفر الموارد البشرية .
5. الاستقرار السياسي والاقتصادي .
6. مواجهة احتمالات زيادة الطلب .
7. التنمية الاقتصادية ومواجهة الكساد الاقتصادي .
8. مواجهة احتمالات اتساع السوق التنافسية .

★ مشاكل ومعوقات الاستثمار :

أن الاستثمار المنتج يحقق النمو ويخلق مناصب عمل ويضع الاقتصاد الوطني في مصافي الدول المتقدمة لكن هذا لا يتم بصورة عفوية او اللجوء الى الاستثمار الاستهلاكي .

★ تسهيلات استثمارية :

- خدمات البنية الاساسية المدعومة .
- تسريع الاجراءات الكمركية .
- الاعفاءات من الرسوم والضرائب على الصادرات .
- اعفاء المناطق الحرة من قوانين الملكية .

لقد قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف الدول تضمنت حماية الشركات الاجنبية من التأميم الاجباري وامكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية ,وحرية تحويل ارباحهم وعوائد رأس المال للخارج ,وقد قامت الحكومة بأنشاء هيئة التطوير الصناعي لكي تكون المركز الوحيد الذي يتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الاجانب.

التكامل الاقتصادي العربي

مع دخول العشرية الثانية من القرن الحالي يواجه العالم العربي تحديات اقتصادية جديدة، متسارعة ومتلاحقة وحادة متقلبة - تعيد طرح عدد من التساؤلات تفرضها بشدة أجندات محلية وإقليمية ودولية، مثل: ما هو مستقبل التعاون الاقتصادي العربي، لماذا فشلنا على مدى 50 عاما أو يزيد في تحقيق طموحاتنا في سوق عربية مشتركة أو تكتل اقتصادي عربي يجني ثماره المواطنون العرب بينما نجح الآخرون؟ هل هناك - على الساحة - من تطورات جديدة تجعلنا أكثر ثقة في تحقيق الطموحات والآمال على صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك؟

إجابة هذه التساؤلات تحتاج إلى خلفية تاريخية كمدخل للوصول إلى الإجابات الموضوعية.. فحلم التكامل الاقتصادي العربي ولد منذ ولدت جامعة الدول العربية وما صاحب هذا المولد من زخم نحو أمة عربية واحدة وعمل عربي مشترك في شتى المجالات، ومن ذلك التطلع نحو سوق عربية مشتركة أو تكامل اقتصادي عربي.

ولكن حجم ما تحقق وما تم إنجازه خلال تلك الحقبة - على صعيد العمل الاقتصادي - ضئيل بكل المقاييس.. فهو أقل بكثير من حجم الطموحات والآمال، وأقل بكثير من حجم الإمكانات والقدرات والطاقات وهو أدنى وأقل مما حققته تجمعات إقليمية أخرى رغم اختلاف أنظمتها السياسية وأمزجتها وهويتها الثقافية واللغوية ووجود كثير من الاختلافات الجوهرية بين دول هذه التجمعات مثل الآسيان والاتحاد الأوروبي والميركسور والنافتا.

ولكن كيف ولماذا نجح الآخرون وفشلنا نحن أو لم نستطع أن نحقق من النجاح ما هو مأمول أو ممكن؟

الحقيقة أن التجمعات الإقليمية مثل الآسيان والاتحاد الأوروبي، وغيرها، حرص الجميع فيها على تجنب المشكلات والسعي بعزيمة واقتناع نحو تبادل المصالح والمنافع من خلال التكامل والاندماج.

وكانت النتيجة أن حققت هذه التجمعات طفرات ملحوظة في التجارة البينية والاستثمارات المشتركة، بينما تخلفت عن الركب المنطقة العربية.. فمثلا حجم التجارة البينية في دول الاتحاد الأوروبي وصل إلى نحو 63% من تجارة الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان نحو 25% والنافتا نحو 39% والميركسور نحو 16%، بينما لم تتجاوز التجارة العربية البينية معدلات 12%، رغم أن الدعوة إلى السوق العربية المشتركة بدأت منذ نحو 60 عاما، وهذا يعني بوضوح أن ما تم اتخاذه من إجراءات على أرض الواقع العملي في المنطقة العربية كان أقل بكثير مما هو مطلوب أو مما فعلته تجمعات اقتصادية أخرى.

والأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة غير المرضية على صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال هذه الحقبة مقارنة بتجمعات اقتصادية أخرى يمكن رصدها في الآتي:

أولا: على صعيد العمل العربي المشترك منذ 60 عاما أو يزيد طغت الأجندة السياسية بمشكلاتها وتشابكاتها على أية أجندات أخرى وجاءت على حساب المضي قدما في ملف التعاون الاقتصادي العربي، وبذلك كانت الأولوية للقضايا والملفات السياسية على حساب التعاون الاقتصادي.

ثانيا: اختلاف الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية خلال هذه الحقبة، فبعض الدول كانت تنتهج الاقتصاد الاشتراكي أو الموجه وغيرها اتبعت الاقتصاد الحر والبعض الآخر كان اقتصادا هجينا يجمع بين كل ما هو موجود من مدارس اقتصادية.

وبالتالي حينما اختلفت التوجهات تباينت أيضا الاتجاهات، فلم يكن هناك أي اتفاق على اتجاه واحد أو منهج أو آلية للتلاقي والتشابك في العمل الاقتصادي.

ثالثا: غابت الأساسات التي يبنى عليها أي تكتل اقتصادي إقليمي وأهمها القطاع الخاص القوي الذي يتحرك ويمتد إقليميا من خلال كيانات أو شركات إقليمية، وبالتالي مكثنا نتحدث ستين عاما عن تعاون اقتصادي إقليمي دون وجود مؤسسات أو شركات قادرة على حمل هذا الكيان الإقليمي سواء فيما يتعلق بتجارة بينية أو استثمارات مشتركة.

... هل هناك أمل؟

ولكن إذا كان الأمر كذلك؛ طموح وآمال في تكامل اقتصادي عربي ظلت تراوح مكانها على مدى 60 عاما مع افتقاد أية مؤسسات أو أساسات على أرض الواقع لتشييد هذا البناء الضخم.. هل هناك من أمل في تغيير هذا الواقع في المرحلة المقبلة.. هل هناك متغيرات إيجابية طرأت تدعو للتفاؤل؟

الحقيقة أن هناك متغيرات اقتصادية كبيرة حدثت خلال السنوات العشر الأخيرة أي منذ بدء الألفية الجديدة وهناك تطورات هائلة طالت العالم كله على الصعيد الاقتصادي ومنها المنطقة العربية، ولحسن الحظ أنها كانت إيجابية أو مواتية لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي.

فبالنسبة للسياسات والتوجهات الاقتصادية للدول العربية.. سادت لغة اقتصادية تقريبا واحدة في كل الدول العربية أو معظمها تتحدث عن الاقتصاد الحر واقتصاد السوق والقطاع الخاص ودوره في التنمية وبالتالي أصبح هناك توجه عربي نحو اقتصاد السوق، أي هناك طريق واحد أمام الجميع.

على صعيد آخر بدأت الكيانات (الأساسات الحاملة) للتكتل الاقتصادي تظهر في المنطقة العربية والمتمثلة في شركات إقليمية سعت حثيثا نحو التوسع الإقليمي بل والعالمي، مستعينة بخبرات إدارية وتكنولوجية على مستوى عال.

وهذه الشركات تضع في أولوياتها التصدير لدول المنطقة العربية، كما أن هناك بعض الشركات تضع سياسات استثمارية تشمل المنطقة بالكامل، وهذا التوجه أدى إلى نتائج إيجابية متعددة في المرحلة الأخيرة بالنسبة للتجارة العربية البينية والتي ارتفعت إلى معدلات تتراوح بين 8% إلى 12%، أي ارتفعت بنسبة 50% تقريبا خلال 10 سنوات من حيث الحجم مع ارتفاع كبير جدا في القيمة من 73 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 254 مليار دولار عام 2009، أي تضاعفت قيمة التجارة البينية العربية أكثر من ثلاث مرات، وأيضا فإن الاستثمارات العربية المشتركة زادت بشكل كبير في المنطقة العربية، فقد ارتفعت من ملياري دولار فقط عام 2000 إلى نحو 35 مليار دولار عام 2008 قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث انخفضت حاليا إلى نحو 20 مليار دولار، وهذا يعني أن الاستثمارات تضاعفت بنحو من 10 إلى 15 ضعفا، وهذا مؤشر إيجابي، ويرجع إلى الشركات الإقليمية العربية التي سعت وتحركت بصورة سريعة في المنطقة العربية وحركت منظومة التعاون الاقتصادي العربي بخطوات كبيرة إلى الأمام.

وهناك أيضا مؤشر إيجابي آخر في المنطقة يتمثل في أن القطاع الخاص أصبح دوره هو الأساس في عملية التنمية في المنطقة، فكل الاقتصادات الكبرى في المنطقة يمثل القطاع الخاص اللاعب الأساس فيها، وصاحب ذلك أن كثيرا من الدول العربية تسير في اتجاه اقتصادي واحد، فمعظمها انضمت إلى منظمة التجارة العالمية مثل السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان وتونس والأردن والمغرب ومصر، ويتفاوض حاليا عدد من الدول للانضمام إلى المنظمة ، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية يعني أن توجهات الاقتصادات العربية ستستمر على الاتجاه نفسه في الفترة المقبلة وهو اقتصاد السوق. وعلى مستوى الحكومات والشعوب العربية فإن الحديث عن المستقبل تصاحبه رغبة شديدة في الوصول إلى تكامل اقتصادي حقيقي بين الدول العربية، ولكن هذه الرغبة وذلك الاقتناع يواجههما تردد كبير وذلك لأن التحدي الحقيقي في هذه العملية هو أن تقبل الحكومات العربية التنازل عن بعض سيادتها (الوطنية) للمنظومة الإقليمية، وهذا هو الأساس، بل والمحك الحقيقي، لتنفيذ أي منظومة أو تكتل إقليمي، بمعنى أن تنفيذ أي سياسات اقتصادية إقليمية لا بد أن تصاحبه تنازلات من قبل الحكومات عن بعض من سلطاتها المحلية، فعندما تتحدث عن محكمة اقتصادية عربية أو صندوق عربي لتأمين مخاطر الاستثمار أو حتى نظام عربي للتحكيم في المنازعات أو توحيد نظم المواصفات والإجراءات المستندية للإفراج عن السلع والبضائع، فإن هذا يعني أن يتناقص دور السلطات المحلية للدولة، ويعني أيضا عدم اتخاذ أي إجراءات أو توجهات على مستوى الدول تخالف هذا النظام الجماعي، ومن الناحية الاقتصادية فإن مثل هذه الإجراءات تكون إيجابية جدا على مناخ الاستثمار والتنمية في كل دول المنطقة، وبالتالي يجب على الدول العربية قبوله سياسيا.. ولكن هناك تردد سياسي من الدول والحكومات العربية في قبول هذه المعادلة استمر لفترة طويلة وهو السبب الجوهري في تخلف وتأخير العمل الاقتصادي الجماعي العربي حتى الآن، فرغم أن الدول العربية ترغب بشدة في التكامل الاقتصادي، فإنها ليست مستعدة لدفع الثمن في صورة تنازلات عن بعض من سيادتها وسلطتها المحلية في بعض القرارات والإجراءات الاقتصادية، ولكن على الجانب الآخر تحرك رجال الأعمال والشركات سريعا خلال هذه الفترة واستطاعوا - رغم كل الظروف - أن يمدوا نشاطهم وأعمالهم في أكثر من دولة وبمفهوم إقليمي يتأقلم في الوقت نفسه مع الظروف والمناخ في الدول العربية المختلفة، وهكذا سبق القطاع الخاص العربي الحكومات العربية في العمل الاقتصادي الجماعي.

وهناك عنصر آخر ظل لفترة طويلة يعوق بشكل كبير التكامل الاقتصادي

العربي، وهـو عدم القدرة على التعامـل مع التفاوت في مستوى الاقتصادات العربية على الرغم من أن التكتلات الاقتصادية الأخـرى تعاملت بنجاح مع هـذا التفاوت، فبالنسـبة للجماعـة الأوروبيـة تضـم دولا أكثـر ثراء وتقدمـا في قطاعات اقتصادية معينـة، وهناك دول أقل بكثـير ولكنهـا اسـتطاعت أن تضع منظومـة تتعامل مـع هذه الاختلافـات، وكذلـك تجمع النافتـا في أميركا الشـمالية.. هناك فـرق رهيب في مسـتوى الاقتصاد في المكسيك والولايات المتحدة سواء من حيث الأداء أو القوة والإمكانـات، ومع هذا نجح تجمـع النافتا في تنفيذ قدر كبير من التكامل الاقتصادي، والشيء نفسـه في آسـيا، فهنا ك ا ليا بـا ن مـع فيتنـام وتايـوان وكوريـا والصـين في تجمـع اقتصـادي (الآسـيان) رغـم التفـاوت في مسـتوى الاقتصادات، وكل هذه الدول مرت بعدة مراحل للتطور الاقتصادي.

وبالنسـبة لنـا في المنطقـة العربيـة فإن التحدي الذي يجب أن نتغلب عليه هو أن نقبل التعامـل في إطـار منظومة التكامـل الاقتصادي العربـي ليـس بالتسـاوي، ولكن كلٌ حسـب تطوره في المنظومـة الاقتصاديـة ونقبل أيضا فكـرة التدرج في هـذا الموضوع.. بشرط أن يكون هنـاك التزام من الدول العربية بأن تتحرك في هذا المسار بالتزام شديد وبصورة منظمة وواضحة.

فكل الـدول في التجمعات الاقتصاديـة الأخرى يجمعها هدف وتوجـه اقتصادي - وليس سياسـيا - ولكن على صعيد العمل الاقتصادي العربي الجماعي بدأنا بمفهوم أن كل الـدول العربيـة مشـتركة في منظومـة التكامـل الاقتصـادي وبالتـالي انضمـت دول غـير مسـتعدة أو متوافقـة مع منظومة العمـل الاقتصادي والاجتماعي، ولكن الأفضل أن يكون المبدأ هو من حق كل دولة عربية الاشـتراك في المنظومـة (فقـط مجرد حق الاشـتراك).. ولكـن الوجود الفعـلي لأي دولة عربيـة داخل منظومة التكامـل الاقتصـادي العربـي لا بـد أن يكـون مرتبطا بشرط التزامهـا بكل القرارات التـي تصدر - من خلال هذه المنظومة - في الجوانب الاقتصادية.

وتتضـح هذه الإشـكالية من خلال هذا النمـوذج: لدينا اتفاقيـة التيسـير العربيـة.. ورغم تدرجهـا في التعامل مع اقتصـادات الدول العربية الفقـيرة أو غير المتقدمة اقتصاديا.. فهناك بعض الدول العربية لا تلتزم بمقررات اتفاقيـة التيسـير ولا تـزال تمـارس حقـوق العضوية كاملة، بل إنها تقوم بتعطيل أي إجراءات للمضي قدما، ورغم عدم التزامها بـأي اتفاقات في الماضي أو الحاضر فإنهـا تمـارس حقوق العضويـة (المجانيـة) بدون أي التزامات بل وتعطل الآخرين.

ومن هنا يجب أن يكون هناك تدرج واضح في الالتزامات يلبي التفاوت في مسـتوى الاقتصـادات العربية في إطار منظومـة العمل الاقتصادي العربـي الجماعي، ولكن في المقابل يجب ألا يكون هناك إلزام لأي دولة بالاشتراك في منظومة العمـل الاقتصادي العربي ما دامت غير قادرة على الوفـاء بـشر و ط و ا لتز ا مـا ت الانضمـام لهـذه المنظومة.

ورغـم هـذه التحديـات الكبـيرة أمام منظومـة العمل الاقتصـادي العربـي الجماعـي في الفترة المقبلة، فهناك تفاؤل بما يحدث عـلى أرض الواقـع من مـؤشرات إيجابية، سـواء من حيث زيادة التجارة البينية العربية ومـن حيـث زيـادة الاسـتثمارات، ويظـل أمامنا حزمة مـن التحديـات الكبرى فيما يتعلـق بمنظومة التنميـة البشريـة والبنية التحتية والربط بين شـبكات النقـل والمواصـلات والكهربـاء، وكل هـذه التحديـات يمكـن التغلـب عليهـا وتجاوزهـا بقليـل مـن الحلول الابتكارية والمبادرات الحسـنة والمدروسـة والتي يمكن من خلالهـا تحويل كل هذه التحديـات إلى فرص كبيرة للاسـتثمار وفرص كبيرة للإبـداع والنمو وفرص واعدة لحشـد الإمكانات والطاقات العربية الكامنة وتوجيهها نحو التنمية الشـاملة من خلال منظومة عربية للعمل الاقتصادي الجماعي.

الاستثمار في التعليم
مدخل عام للتنمية المستدامة

إن من أبرز مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو ضعف الإمكانات المادية وانخفاض مستوى الإمكانات البشّرية الضرورية لإحداث التنمية، ويعد الاستثمار في التعليم المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وان الاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب بهدف اكتسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية والتي من خلالها يستمد النمو الاقتصادي مادته ويخفض مستوى الفقر، إذ يمكن تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر من خلال التنمية والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاهتمام بالتدريب والتعليم بكافة مراحله، فالشخصية المتعلمة لابد من أن تكون منتجة وتساهم في عملية التنمية، كما أن التعليم يتأثر بسياسات التنمية وبأولويات الاستثمار في مجال التنمية البشرية.

د. هدى زوير الدعمي

وانطلاقاً من أهمية التعليم في صنع الحضارة وبناء الإنسان لابد من أن يحظى قطاع التعليم باهتمام كبير وان تكون النقلة كبيرة في مسيرة التعليم من حيث وضع أسس انطلاقة النهضة التعليمية بمعطياتها ونتائجها سواء من حيث التوسع النوعي والكمي أومن حيث تفاعل نشاطات مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. مما لاشك فيه أن الرقي بمستوى التعليم وفي كيفية استيعاب مخرجات التعليم والعديد من الجوانب الأخرى التي تهتم بهذا القطاع اهتماما بالغاً سواء بالتعليم أو التدريب بشتى مراحله وتخصصاته، هو من منطلق الحرص على تنمية وتطوير الموارد البشرية التي هي أساس التنمية الشاملة.

لقد شكل التعليم محورا رئيسيا لكافة خطط التنمية كما انه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى المهام الرئيسة الأخرى المرتبطة بالنواحي الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية.

وتبرز أهمية التكنولوجيا كأحد عناصر الإنتاج فضلا عن دورها في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، ودورها في زيادة فعالية عناصر الإنتاج، وأهمية القطاع الخاص في تحفيز وتسريع وتيرة النمو، و في تبني المعرفة والتكنولوجيا وتوفير مقومات التعليم لها عن طريق التعليم الخاص، وتبرز أهمية التعليم من خلال تطوير الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة، وان النمو الاقتصادي لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف التنموية وخاصة القضاء على الفقر والبطالة والأمية والتي تنتج عن قصور في امتلاك رأس المال المالي، وعن سوء استغلال رأس المال المادي، وضعف ورداءة كفاءة رأس المال البشرى، وتعاني العديد من البلدان وبالأخص النامية منها مشاكل في مجال الرقي بمستوى التعليم (كما ونوعا) وفي كيفية الاستثمار في التعليم والتدريب.

وفي ضوء ما تقدم يبرز هدف البحث في بيان دور الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري، فضلاً عن دراسة توليفة (الاستثمار في التعليم، تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر، التنمية الشاملة)، والتعرف على علاقة القطاع الخاص و التعليم من خلال رؤية خاصة، مع استعراض لاستراتيجية التعليم في العراق وسبل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة وصولا إلى الاستنتاجات والمقترحات، وبناء على ما سبق فان فرضية البحث مفادها إن للتعليم دور رئيس في صنع الحضارة وبناء الإنسان وتنمية الموارد البشرية التي هي أساس التنمية الشاملة و إن قلة التحصيل التعليمي، ورداءة نوعيته يؤدي إلى التخلف الاقتصادي والإجتماعي.

أولاً: الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري

نذكر بداية أن مفهوم الاستثمار في التعليم إذا ما تم تعريفة بطريقة أو بأخرى فهو يلعب دور مهم وحيوي في التنمية الشاملة وهو من أولويات وأساسيات التنمية الشاملة المستدامة الصحيحة.

إن مشاريع الاستثمار في التعليم النظامي والذي يشمل(التعليم الابتدائي الأساسي، الثانوي، العالي) والتعليم الغير نظامي (التدريب ومحو الأمية) لا يمكن أن تنجح إلا إذا توفرت لها البيئة الملائمة والمحفزة إلى زيادة التعليم كالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

إن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وعلى أساس أن التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية والذي يتمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعّالة في المجتمع.

ويمثل الحرمان من التعليم، أول مراحل الحكم على البشر بالفقر، ويميل هذا الحرمان ليكون أقسى في حالة النساء والأطفال، ومن المؤكد أن قلة التحصيل التعليمي، ورداءة نوعيته، ترتبط بقوة بالفقر.

ويرجح تحليل خصائص الأسر الفقيرة من حيث أن معاملي الارتباط الرئيسيين للفقر هما الموقع الريفي وانعدام التعليم، ويرتبط الفقر بصفة عامة بانعدام التعليم وللظاهرة الريفية بصفة أساسية، حيث يبلغ (الفقر) أعلى مستوى بين الأفراد الذين حصلوا على تعليم ضئيل أو لم يحصلوا على تعليم على الإطلاق وينخفض بصورة حادة مع ارتفاع مستويات التعليم

إن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وعلى أساس أن التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية والذي يتمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع.

التي يحققها الأفراد .

والوضع أسوأ في المناطق الريفية إذ ينخفض معدل الالتحاق بالتعليم وأضف إلى ذلك انخفاض نسبة التحاق الإناث مقارنة بالذكور وإدراكا لأهمية تحقيق التحاق شامل، والذي يتمثل التحدي الحقيقي المتعلق بتحقيق التعليم للجميع في أن يشمل التعليم الأطفال من مستويات فقيرة اجتماعيا واقتصاديا ومن كلا الجنسين، إذ تبين المؤشرات الاجتماعية أو مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة لمؤشرات التعليم مثل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية، ما يعكس في أكثر الجوانب نقصا في مجال التعليم، غير أن مما تجدر ملاحظته أن الفجوة بين الجنسين في المؤشرات الاجتماعية كبيرة جداً.

ويركز قطاع التعليم في تكوين رأس المال البشري والاجتماعي اللازم للنمو الاقتصادي والإنماء الاجتماعي، من خلال الدعم التحليلي ودعم المشروعات وعن طريق تقديم الخبرة الدولية والممارسة الجيدة على أساس خاص بكل بلد، ومهمة الدولة هي الاستكمال الشامل للتعليم الإجباري الجيد النوعية و فعالية النظام التعليمي في تكوين رأس المال البشري والذي ينشئ تلاحما اجتماعيا لدعم تنمية مجتمعات أساسها المعرفة ويجب أن يكون هناك أنفاق مالي كافي للتعليم، وان يكون الالتحاق الشامل لتوفير التعليم الأساسي لكل الأطفال.

إن هناك علاقة تبادل منفعة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية و تتضافر المؤسسات التعليمية في كافة مراحلها على تحقيق التنمية البشرية في المجتمعات على نحو يصبح الفرد وسيلة وهدف التنمية في الوقت نفسه.

وأنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة ما لم تصحبها تنمية للموارد البشرية، والتي تتولى مهمتها عملية التربية والتعليم، وهذه لا يمكن النظر إليها على أنها خدمة استهلاكية بقدر ما هي عملية توظيف واستثمار مثمر لرؤوس الأموال تحقق للمجتمع عائدا يفوق أضعافا مضاعفة حجم الإنفاق عليها.

والحقيقة أن واقع الحال يقول إن الصلة بين الخطة التربوية والخطة الاقتصادية تكاد تكون مقطوعة، نظرا لضعف خيوط النسيج التي تصل بين حاجات التربية وحاجات التنمية الاقتصادية، فهناك تباعد كبير بين التربية القائمة وبين التربية التي تؤدي إلى التنمية البشرية والاقتصادية، وهي بمواصفاتها الحالية عاجزة عن ربط المدرسة بسوق العمل، حتى مدارس التعليم الفني القائمة لم تستطع تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك لضعف المستوى العملي لخريجيها، وهو ما يجعل المدرسة بواقعها الحالي عاجزة عن إعداد الناشئة إعدادا جيدا لسوق العمل .

إن الإنفاق على التعليم له خاصيتان فهو: أما يعتبر إنفاق استهلاكي حيث يتمثل تأثيره في المنافع غير المحسوسة عند وجود الفرد في المدرسة وتلقيه العلم وتزيد أيضا من قدرته على جعل حياته المستقبلية أكثر فائدة، أما الجانب الآخر فهو إنفاق استثماري ويمثل تأثيره في العوائد الخاصة والخارجية على كل من الفرد والمجتمع.

ومن المتوقع أن يكون لهذا التأثير التعليمي نتائج اقتصادية واجتماعية على المدى الطويل وهذا الأمر قد ثبت من خلال الدراسات والأبحاث السابقة، حيث تم التأكيد على العلاقة الايجابية بين التعليم والنمو.

مفاهيم استثمارية

الاستشاري/ محمود هادي راضي

بحيرة ساوة .... بحيرة طبيعية

بحيرة ساوة .... بما يقال عنها وما تثير من تساؤلات ، عبارة عن مجرد بحيرة طبيعية (وظاهرة تطلبت وقتا للتأكد من مصادر تغذيها بالماء) , وفقا للمعطيات العلمية وما توصلت اليه التحريات البحثية من نتائج مستوفية لاستحقاقات البحث العلمي . ان البحيرة بموقعها المنعزل في بادية صحراوية ومحافظتها على هيئتها ومستوى مياهها من دون مصدر تغذية سطحية معروف (رافد مائي او مجرد وديان) وما يحيط بجرفها من تكوينات طبيعية تثير الاستغراب عند عامة الناس،كانت مصدر اهتمام الاوساط العلمية لحسم الجدل المحتدم نهائيا .

الراي السائد علميا ، ان البحيرة قد تشكلت بفعل (التعرية الجوفية) عبر حقب جيولوجية بعيدة ، تكون عنها حوض تكتوني بفعل تأثير المياه الجوفية على التركيبات الجيرية القابلة للذوبان بالماء ، اضافة الى تكوين شقوق ومسالك ومغارات مائية باطنية ، وهذا ما تؤكده الكهوف الموجودة في اعماق البحيرة .... علاوة الى تأثير عوامل التعرية السطحية بفعل حركة الرياح على التكوينات الرملية والحجر الرملي على سطح البحيرة لارتفاعها بمقدار 11 م عن مستوى الفرات .

وتؤكد العديد من المصادر ان مياه البحيرة تنساب اليها عبر صدوع باطنية تحت تأثير ظاهرة الحركة الداخلية للمياه الجوفية (Movement of ground waters) ذات العلاقة بنسبة نفاذية ومساحة الصخور ومعدل الانحدار ومستوى المياه بين التضاريس . تقدر هذه المصادر وجود ثلاثة خزانات جوفية رئيسية للمياه (الدمام والفرات والرص) وهي عبارة عن تكوينات ممتلئة بالمياه .... ووجود تصدعات تنفذ من خلالها المياه حيث يشكل (صدع الفرات) الاهم بين هذه المصادر.

ان دراسة المياه الجوفية باستعمال تطبيقات الاستشعار عن بعد ، لتحديد مناطق التغذية والفواصل التي تسمح بحركة المياه ومحافظة البحيرة على مستوى مياهها عبر العصور ، من اهم مقومات اثبات هذه المعطيات وحسم جدل الفرضية التي تزعم بان مصدر مياه البحيرة من المحيطات او (من البحار او المحيطات او الخليج) ... وكلها فرضيات لا ترقى الى الحقيقة ، بسبب البعد الجغرافي لهذه المصادر واختلاف كثافة ومحتوى الاملاح بالمقارنة مع مياه البحيرة . تتميز البحيرة بتشكيل مكورات صبلة (تشبه زهرة القرنابيط) وتكوين الجبسوم (Gypsum) بفعل الحركة الموجية لتيارات المياه وظاهرة المد والجزر ، وتبلور هذه التشكيلات وتصلبها عند الجرف الملحي للبحيرة . ومن الناحية الكيميائية ، ان مياه البحيرة قلوية مع زيادة التراكيز الايونية لعناصر الصوديوم والكالسيوم والمغنسيوم والكبريتاتوالبيكاربونات بالمقارنة مع مياه البحر. اضافة ، الى ارتفاع كثافة مياهها (1,1) بالمقارنة مع مياه المحيطات (1,027) والبحر الاحمر (1,028) . وهذه الزيادة ناجمة عن بطئ حركة المياه الجوفية القادمة من مصادر التغذية ووجود تبادل ايوني مع الصخور الجبسية والمياه المتدفقة . ومن المشاهدات الاخيرة ، ان الارتفاع في درجات الحرارة وقلة الامطار وزيادة الاستعمال الجائر للمياه الجوفية ، قد ساعد في قلة المياه المغذية للبحيرة وانخفاض منسوب المياه فيها وارتفاع الملوحة .

واخيرا ، ان المستقبل الاستثماري للبحيرة يعتمد على الاهتمام بهذا الموقع وادراجه ضمن الموارد المهمة في المحافظة بتوظيف مجموعة المزايا الجيوكيميائية والعلاجية والبيئية وحيوية الموقع الجغرافي في مشروع استثماري متكامل ينفذ بموجب رؤية تخطيطية بعيدة المدى ، تتضمن مستويات من الاهداف الترفيهية والاجتماعية والرياضية والثقافية والاسكانية ... فالتنوع بالموارد السياحية يمثل احد دعائم الاقتصاد . مع الاخذ بالاعتبار ضرورة ادراج هذا المشروع ضمن المواقع السياحية على خارطة المكاتب السياحية العالمية ، وضرورة تجسيد تصاميم معمارية من وحي روحية البيئة ودخول الموقع بمنشئات سياحية تحظى بالمقبولية والسمعة والتخطيط المعماري – الحضري المترابط . ذلك هو التحدي (المعرفي والاستثماري) وما يجدر الاهتمام به لما يستحقه الموقع من مرافق وبنية تحتية جاذبة واستثمارات طموحة ... ومصدر انشطة مدرة للموارد والوظائف .

البحيرة تستحق التعمق بالدراسات العلمية والسياحية

بسم الله الرحمن الرحيم"وقل سيروا في الارض ... فانظروا كيف بدأ الخلق"
صدق الله العلي العظيم

المصادر // مجموعة من الدراسات والبحوث والقراءات والمناقشات العلمية .

مفاهيم قانونية

المستشار القانوني / خزعل كاطع عيسى

مراجعة قانون الاستثمار

من البديهي لكل من يقيم تجربته ان يعيد النظر في القوانين التي يضعها في جميع مجالات الحياة ومن القوانين الواجب مراجعتها قانون الاستثمار الذي شرع عام 2006 وكانت صياغته على عجاله وفيه ثغرات كثيرة.

فعلى سبيل المثال نجد ان جمهورية مصر العربية وضعت اول قانون لها في مجال الاستثمارعام 1970 وبدأت مراجعته وتعديله لأكثر من عشر مرات حتى عام 2006 وضعت الحلول الناجعة في هذا التعديل وبه تم النهوض بالواقع الاستثماري وحقق انجازات كبيرة في هذا المجال.

وعند الرجوع الى قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 نجد ان القانون اغفل في بادئ الامر كيفية بيع او ايجارالاراضي التي تعرض للاستثمار وحصل نزاع بين هيئات الاستثمار والدوائر الاخرى لإصرار الدوائر تطبيق قانون بيع وايجاراموال الدولة رقم 32 لسنة 1986 .

في التعديل الاول للقانون ونظام رقم 7 لسنة 2010 حل هذا الاشكال.

ولايزال في هذا القانون هفوات ومآخذ كثيرة ومن الطبيعي مراجعته لان في تطبيقه منذ صدوره ولحد الان حصلت حاجة ملحة لوضع الحلول الناجعة لسد الثغرات فيه حتى تتهيأ البيئة القانونية للاستثمار للنهوض في هذا الواقع ليحقق الهدف الذي يصبو اليه هذا القطاع.

عليه فان المراجعة الدورية لقانون الاستثمار تكتسب قيمة استثنائية فيدفع العمل الاستثماري بماتتضمن من ايجابيات تعطي محتوى القانون مزيدا من المزايا والمرونة والمقدرة على منافسة المحيط الاقليمي والعالمي في مقدرة القانون على استدراج المستثمرين وتشجيعهم في الدخول الى السوق العراقية الواعدة.

الاستثمار ورأس المال

زاهر المشهراوي

هما من أكثر المصطلحات المالية والاقتصادية استخداما في الاقتصاديات الحديثة ,ويختلف مفهوم الاستثمار عن مفهوم رأس المال في التعريف إلا أن كلا منهما يرتبط بالآخر ارتباطا وثيقا بعلاقة تكامل ,فالأصل هو تملك شخص ما (فرد – شركة – مؤسسة ...) لأصل ما سواء كان نقدي أو عيني أو معنوي ,ثم إذا ما قام هذا الشخص بتشغيل ذلك الأصل بهدف زيادة قيمة ممتلكاته أو الحصول على عوائد مستقبلية يكون قد استثمر هذا الأصل ,وبالتالي فالمستثمر هو ذلك الشخص الذي يوظف أمواله , بهدف تعظيم قيمة ممتلكاته أو الحصول على منافع مستقبلية.

ويختلف مفهوم رأس المال عند المحاسبين عنه عند الاقتصاديين .فقد عرفه الاقتصاديون بأنه كافة الأصول والموارد التي تستخدم في توليد الناتج القومي سواء كانت تلك الموارد مادية ملموسة كالمصانع والآلات والتجهيزات والمدارس والمستشفيات أو معنوية غير ملموسة كالخبرات والمهارات البشرية والفكرية ,أما الاستثمار على المستوى القومي فيقصد به الزيادات المتحققة نتيجة توظيف أو تشغيل رأس المال الاقتصادي.

أما في المحاسبة فأن رأس المال يعني قيمة ما يمتلكه الشخص أو الشركاء أو المساهمين في المشروع تبعا للشكل القانوني للمشروع ,ويقاس عموما بقيمة صافي أصول المشروع التي تساوي إجمالي الأصول ناقص الالتزامات الخارجية ,ومن الجدير بالذكر أن مصطلح رأس المال المحاسبي يرتبط بوجود المشروعات ,فبمجرد ذكر مصطلح رأس مال يتبادر إلى الذهن وجود مشروع ,ويشترط في الممتلكات لكي يطلق عليها مسمى رأس مال أن تكون قد تم توظيفها في مشروع معين ,فالموارد قبل توظيفها تسمى ممتلكات أو ثروة وبعد توظيفها في مشروع معين تسمى رأس مال ,وهناك عدة أشكال لتكوين رأس المال في المشروعات منها الدفع النقدي أو العيني أو بالاكتساب من خلال تكوين الاحتياطيات واحتجاز الأرباح أو بدون مقابل كرأس المال الممنوح ,ومصطلح رأس المال مصطلح عام يتم تخصيصه بإضافة كلمة معرفة له مثل رأس المال المدفوع للتعبير عن المبلغ الذي دفعه المساهمون من قيمة الأسهم المكتتبة ,ورأس المال المكتسب الذي يشمل الاحتياطيات والأرباح المحتجزة ,ورأس المال الممنوح الذي يتضمن الأصول الممنوحة للشركة دون مقابل ,ورأس المال العامل الذي يستخدم لقياس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ,وهو أداة تحليل مالي تساوي الأصول المتداولة ناقص الخصوم المتداولة.

كما أن مصطلح حقوق الملكية أشمل من مصطلح رأس المال ,ففي الميزانية العمومية لشركات التضامن يتم إظهار رأس مال كل شريك بشكل منفصل تحت بند حقوق الملكية , وفي الشركات المساهمة يتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع رأس المال بشكل منفصل.

أما مصطلح الاستثمار فقد صيغت له عدة تعريفات نختار منها ما يلي:

تعريف التميمي وسلام (2004 ص 16) نقلا عن (Francis 1991) بأنه :" توظيف للأموال لفترة زمنية محددة ,للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل ,تعويضا عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم وتقلب تلك التدفقات".

-تعريف هندي (2003 ص 5) :الاستثمار هو امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائدا في المستقبل ,والاستثمار قد يكون في أصل حقيقي أو مالي.

تعريف رمضان (2007ص 13) للاستثمار بأنه :التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

أ- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

ب- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ج- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

مما سبق يمكن أن نفهم أن الاستثمار يمثل عملية برمتها ,تبدأ من توفر النية لتشغيل أصل مملوك لشخص ما مرورا باستلام عوائد خلال فترة تشغيل الأصل وتنتهي بإيقاف تشغيل هذا الأصل ,وتشمل عملية الاستثمار ثلاثة أسس يجب أن تتوفر فيها مجتمعة وهي:

أ- وجود أصل مملوك لجهة معينة يمكن الاستغناء عنه في الفترة الحالية.

ب- وجود الرغبة لدى هذه الجهة بتوظيف هذا الأصل.

ج- أمل هذه الجهة في تعظيم قيمة ممتلكاتها و الحصول على عوائد مادية نقدية أو عينية في المستقبل ناتجة عن توظيف الأصل.

فلا يكتمل تعريف الاستثمار إلا باجتماع الشروط السابقة معا ,فامتلاك أصل دون توفر الرغبة بتوظيفه يعني اكتناز المال ,كما أن الاستغناء عن الأصل بشكل نهائي دون استهداف الحصول على عوائد مادية (وليس معنوية) هو ما يميز مفهوم الاستثمار عن مفهوم الهبة أو التبرع .

أنواع الاستثمار

هناك عدة معايير لتبويب الاستثمار نذكر منها :

- تبويب الاستثمار حسب نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة

ومن أمثلته الاستثمار التجاري والزراعي والصناعي والعقاري...

- تبويب الاستثمار وفقا للفترة الزمنية ويصنف إلى:

استثمار قصير الأجل : وفقا لهذا التصنيف لا تزيد مدة استثمار الأموال عن سنة.

استثمار متوسط الأجل :مدة استثمار الأموال تزيد عن سنة وتقل عن خمس سنوات.

استثمار طويل الأجل :مدة استثمار الأموال تزيد عن خمس سنوات.

- تبويب الاستثمار وفقا للعائد وتصنف إلى :

استثمارات ذات عائد ثابت واستثمارات ذات عائد متقلب.

- تصنيف الاستثمارات إلى حقيقية ومالية

فيسمى الاستثمار حقيقيا إذا أمكن المستثمر من امتلاك أصل حقيقي كالعقارات والسيارات والآلات والسلع ...بحيث ينتج عن تشغيل ذلك الأصل عوائد أو مدخولات جديدة سواء بالإنتاج أو التأجير أو المتاجرة ,كما ينتج عنه منفعة للإنتاج القومي.

الاستثمار غير الحقيقي أو المالي: لا يمتلك المستثمر في هذا النوع من الاستثمار أصلا حقيقيا ,إنما هي عملية انتقال أصل مالي من شخص إلى شخص آخر مثل المتاجرة بالأسهم والسندات حيث يمتلك المشتري أصلا رأسماليا قائما تتمثل حصة المشتري بقيمة وعدد الأسهم والسندات التي اشتراها ,بينما يحصل البائع على أصل أخر مثل النقود. كما يجدر التنويه أن الأمر ليس كذلك دائما ,فالإصدار الأول للأسهم والسندات يصنف على أنه استثمار حقيقي لان العوائد المتحصلة من بيع الإصدار الأول للأسهم والسندات سيتم توجيهها لشراء أصول إنتاجية كالعقارات والآلات والمعدات والسلع والخدمات التي تساهم في إضافة منفعة حقيقية للإنتاج القومي.

- التبويب وفقا للمعيار الجغرافي ويصنف إلى:

استثمارات محلية: وتعني استثمار الأموال في السوق المحلية للبلد التي يقيم بها المستثمر.

استثمارات خارجية أو أجنبية: وتعني استثمار الأموال في السوق الأجنبية ,أي خارج بلد إقامة المستثمر.

تناولت دراسة اقتصادية واقع الاستثمار العربي في الدول الأجنبية، حيث تكشف العديد من التقارير العربية والعالمية مقدار الحجم الهائل من الأموال العربية التي يتم استثمارها في الدول الغير إسلامية، في حين تتعدد الرؤى نحو مسلك تلك الأموال ما بين مؤيد ومعارض.

بينما يرى البعض أن الربح لا يعرف الحدود، وان الأموال تتدفق حينما تجد بغيتها في التوازن بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر. فإن البعض الأخر يتفق مع تلك الأهداف، ولكنهم لا يؤيدون استثمار تلك الأموال بالخارج لما يكتنف ذلك من مخاطر تتعاظم، خاصة في ظل تغير الأحداث الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، فضلا عن حاجة بلاد المسلمين إلى تلك الأموال للمساهمة في تحقيق التنمية بالبلدان الإسلامية، وإحداث نوع من التوازن بين ما تمتلكه الدول العربية والإسلامية من موارد اقتصادية بما فيها رأس المال، وبين المردود الاقتصادي والاجتماعي لتلك الموارد في ظل ما تعانيه العديد من الدول العربية والإسلامية من ويلات الفقر والجهل والمرض والتخلف، ومن وجود فجوة تمويلية كبيرة ضاعفت من مديونياتها الخارجية، واتجهت بها إلى الإفراط في تقديم التيسيرات للاستثمارات الأجنبية، لجذب تلك النوعية من الاستثمارات التي لم تصل - رغم تلك التسهيلات- إلى الوضع المقبول والمأمول في ظل المنافسة العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

إعداد

أ. غسان محمد الشيخ/ باحث في الاقتصاد الإسلامي والقناة الاقتصادية CNBC

د. اشرف محمد دوابه / أستاذ التمويل والاقتصاد الإسلامي المساعد بجامعة الشارقة

مخاطر استثمار الأموال العربية

وفي المبحث الأول منها، تلفت الدراسة إلى أن الاستثمار في الإسلام تحكمه أبعاد عقائدية وخلقية، بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن حصر أهم الضوابط التي تحكم الاستثمار في الإسلام في كل مما يلي:

1- التعامل في الطيبات دون المحرمات:

كالخمور والمخدرات، والربا، ومعاملات الغرر وهي البيوع التي تحتوي على جهالة وخداع، وكذلك الاحتكار، والغش والتدليس والخديعة.

2- الالتزام بالأولويات الإسلامية:

حيث ينبغي على المسلم أن يراعي احتياجات وأولويات المجتمع في استثماراته، فهو مطالب بتوجيهها وفق الترتيب الشرعي للأولويات الإسلامية، وهو مطالب كذلك بتنويع مجالات الاستثمار لسد الحاجات المقررة للمجتمع، من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات حتى يكتفي المجتمع ويستغني عن غيره.

وبمعنى آخر يجب أن تتوزع الموارد والإمكانيات الاستثمارية في توازن قويم من اجل ذلك فإن الإسلام رسم السبيل للمستثمر لمراعاة الأولويات الإسلامية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتنمية العنصر البشري.

3- لا ضرر ولا ضرار:

وقد ركز الإسلام على تطبيق هذه القاعدة في مجال المعاملات، وفي الجوانب الاقتصادية بتركيز شديد حتى انه يمكن القول بان بناء المنهج الاقتصادي في الإسلام إنما قام على مبدأ لا ضرر ولا ضرار وتطبيقا لهذه القاعدة يجب على المستثمر المسلم أن يوازن بين مصلحته ومصلحة المجتمع عند توجيه أمواله للاستثمار.

4- المحافظة على المال وتنميته:

حيث اوجب الإسلام ضرورة استثمار المال وعدم تركه عاطلا من اجل المحافظة عليه وتنميته، ويسر السبيل أمام المستثمر المسلم لتحقيق ذلك عند توجيه أمواله للاستثمار.

5- الغنم بالغرم :

وتعتبر هذه القاعدة من أهم الضوابط الاستثمارية، فمن يتحمل مخاطر استخدام المال يحصل على منافعه أو عوائد استثماره، فلا يصح أن يضمن إنسان لنفسه مغنما ويلقى المغرم على عاتق غيره، فيقدر ما يغنمه صاحب المال من أرباح في وقت الرواج واليسر، بقدر ما يجب أن يتحمل خسائر في أوقات الكساد والعسر.

حجم الأموال المدارة وطبيعة الاستثمارات

تنتقل الدراسة بعد ذلك لتسلط الضوء على واقع الاستثمار العربي في الدول غير الإسلامية، حيث إن معظم الدراسات المالية الاقتصادية تقدر حجم الأموال العربية التي تدار في الخارج بمبلغ يتراوح بين 800 مليار دولار إلى نحو 3 تريليونات دولار، لكن تقريرا صادر عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية يقدر إجمالي الأموال الخليجية في الدول الأجنبية بنحو 1400 مليار دولار، منها 750 مليار دولار تخص السعودية وحدها.

ونظرا لصعوبة تحديد قيمة دقيقة للأموال العربية بالخارج، فإن هذا الأمر يندرج على طبيعة تلك الأموال، حيث تتنوع الأموال العربية المدارة بالخارج ما بين أموال حكومية، وأخرى لقطاع الأعمال ممثلا في منظمات الأعمال بأشكالها القانونية المختلفة، وثالثة للقطاع العائلي ممثلا في الأفراد. وفي هذا الإطار يشير تقرير للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا إلى أن حجم الأموال العربية في الخارج يتجاوز 30 بليون دولار سنويا، وان 90 بالمائة من تلك الأموال تخص رجال أعمال من دول الخليج، وان دول الخليج تضم 185 ألف رجل اعمال ومستثمر يملكون 718 بليون دولار، مقابل 15 ألف رجل أعمال ومستثمر من باقي الدول العربية تبلغ استثماراتهم 78 بليون دولار، وتتخذ توظيفات الأموال العربية بالخارج عدة أشكال، ويمكن تقسيمها قطاعيا أو جغرافيا إلى ما يلي:

1- القطاع المصرفي: حيث يتم توظيف الأموال العربية بالخارج في الودائع المصرفية مقابل فوائد بنكية، ويمثل هذا القطاع أهمية للمستثمر العربي لما يوفره من ربحية وأمان.

2- القطاع النقدي والقطاع المالي: حيث يتم توظيف الأموال العربية بالخارج في أسواق المال، ويتم التعامل في العملات والأسهم والسندات وصكوك صناديق الاستثمار وأذون وسندات الخزانة والمشتقات المالية وغيرها من الأدوات المالية، ويحقق القطاع المالي بصفة خاصة رغبة المستثمر العربي في المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان.

3- القطاع العقاري: حيث يتم توظيف الأموال العربية بالخارج في شراء العقارات، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات المفضلة للمستثمر العربي نظرا للضمانات المتوفرة فيه كحقيقة ملموسة.

4- قطاع الخدمات: ويعتبر هذا القطاع ذي أهمية للمستثمر العربي، بسبب ارتفاع حجم الطلب على

تؤكد الدراسة على أن توجه الأموال العربية للاستثمار بالأسواق الأمريكية والأوربية قد ارتبط بالطفرة النفطية التي ترتبت على حرب أكتوبر 1973.

في الدول غير الإسلامية

منتجاته، وسهولة تكوين منشاته، وسهولة تصفيتها.
-5 القطاع الزراعي والقطاع الصناعي: ويقع هذين القطاعين في المرتبة الأخيرة من اهتمامات المستثمر العربي، وذلك لصعوبة إنشائهما وتصفيتهما، فضلا عن تكاليفهما الباهظة وكونهما استثمارا طويل الأجل، مما يتطلب فترة طويلة لاسترداد رأس المال، ومن ثم تحقيق أرباح. كما أن نسبة المخاطر فيهما مرتفعة، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر تسويق المنتجات في سوق منافسة حرة عالمية مفتوحة.

التوزيع الجغرافي

يعكس التوزيع الجغرافي للأموال العربية بالخارج، استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بالجزء الأكبر من هذه الأموال، وذلك بنسبة 70 بالمائة، فيما تتوزع النسبة الباقية على كل من الأسواق الأوربية خاصة لندن وجنيف والأسواق الأسيوية. ويعكس تقرير للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا مدى أهمية الأموال العربية في دعم الاقتصاد الأمريكي، حيث تشير الإحصائيات الرسمية الأمريكية إلى أن كل مليار دولار يوظفه العرب في الاقتصاد الأمريكي يخلق 30 ألف وظيفة، وقد بلغ ما وفرته رؤوس الأموال العربية في أمريكا نحو 3.5 مليون وظيفة. هذا في الوقت الذي تعاني الدول العربية من البطالة، حيث يبلغ عدد العاطلين فيها نحو 20 مليون شخص، بمتوسط نسبي 15 بالمائة ، وهو من أعلى النسب في العالم.

أسباب توجه الأموال العربية للاستثمار بالخارج

تؤكد الدراسة على أن توجه الأموال العربية للاستثمار بالأسواق الأمريكية والأوربية قد ارتبط بالطفرة النفطية التي ترتبت على حرب أكتوبر 1973، وما نتج عنها من فوائض مالية ضخمة لدى الحكومات والأشخاص خاصة في دول الخليج، حيث اخذ النصيب الأكبر من هذه الأموال طريقه للاستثمار في البلدان غير الإسلامية، واستمر هذا الأمر حتى وقتنا، ويرجع ذلك لاعتبارات ترتبط تارة بأصحاب الأموال المستثمرين، وتارة أخرى بمناخ الاستثمار في الدول العربية، حيث يسعى أصحاب الأموال

إلى البحث عن فرص استثمارية تحقق لهم المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر، وقد وجد المستثمر العربي ضالته في الأسواق الأمريكية والأوربية، وفي هذا الإطار أكدت إحدى الدراسات على أن العائد المتوقع في الدول الأجنبية يعادل ثلاثة أضعاف ونصف العائد في الدول العربية، وان درجة المخاطرة في الدول الأجنبية تساوي 1.7 مرة عما عليه في الدول العربية، وهو ما يعكس نظرة أصحاب رؤوس الأموال العربية إلى الأسواق الأمريكية والأوربية على انها أسواق يسهل فيها تكوين الثروات وتحقيق الأرباح، وقد حققوا من جراء الاستثمار فيها أرباحا طائلة برغم ما تعرضوا له فيها من خسائر بفعل الأزمات العالمية في الأسواق المالية الدولية.

كما أن هناك اعتبارات تتعلق بمناخ الاستثمار في الدول العربية، فمنها اعتبارات سياسية تكمن في أن غالبية النظم السياسية العربية يجمعها الافتقار إلى نظام ديمقراطي سليم ينعم فيه الفرد بالحرية والإرادة، كما أن العلاقات التجارية والاقتصادية ترتبط بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين الدول العربية. هذا إضافة إلى تغليب المصالح «القطرية» الذاتية الضيقة، على المصالح العامة الواسعة التي تتخطى الحدود الجغرافية الثنائية، جنبا إلى جنب مع غياب النظرة الكلية للتنمية الشاملة في الوطن العربي، فضلا عن تبعية الاقتصاديات العربية في مجملها للاقتصاد الغربي دون غيره والتسليم بالأمركة باسم العولمة في ظل غياب إرادة حقيقية داخل غالبية الأنظمة العربية. وفي ظل هذه الاعتبارات اتجه المستثمر العربي بماله نحو الغرب الذي رأى فيه نموذجا للحرية والديمقراطية والوحدة السياسية.

أما الاعتبارات الاقتصادية، فتتمثل في تباين الأنظمة الاقتصادية العربية، ورغم وجود بعض خطوات الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول العربية، إلا أن هذا الإصلاح دون المأمول لارتباطه بتسييس أنظمة الحكم للاقتصاد بما يخدم مصالحها، دون مراعاة للقواعد والأسس الاقتصادية السليمة، حتى تحول غالبيته إلى شعارات دون أفعال، والى شكل بلا مضمون، ما زالت العديد من الدول العربية تعاني من تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، والافتقاد إلى البنية التحتية الاقتصادية، والافتقار إلى العدالة في النظام الضريبي، وغياب الشفافية والإفصاح والثقة وسيادة القانون، وعدم تطور وكفاءة السياسة النقدية والمالية والمؤسسات الخاصة بها، وفي مقدمة ذلك أسواق المال والجهاز المصرفي، إضافة إلى صغر حجم تلك الاقتصاديات فضلا عن عدم ديناميكيتها مما يحول بينها وبين تحمل الصدمات ومواجهة الأزمات والتعافي منها بسرعة قياسا بما هو عليه الحال في الدول الغربية، وقد مثلت هذه العوامل معوقا لتحرك رأس المال العربي للداخل، بل أصبحت محفزا على طرد هذا الاستثمار للخارج بحثا عن ملاذ ملائم.

وهناك أيضا اعتبارات قانونية وإدارية، ويأتي في مقدمة ذلك المعوقات التشريعية في العديد من الدول العربية، والتي تتمثل في كثرة القوانين وتضاربها، وارتباطاه بمصالح فئة معينة من رجال الإعمال، ووجود بعض القيود على الاستثمار وحركة الأموال، والبطء في إجراءات التقاضي، بما لا يتناسب مع حاجة رأس المال لأحكام سريعة، مع عدم تمتع القضاء في نفس الوقت بالمصداقية والاستقلالية، وعدم توافر جهاز تنفيذي قادر على وضع تلك الأحكام محل التنفيذ دون تمييز. وهذا ما تفتقده العديد من الأجهزة القضائية العربية، فما يتمتع منها بالاستقلالية يفتقد للأداة التي تنفذ أحكامه.

وأيضا هناك معوقات بيروقراطية تواجه المستثمر العربي طوال مراحل تأسيس المشروع من لحظة التقدم بطلب الاستثمار حتى الحصول على الموافقة الرسمية، حيث تتعدد الأجهزة الحكومية التي يتعين على المستثمر الحصول على موافقتها لتأسيس مشروعه، إضافة إلى اعتماد مبدأ الرشاوى في العديد من الدول العربية لتخليص إجراءات المشاريع الاستثمارية على وجه السرعة.

الاستثمار في الدول غير الإسلامية بين المخاطر والتحديات

ثم تشير الدراسة إلى ما تواجهه الأموال العربية المدارة في الدول الغير إسلامية من مخاطر يمكن تقسيمها إلى مخاطر أعمال ومخاطر مالية، فمخاطر الأعمال تأتي نتيجة لأعمال المنشأة وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق. بينما المخاطر المالية يكون مصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات التغيرات المالية.

كما يمكن تقسم المخاطر إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة، وترجع المخاطر الخاصة إلى ظروف تتعلق بمنشأة بعينها أو بنوع معين من الأصول أو بالصناعة التي تنتمي إليها، ومن أمثلة ذلك: ضعف الإدارة أو عدم أمانتها أو المشاكل العمالية، أو الدورات التجارية التي تتعرض لها المنتجات، أو ظهور سلع بديلة الخ... وهذه النوعية من المخاطر يمكن تجنبها بتنويع المحفظة الاستثمارية، أما النوع الثاني من المخاطر وهو المخاطر العامة، فيرتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد عامة، وتوجد صعوبة في تجنبه بالتنويع وان كان التنويع الدولي يقلل من تلك المخاطر، ومن أمثلة ذلك: مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر الدورات التجارية، مخاطر السعر، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السوق.

وفي ظل العولمة تكاد تتشابه نوعية المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون في دول العالم، فإن الاستثمارات العربية في الدول الغير إسلامية لا تخلو أيضا من التعرض للعديد من المخاطر التي يأتي في مقدمتها ما يلي:

المخاطر السياسية: حيث تتعرض الأموال العربية في الخارج في ظل الأوضاع الدولية الراهنة ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وما تلاها من أحداث غير مبررة في اسبانيا وبريطانيا لمخاطر من نوع

جديد، جاءت نتيجة لتفاقم مشاعر الكراهية والغضب إزاء كل ما هو عربي وإسلامي. كما أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بمصادرة وتجميد عشرات الحسابات لبعض المؤسسات المالية والشخصيات العربية قد جعلت المستثمر العربي يشعر بالخوف والقلق وفقدان الثقة بمصداقية الأجهزة الرقابية الأمريكية.

المخاطر الاقتصادية: حيث تعرضت الاستثمارات العربية في البورصات الأمريكية والأوربية لخسائر كبيرة ضمن التدهور العام الذي أصاب أسعار الأسهم في هذه البورصات. أما الاستثمارات العربية الخارجية في الودائع المصرفية فإن الفائدة عليها تراجعت بشكل كبير نظرا لإجراء تخفيضات متتالية لسعر الفائدة لإنعاش اقتصاديات الولايات المتحدة والدول الأوروبية وتفادي دخولها منحدر الركود. وهو ما جعل العائد على الأموال العربية المودعة في الخارج بالدولار أو العملات الأوربية منخفضا للغاية ويقل كثيرا عن العائد على الودائع بالعملات العربية عموما.

أما الاستثمارات المباشرة، فإنها ليست أحسن حالا، حيث إنها تتعرض لضغوط قوية بسبب التراجع الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، وتنامي ذلك التراجع وكذلك تنامي العجز في الموازنة الفيدرالية الموحدة تحت وطأة عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية وفي مقدمتها غزو أفغانستان والعراق، وهو ما قد يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي في ظل الحجم الضخم للاقتصاد الأمريكي، وانفتاحه الواسع على العالم، إضافة إلى وضع الدولار كعملة احتياط دولية.

المخاطر الشرعية: وتأتي هذه المخاطر نتيجة الاستثمار في المحرمات التي تأباها شريعة الاستثمار، سواء من خلال الاستثمار في شركات تتعامل بالحرام، أو من خلال الربا المسيطر على آليات النظام الاقتصادي الغربي، أو من خلال المقامرة في أسواق النقد والبورصات، أو من خلال التعامل بالمشتقات التي في مجملها تقوم على بيع المخاطر فيخسر فيها طرف ويكسب فيها الأخر، ولا يحدث فيها تسليم ولا قبض للسلع ولا دفع للثمن، وإنما تسوية عند التصفية لفروق يدفعها الخاسرون ويربحها الرابحون.

كما أن من قواعد الإسلام «الأقربون أولى بالمعروف» فينبغي أن تتوجه أموال المسلمين إلى تحقيق العمران والتنمية في نطاقها المحلي ثم لمن حولها من الدول الإسلامية ثم من بعد ذلك لخير الإنسانية.

وعلى ذلك يعتبر الاستثمار العربي بالخارج نوعا من التعديات الاقتصادية، ففي الوقت الذي تحقق فيه هذه الاستثمارات منافع اقتصادية واجتماعية على الدول الأجنبية، وبعضها تمارس سياسات منحازة ضد المصالح العربية والإسلامية، فإنها تلحق ضررا بالمصالح الاقتصادية للمسلمين، وتعرقل جهود التنمية بالبلدان العربية والإسلامية، وتساعد في زيادة حدة المشكلات التي تنحاز ضد المصالح العربية والإسلامية

الأموال العربية في الخارج إلى متى؟

إذا كانت مخاطر الاستثمار بالخارج فرصة نحو توجيه الأموال العربية للاستثمار في الداخل، فماذا عن الداخل؟ فهل يمكن للبيئة الداخلية العربية جذب تلك الأموال والاستفادة منها في بناء اقتصاد عربي أو إسلامي قوي؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب وضع آلية بالداخل تعتمد على إزالة الأسباب التي حالت دون استثمار هذه الأموال بالداخل وتوجهها إلى الخارج، إلا أن هذه الأموال لن تعود إلى الأسواق العربية ما دامت البيئة العربية غير مناسبة، كما أنها لن تعود بين يوم وليلة، لأنها هاجرت على مدى سنوات عديدة نتيجة تراكمات في الثروات منذ أيام الطفرة النفطية. وهذا يضع على عاتق الدول العربية التضافر والتوحد من اجل استغلال الظروف الراهنة، وتوفير الثقة والأمان لأصحاب الأموال بالخارج لاستثمار أموالهم داخل الدول العربية والإسلامية من خلال خطوات عدة تتمثل في توفير بنية سياسية عربية صالحة وقوية ومنظمة، وتوفير بنية أمنية أساسية قوية تدعم بدورها الاستقرار السياسي، وكذلك توفير بنية اقتصادية أساسية قوية تدعم الاستقرار الاقتصادي، وتعمل على تحفيز الاستثمار، وتوفر أوعية استثمارية تحقق للمستثمر العربي المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر، بما في ذلك تفعيل الخصخصة وإعطاء أولوية للمستثمر العربي والمسلم في شراء المشروعات العربية العامة التي يتم بيعها في إطار برامج الخصخصة بدلا من سيطرة رأس المال الأجنبي على هذه المشروعات، مع أهمية وجود حصة للحكومات العربية في المشروعات ذات البعد الاستراتيجي والقومي، إضافة إلى أهمية تشجيع الاندماج المصرفي عربيا وإسلاميا، وتطوير أسواق رأس المال العربية الإسلامية، مع تفعيل دور السوق المالية العربية الموحدة، وكذلك تفعيل دور السوق الإسلامية العالمية، والتعجيل باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء أسواق عربية وإسلامية مشتركة تستوعب استثمارات كبيرة.

كما أنه لا بد من توفير بنية أساسية قوية للجوانب الإدارية والتشريعية والتنظيمية وذلك من خلال: هجرة البيروقراطية، وتحسين إجراءات التقاضي، ومحاربة الفساد والرشوة المنتشرة، والعمل على الإصلاح التشريعي والإصلاح الضريبي بما يكفل الأمان والاستقرار وبما يضمن حرية انتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية، وتسوية النزاعات في حال نشوبها بين المستثمرين والدول المضيفة للاستثمار، وإعطاء البنوك الإسلامية دفعة للأمام عن طريق الإصلاح الإداري للعلاقة التنظيمية بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية، بما يتفق وطبيعة ونظام عمل تلك البنوك، مع أهمية ابتكار المصارف الإسلامية لمحافظ متنوعة ومتميزة من الأدوات والمنتجات المالية التي تجمع بين المصداقية الشرعية وبين الكفاءة الاقتصادية. بما يلبي حاجة أصحاب الأموال العربية المستثمرة بالخارج.

نظام الدفع الآجل سبيل النجاح

تسعى الكثير من دول العالم لاستقطاب الشركات الرائدة في مجال البناء والاعمار لإقامة مشاريع استراتيجية كبيرة تسهم في تطوير البنى التحتية في قطاع الصحة والتربية والتعليم والنقل والطرق والجسور وقطاعات اقتصادية اخرى متعددة وفقا لنظام الدفع بالآجل لما له من فوائد كبيره تعود بالنفع على الدولة يأتي في بدايتها توفير سيوله نقدية هائلة وتخفيض معدل الدين العام للدولة وتعزيز ميزان المدفوعات بما هو متوفر من معدل الانتاج القومي والذي بدوره ينعكس في رفع معدل دخل الفرد بصوره او بأخرى.

وقد قامت الحكومة العراقية بجهود استثنائية لأجل انجاح هذا الامر وبمبادرة سامية من دولة رئيس الوزراء تقدم بها الى البرلمان العراقي الموقر لغرض التصويت والموافقة على اقرار مشروع تطوير البنى التحتية وفقا لنظام الدفع الآجل الا ان تلك الجهود اصدمت بأجندات سياسية سعت في مجملها لإجهاض المشروع والدفع بعدم جدواه في المرحلة الآنية للعراق.

وايمانا بأهمية العوائد النفعية لنظام الدفع الآجل للمشاريع الاستراتيجية العملاقة ذات النفع العام نجد انفسنا جميعا مطالبين بدعوة الجهات الحكومية ذات العلاقة للإسهام في رفد جميع الجهود الرامية لإقرار النظام أعلاه الذي من المؤمل له ان يسهم في بناء وتطوير جميع نواحي الحياة ولجميع القطاعات الاقتصادية ذات المساس المباشر بحياة المواطن.

والله ولي التوفيق.

علي حنون الشمري
مدير التحرير
email:aliho2008@gmail.com

هواجس في الأمن الغذائي

أحمد الجبر

لاشك أن تغيّر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة ترك تأثيره المباشر على اقتصاديات الدول الفقيرة ومنظومتها الأمنية الغذائية.... وقد تأثر الفقراء في هذه البلدان اشد التأثير .. على العكس من الدول الكبرى التي استطاعت أن تجتاز هذه الأزمات على صعيد أسعار الغذاء دون تأثيرات تذكر .

أذاً لابد من الإشارة بشكل سريع إلىالإخطار التي تنتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا وتأثير هذه الإخطار على الدول النامية والتي تفتقر أيضاإلى منظومة امن غذائي مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على واردات الأغذية بشكل مباشر مثل العراق مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعاروالأزمات التي تخلق مثل هذه التقلبات .

لقد ازدادت مؤخرا في ظل النظام العالمي الاقتصادي الجديد القنوات والتأثيرات بين الأسواق الزراعية وأسواقإنتاج الطاقة خاصة بعد ازدياد الطلب عالميا على الوقود البيولوجي . مما سبب زيادة في أسعار المواد الغذائية والتوجه إلى زراعة بعض المحاصيل وترك أخرى ... الأمر الذي اثر على الاستقرار ألسعري للمحاصيل المتروكة نتيجة اختلاف ميزان العرض والطلب عليها .

وهنا يجب أن تضع منظومة الأمن الغذائي (لكل بلد) الخيارات المتاحة لمواجهة مثل هذه التقلبات والزيادات في أسعار المحاصيل وإمكانية الحد منها أو التعامل بفعالية مع إمكانية المناورة ببدائل أخرى في حال تعذر التعامل مع صعود الأسعار .

وعلى المتصدين للقرار في أي بلد معرفة التأثيرات الشديدة على بلدانهم وخاصة تلك الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية وعزل أسواق هذه البلدان بسلسلة إجراءات تقييديه وحماية أبناء البلد بتجارة حكومية تساعد القطاع الخاص وتحد من تحكمهبالأسواق المحلية حيث يجب وضع مايلي بالحسبان :

1. في ظل الزيادة السكانية الناتجة عن التقدم التكنولوجي في مجال الطب والرعاية الصحية ... سوف يزداد الطلب على المواد الغذائية نتيجة زيادة السكان.
2. زيادة الطلب على الوقود الحيوي يؤثر على الإقبال على زراعة محاصيل دون أخرى مما يغير في ميزان العرض والطلب وبالتالي ميزان الأسعار.
3. التغيرات المناخية الكبرى التي حصلت في العقود الأخيرةوتأثيراتها على زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية والتي يصعب التعامل معها بأسلوب الزراعة المغطاة مما يؤثر على أسعارها لقلة زراعتها وخصوصا في المناطق الأشدتأثيرا بالمتغيرات المناخية.
4. تخصيص مبالغ كبيرة لشراء المواد الغذائية سواء على الصعيد الشخصي أو على الصعيد العام يؤثر بشكل مباشر على مشاريع التنمية المستقبلية مما يزيد الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة مما يترك أثار بعيدة الأمد على مدى استقرار هذه البلدان اقتصاديا واجتماعيا بل وحتى سياسيا .

يجب وضع إستراتيجية مستقبلية كاملة لوضع منظومة امن غذائي تعالج ولو على المدى البعيد مخاطر تقلبات الأسعار وتوفير المواد المطلوبة وبعكسه فأن جميع خطط التنمية وجميع الإجراءات التي تتخذها يمكن ان تنهار في ظل أزمة عالمية يمكن ان تنتج عن أي متغير مناخي أو اقتصادي أو سياسي.

أذاأصبح من الواضح الآن بعد ان تم تحديد حجم المشكلة التي قد يواجهها بلد أحادي الاقتصاد مثل العراق ويواجه في الوقت نفسه حجم هائل من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية أن هذه المشكلة يجب أن توضع لها معالجات إستراتيجية طويلة الأجل قد لا تأتي ثمارها في سنوات قليلة قادمة لكن يجب البدء في رسمها والبدء بتنفيذها حالا .

ألا أن السؤال المهم الآن هو

أين تكمن مفاتيح الحل وماهي الخطوط العامة لهذه الإستراتيجية؟؟

في البدء يجب تحديد الخطوط العامة لإستراتيجية امن غذائي عراقي

1. يعتمد العراق على بعض المحاصيل بشكل خاص يجعل منها محاصيل حرجة حيث لايمكن للفرد العراقي أن يجد بديل عنها نتيجة عادات وطريقة حياة خاصة اعتمد عليها منذ قرون ... من هذه المحاصيل الحنطة.
2. يواجه العراق زيادة لابأس بها في عدد السكان تخلق حاجة إلى استهلاك مواد غذائية (كمَا و نوَعا)
3. شحة المياه وتقلب المناخ والتصحر كلها عوامل وتحديات تواجه الزراعة بشكل خاص .
4. غياب إستراتيجية زراعية على مستوى البلد بشكل كامل .
5. التخلف العلمي و التكنولوجي في مجال الزراعة وصناعة المواد الغذائية .
6. تقلبات الأسعار العالمية وعدم وجود مخزونات احتياطية محلية لمواجهة هذه التقلبات على المدى القريب والبعيد .

بالإضافةإلى مجموعة عوامل أخرى لايسع المجال لذكرها .

من هنا أصبح لزاما علينا وعلى كل مهتم بالشأن الغذائي... أن يبحث عن مفاتيح حل هذه المشكلة المتزايدة والتي تزداد باضطراد مع زيادة الأسباب المذكورة آنفا.

أخيراً من وجهة نظر اقتصادية ومن استقراء لتجارب العالم الناجح في هذا المجال نرى انه يجب أن توضع برامج دقيقة ومدروسة للشروع باستثمار زراعي حقيقي وفتح المجال بشكل علمي واقعي أمام استثمارات زراعية كبيرة لتكون على المدى البعيد الحل الأمثل لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي وخلق حالة الاستقرار والتكامل الغذائي ليكون تأثير الأسواق العالمية على الأسواق المحلية اقل تأثيرا مما يخلق حالة من الاستقرار والاستقلال السياسي والتي بالتأكيد ستنعكس على حالة الاستقرار الاجتماعي في البلد.

الوركاء

فرص الاستثمار المستقبلي

احمد فضاله الجياشي/ قائم مقام الوركاء

لايخفى على احد بان الوركاء هي احدى المعالم الاثرية التي يمتلكها العراق فهي خزين من التراث الذي يمتد الى ستة الاف سنة قبل الميلاد حيث وجد فيها ما يثبت بانها كانت عاصمة للحضارة السومرية في تلك الفترةالتي تم فيها اكتشاف الكتابة للمرة الاولى في التاريخ وسن القوانين وتشكيل اول برلمان في العالم لإدارة البلاد كما ازدهرت في تلك الفترة الثقافة وتطور منظومات الري والزراعة.

الا ان الوركاء ورغم ماتحمله من ارث حضاري كبير عانت الاهمال والتهميش طوال السنوات الماضية فهي بعيدة كل البعدعن مظاهر التطوير والعمران على مختلف المستويات وهذا ما اثر سلبا على تفعيل القطاع السياحي وجذب السياح الراغبين بالتعرف على المعالم الاثرية للمدينة ومايحققه هذا النشاط من مردود اقتصادي يسهم في تحريك عجلة التنمية في المحافظة والبلاد على وجه العموم .

وبعد العام 2003 سعينا كحكومة محلية وبإمكانيات محدودة ان نفعل من النشاط السياحي والثقافي لمدينة الوركاء من خلال اقامة مهرجان الوركاء الثقافي السنوي على مدى السنوات الثلاث الماضية ليكون رسالة تواصل مع العالم وللتعريف بحضارة الوركاء وعمقها التاريخي العالمي .

كما اننا نسعى وبالتعاون مع هيئة الاستثمار في المثنى الى طرح المواقع الاثرية في قضاء الوركاء كفرص استثمارية امام الشركات المختصة للنهوض بواقعها الخدمي والعمراني وبناء المنشآت السياحية كالفنادق والمطاعم ذات الدرجة الممتازة وتهيئة جميع مقومات البنى التحتية واكمال جاهزية المدينة لاستقبال الوفود السياحية من المتعطشين لمشاهدة المعالم الاثرية والاطلاع على حضارة الوركاء .

كما يمتاز قضاء الوركاء بوجود مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة الى جانب توفير كميات كبيرة من المياه تساعد على اقامة المزارع المتنوعة للمحاصيل الحقلية والموسمية وكذلك انشاء حقول تربية الاغنام والابقار وحقول الدواجن وهو مايسهم ايضا في تنمية الموارد الاقتصادية للمحافظة وتوفير السلة الغذائية للمواطنين .

System of payment on credit the best way for success

A lot of countries around the world seeks to attract the leading companies in the field of construction and reconstruction for establishment the large strategic projects which may contribute in development the infrastructure in the sector of health, education, transport, roads, bridges and many other economy sectors according to the system of payment on credit because of its great benefits for the state comes at the beginning save a cash enormous , reduce the public debt of the state and improve the balance of payments from the available of national production rate which will turn as reflected in raising per capita income in one way or another.

The Iraqi government's efforts exceptional for the success of this project by the Semitic initiative of the Prime Minister that presented to the Esteemed Iraqi parliament for the purpose of voting and to get the approval for the project of the infrastructure development

According to a postpaid plan, but those efforts stick with political agendas sought in their entirety to abort the project and move as not feasible in the immediate phase for Iraq.

With belief in the importance of utilitarian returns of the postpaid system for the giant strategic projects of public interest. All find ourselves demanding invitation the related government agencies to contribute to supplement all efforts to bring system above which it is hoped that contribute in build and development all aspects of life and all economic sectors which is in direct touch with the lives of Iraqi citizens.

Reconcile comes by God

Mr. Ali H. Oglah Al Shammarri

email:aliho2008@gmail.com

Al Muthanna Investment Commission grants Raad AL KHaleej Investment License to set up Lualuaat Sawa Housing Complex in the province

M.I.C granted Raad AL KHaleej Investment License to set up Lualuaat Sawa Housing Complex in the province in fund (81 US$) in period 36 months on the land of AL GHadeer Housing Complex.

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has said that M.I.C endeavor to replenish in the Housing sector, by the Investment way through promotion for Investment opportunities according Investment law and its amendments.

It should be noted, the Law granted all the facilities particularly in Housing sector. M.I.C put the Housing sector in its priority to set up vertical and horizontal Housing complex in better designs. M.I.C granted many licenses to provide Housing Units to the province's citizens.

AL Muthanna Investment Commission grants Galala Company the Investment license to set up Al Khair Housing Complex in Al Samawa

M.I.C has granted the Investment license to Galala Company to set up AlKhair Integrated Housing Complex for a horizontal building . The above project will be executed in Samawa funder about (190 Million US$). Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed has said that the project consists of (2300) Housing Units as well as shopping centres , schools , healthy centre , sport –cultural centre, fuel station Mosque , fire station and a wide Hall.The authorized Manager of Galala Company Dr. Adnan Y. AlAsaad has showed that that company will set up the Housing Complex in specific description.

It should be noted , M.I.C has interested in Housing sector through offer many Investment opportunities in this sector to solve the Housing crisis in the province.

Korean Hanwha Company has done negotiations tour with Al Muthanna and Najaf Investment Commissions to set up Cement Plant

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has received a delegation of South Korean Hanwha Company which is executed Basmaia project. The delegation consisted of Mr. Janiko vice Chairman of the mentioned Company and Mr. Saliem Kim the resident Manager in Basmaia project , the Korean side showed the Company desire to set up Cement plant by the Investment way in AL Muthanna province.

The delegation has done a field tour to plants site and they showed the natural sites which allocated to set up the Cement plants as well as the showed the inquiries of limestone which is used in Cement industry.

By the time the above delegation has visited AL Doah Cement plant to watch the stages and the achievement ratios and met Mr. Hassan M. Ahmed , Al Doah Cement Plant executive manager who explained the plant stages for the delegation.

In the context that the Korean Hanwha Company has done second negotiation with M.I.C and AL Najaf Investment Commission to setup Cement plant in one mentioned provinces to coverage the company need of cement in Bsmaya project.

Mr. Kim Hanwa Company 's executive manager has said that they have done sites' survey for the plants area in AL Muthanna and AL Najaf provinces , Mr. Kim confirmed that Al Muthanna characterized by a number of constituents as compared with AL Najaf ,therefore Al Muthanna will be their choice to setup Cement plant .

from his side , M.I.C Chairman confirmed that M.I.C endeavor to attract the genetic Companies to invest in AL Muthanna and provide them all the facilities according the Investment Law No. (13) of (2006) and its amendments as a support the current Investment process in the Country and the province , Alyasiri added that Hanwa Company is a genetic Companies and its project will provide labour opportunities and support the national economy through Cement product.

Economic and Investment delegation from Al Muthannna visits Serbian Embassy in Baghdad

Economic and Investment delegation visited Serbian Embassy in Baghdad. The mentioned delegation met Mr. Radi S. Betrofesh , Serbian ambassador to search the common cooperation horizons between two sides . The delegation consisted of Mr. Khazaal K. Essa M.I.C legal consult, vice Chairman of AL Muthanna Trade Chamber , vice Chairman of Al Muthanna businessmen Union and Academics –Economists of AL Muthanna University .

During the meeting , the above delegation has searched the nature of the Investment and economic relationships between Iraq and Serbia and the possibility of arrival of Serbian Companies to AL Muthanna province to invest and rebuilding in all sectors.

The delegation reviewed the Investment map , the privileges and fundamentals according the Investment Law No. (13) of 2006 and its amendments.

The legal counsel remembered the granted Investment number for the Companies as promotion for the Investment opportunities .

From his side , the Serbian ambassador welcome the delegation and showed his optimistic in the next stage to explain the Investment map to encourage the Serbian Companies to Invest in Iraq.

Al Mahamed Company gets M.I.C 's agreement to change the design of its project (Housing system) from vertical to horizontal

And Hassan ALWatar Company submit to build (100) Housing Units in AL Hilal district. Dr. Ali HAji Ibrahim a chief of AL Mahmed Company's Boarding has said that his company try to change the diagrams to set up the horizontal Housing unit according to the people desire in AL Samawa . Mr. Hassan AL Wattar has submitted to M.I.C to setup 100 Housing Units in AL Hilal with all services in AL Hilal district .

It should be noted , Al Wattar Company will complete all its diagrams regarding for the project.

AL Muthanna Investment Commission continue the promotion for the Investment opportunities

Through the Department of the public relationships and media , M.I.C continue the promotion for the available Investment opportunities in the province by the international – local media stations, M.I.C's website , magazines , brochures , satellite Channels and interviews .

From its activities , M.I. C coordinated with Al Hurra Channel which prepared special program for the surveys and mineral map in the province. AL Hurra Channel team made interviews with the relevant official departments to explain the strategic storage of the raw mineral material which used in many construction and glass industries .

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has said that the media is one of the Investment pillars to know the Investment elements in the region or other.

A group of Serbian Companies searches the Investment opportunities in Al Muthanna province

A delegation of Serbian group of Companies have searched the Investment opportunities with Mr. Ibrahim S. AL Miali Al Muthanna Governor and AL Muthanna Investment Commission.

A chief of a delegation , Mr. Milomeer Flicortage who is the Manager of TELEGROUP Company has said that the group of Serbian Companies consist of eight Companies. They came to AL Muthanna province so as to view the available opportunities and participant in the current Investment process in all sectors (Tourism , Communications and Air transport).He referred to a high desire of the Serbian Companies to invest in Al Muthanna particularly in Communications and Internet.

From his side , Al Miali welcome the delegation and presented them Al muthanna trophy as introduce to a willing to increase the Economic Cooperation between Serbian Companies and AL Muthanna province.

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has said that M.I.C showed the mentioned delegation the Sawa Lake as an Investment opportunity in the Tourism sector to the mentioned delegation .

He also confirmed that M.I.C will grant all the facilities to Investment Companies which have representation of our willing to work in the province

AL Muthanna Investment Commission grants Tow Investment Licenses to set up Cement plants in the province And

Local Company submit to get Investment License to set up Cement plant

M.I.C granted Tow Investment Licenses to set up Cement plants one of them to Iraqi AL jouf Company and other to Emirati AL Rafidain Company for Cement Industries.

In the same subject , Raad AL Khaleeje Company submitted to get Investment License to set up Cement plant in the province.

Chief Engineers Mr.Adil D. Mohammed Al Yasiri M.I.C Chairman has said that M.I.C granted tow Investment License one of them to Iraqi AL jouf Company to set up Cement plant in capital (230 US$) and other to Raad AL Khaleeje Company in capital (166 US$) .Al Yasiri added these above projects provide business opportunities for unemployed citizens and provide completion climates in offer and demand to supply the local market with Cement .

In the same time , Indian Holtec Consulting private Limited visited the limestone inquiries in Al Samawa desert to advice for Iraqi AL jouf Company .

Mr. Sandeep aneja Vice Chairman of the Indian Company who said that the Company in subjective prepare schedules includes the mounts of the available raw materials which use in Cement industry to provide the test results for AL Jouf Company.

The president of AL Muthanna provincial Council visits M.I.C

Dr. Abdullatif Hi AL Hassani the president of AL Muthanna provincial Council visited M.I.C to search the last developments of the Investment process and activate the Investment business in the province.

Al Hasani confirmed to support the efforts of M.I.C to uplift the Investment reality in the province , the meeting has done in attendance Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed AL Yasiri M.I.C Chairman and number of managers of Department in M.I.C.

Al Yasiri viewed the ratio achievement for the projects and the number of the granted Investment licenses.

ALYasiri thanked The president of AL Muthanna provincial Council's visit.

Al Muthanna Governor visit M.I.C

His Excellency Ibrahim S. AL Mayali Al Muthanna Governor visited M.I.C and confirmed to provide comfortable climates and possible facilities to Investment Companies which executed their projects in the province.

Al Mayali appreciated M.I.C ' a big role to attract the various Investment Companies to work in the province , he also said that we depend on the Investment as an important element in development the economics resource for the province.

From his side Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman who confirmed the big role of the local Government in support the Investment process to move the Investment's wheel in the province through the achieved projects.

M.I.C grants Investment License to Aswat Dubai Company for Media to set up Media city project on Sawa lake banks

M.I.C has granted Investment License to Aswat Dubai Company for Media and development to set up Media city project on Sawa lake's banks in Capitals reaches (250) Million US$.

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has said that M.I.C has granted the above Company to set up the mentioned project during (36) months, this project comes within the development and strategic modern projects which contribute to open the Investment great in front of the entertainment and tourism projects on the Sawa Lake 's beaches and neighbored areas.

From his side, The investor Mr. Anwar AL Yasiri has confirmed that his Company completed all the official procedures as designs and feasibilities study.

Focusing on the world Around us

Editor-in-Chief
Engineer Mr. Adil D.Mohammed

Where is a desire to development , there is must be necessity to learn !

As a part of the world around us , the question is could achieve strategic objectives by remaining at home , or to consider the advantages of abroad economies ... to think Globally and work locally, to strengthening our economy to achieve growth and sustainable build up. To change the economy to dynamic and global trend level , has to put more attention over the following current challenges such us :

Establishing the fundamentals of knowledge – based and– green economy .

Following un efficient promotion strategy – .

Develop the Investment Law and powerful tools to improve the – attraction of the Investment climate .

Should keep eyes on a faster – growing economies , to build – local valuable framework .

accelerating the economy rate which depended the knowledge , information and of the investment promotion provide the investment opportunities and investors attraction, all these interests take its importance the states economies and require us as we are a part of the world strengthen our competitiveness capability to improve attraction the business. Stemming from these fundamentals , it must be drafting our future vision to accelerate the development according to successful strategy .

That strategy lead to success in progressive realization of secure Investments and to ease the problems to achieve reliable objective ... it means the attainment of sustainable development .

Effective investment management should have the knowledge and the vision necessary to understand the mission , goals or objectives , and the active of different Functional areas with particular reference to opportunities .

AlMuthanna Investment

A periodical Magazine issued by Public Relationships department at Commission

■ Monthly Magazine
Issued by M.I.C
Public Relations Department

■ President of the Board
Editor-in-Chief
Engineer Mr. Adil D. Mohammed

■ Editor Manager
Ali Hanoon Oglah AL- Shammarri

■ Editor Secretary
kadhim Musafir Alaajibi

■ Translation
Jawad Abdul Kadhim Halboos

■ Photography
Ameen Ali Dakhil

■ News Editor
Hayder .F. Lefta
Dirgam Majeed AL Yasiri
Ali Kamil Abdallah

■ Language supervision
kassim A.Utaia

■ Typesetting
Zahraa Noor Almusawi
Samah Abdul Kareem AL Khafaji

■ E-mail
Samawa investment@yahoo.com

■ Consultant
Mahmoud Hadi

Web site
www.miciraq .org
www.miciraq.com

Notice
Monthly Magazine issued by M.I.C . It is periodical and independent media that issued by governmental Commission . The Magazine isn't responsible of publishers' opinions.
The publishers are submitting to publish right in front of others without any responsible for the magazine.